



10

الجهات الفاعلة بالنسبة للمرأة
والسلام والأمن: الرصد
والمساءلة

دور الجهات الفاعلة الرئيسية

في العقد الأول من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000)، كان هناك القليل من الأدوات والبيانات المتاحة لتتبع التقدم المحرز بصورة منهجية في شتى مجالات جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. في العديد من المجالات، كانت الأدلة المتاحة لإمداد صنع السياسات والبرامج بالمعلومات محدودة، ولم تكن الممارسات الجيدة تُسجّل بانتظام، وكانت آليات مساءلة أصحاب المصلحة المختلفين غير موجودة إلى حد كبير. في الفترة التي سبقت الذكرى العاشرة للقرار 1325، تم التعبير عن مخاوف متزايدة من أنه، على الرغم من الأطر المعيارية المتزايدة والنطاق الواسع من الأنشطة التي نتجت عن اعتماد القرار، إلا أن حياة النساء والفتيات كانت لا تزال محطمة بفعل العنف، وظلت مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام منخفضة إلى درجة غير مقبولة. وقد أدى هذا إلى النظر عن كثب إلى القضايا المحيطة بالرصد والمساءلة، وبخاصة نتيجة لأن التغييرات التحويلية والهيكلية الأكثر التي كانت تطمح إليها جميع الجهات الفاعلة التي ساهمت في ولادة القرار 1325 كانت بعيدة عن التحقيق.

قبل الذكرى الخامسة عشر للقرار 1325، نظر الباحثون والممارسون إلى الوراء لتقييم ما حققه هذا القرار وما حققته الأطر المعيارية بشأن المرأة والسلام والأمن. كما نظروا إلى الأمام ليروا ما ينبغي فعله في المستقبل للتصدي للأولويات والمخاوف الناشئة، وإحداث التغيير الصلب في المجالات

التي كان التقدم فيها متعثراً. ومن المهم، أن قرار مجلس الأمن رقم 2122 (2013) أقر مع القلق بأنه ما لم يحدث تحول كبير في تنفيذ القرار المذكور سيظل تمثيل المرأة والمنظورات النسائية في جهود منع نشوب النزاعات وتسويتها والحماية منها وبناء السلام ناقصاً في المستقبل المرتقب، ومن ثم شجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة على أن تبدأ استعراض خطط التنفيذ القائمة وأهدافها.

يدرس هذا الفصل المبادرات التي اتخذها أصحاب المصلحة للإسراع بالإجراءات وقياس التقدم المحرز وتحقيق نتائج أفضل على الأرض. وهو يلقي الضوء على الممارسات الجيدة ويقدم مقترحات صليبة للإجراءات المستقبلية. ونظراً لتزامن استعراض تنفيذ القرار 1325 مع استعراضات كبرى أخرى للسياسات ونقاشات جارية - تشمل المناقشات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وغاياتها ومؤشراتها؛ واستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 20 عاماً؛ والفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام 2015؛ واستعراض عام 2015 لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة؛ والاستعدادات للقمّة الإنسانية العالمية- فإن هذا الفصل يستكشف أيضاً الروابط و التناغم بين مختلف جداول الأعمال بشأن القضايا المتعلقة بالسلام والأمن من منظور جنساني.

نقاط بارزة من قرارات مجلس الأمن

+ القرار 1889

يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ قراره 1325 (2000) على الصعيد الوطني، بما في ذلك إعداد خطط عمل وطنية، ويشجّع الدول الأطراف على مواصلة ذلك التنفيذ

+ القرار 1325

يحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار [...] في آليات منع الصراعات وإدارتها وحلها

2009

2000

+ القرار 1888

يشجع الدول الأعضاء على نشر عدد أكبر من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإناث في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعلى إتاحة تدريب كافٍ لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتهم

القرار 1889 +

يحث الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حصول النساء والفتيات على فرص متساوية في التعليم في حالات ما بعد انتهاء النزاع، نظراً للدور الحيوي للتعليم في تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع

القرار 2106 +

يحث الدول الأعضاء على كفالة المساواة التامة، بما في ذلك الملاحقة القضائية، في الحالات التي يسلك فيها رعاياها سلوكاً من هذا القبيل [الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب موظفي الأمم المتحدة]

2013

القرار 2122 +

يشجع الدول الأعضاء على إنشاء آليات تمويل تركز لدعم عمل المنظمات التي تساند عملية تطوير القيادات النسائية وتسعى إلى كفالة مشاركتها بصورة كاملة على جميع مستويات عملية صنع القرارات المتعلقة بتنفيذ القرار 1325 (2000)

خطط العمل الوطنية

حددت وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة وضع خطط العمل الوطنية كأداة حاسمة للدفع بتعهدات الدول الأعضاء في هذا المجال إلى الأمام. إذ توفر هذه الخطط، حين تتجح، الفرصة لأصحاب المصلحة الوطنيين لتحديد الأولويات، وتحديد المسؤوليات وتخصيص الموارد وبدء الإجراءات الاستراتيجية خلال إطار زمني محدد. ولكن، المشاورات التي أجريت في جميع المناطق لصالح هذه الدراسة العالمية، أشارت إلى أن هذا التصور لخطة العمل الوطنية كان في بعض الأحيان يستند إلى فرضية مثالية وهي أن جميع القطاعات داخل البلد يمكن أن تعمل معًا بغض النظر عن التباين أو الفرق أو الاستقطاب. وبالمثل، فإن جمع جميع الجماعات تحت مظلة واحدة، بغض النظر عن جداول الأعمال المتباعدة، يمكن أن يؤدي إلى خطط عمل غير واقعية وغير قابلة للتحقيق وبخاصة حين تكون الموارد محدودة. لذا فمن الضروري فهم الحقائق على الأرض في موقف النزاع المسلح أولاً قبل الضغط لوضع خطط العمل الوطنية و تحديد محتواها.

حتى يوليو/تموز 2015، اعتمد 54 بلدًا خطة عمل وطنية (24 في أوروبا، منها العديد من البلدان التي أطلقت بالفعل الجيل الثالث من خطة عملها الوطنية؛ و 17 في أفريقيا وتسعة في آسيا وثلاثة في الأمريكتين وواحدة في أوقيانوسيا).¹ العديد من خطط العمل الوطنية يحين أوان تحديثها قريبًا وهناك ما يقرب من 20 بلدًا لازالت في عملية إعداد أولى خطط عملها الوطنية.² ومن المتوقع أن تُطلق بعض خطط العمل هذه في الاحتفال بالذكرى الخامسة عشر للقرار 1325 والاستعراض رفيع المستوى في مجلس الأمن في أكتوبر/تشرين الأول 2015. ومن الملاحظ، أنه من بين البلدان التي اعتمدت خطط العمل الوطنية أو تضع حاليًا مسوداتها، هناك البعض الذي يمثل مواقف على جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في حين تستضيف الأخرى بعثات لحفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة و/أو تلقت تمويلًا من صندوق بناء السلام و/أو كانت متضمنة في قائمة البنك الدولي للأوضاع الهشة في 2014.³

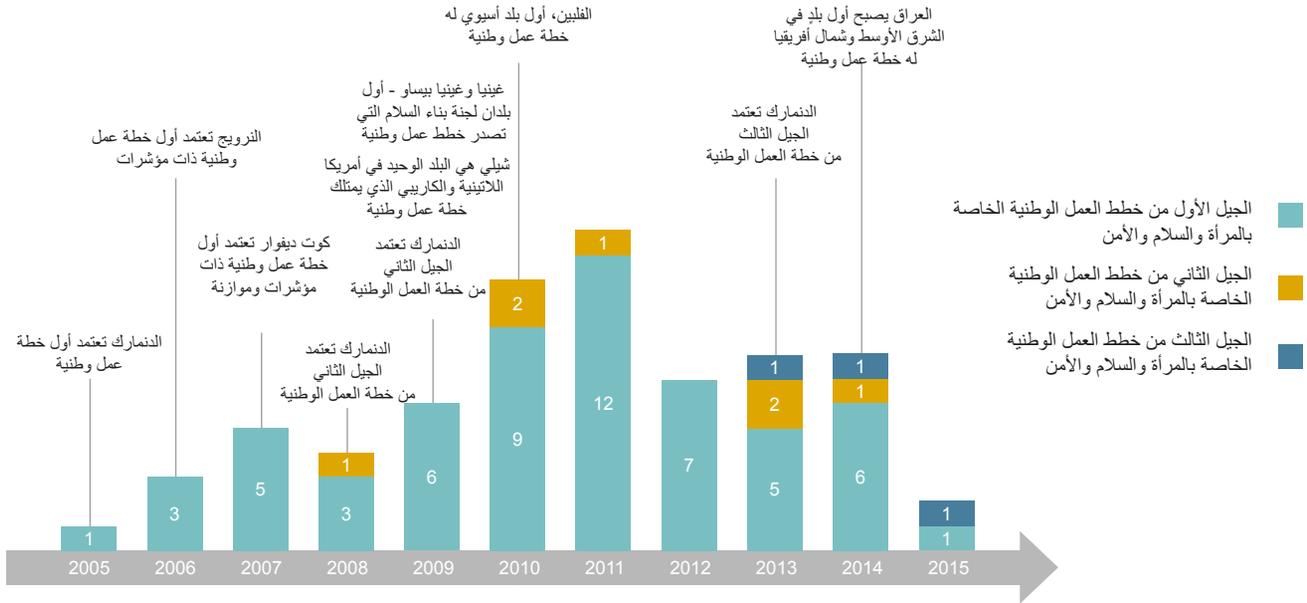
تطورت خطط العمل الوطنية تطورًا كبيرًا منذ قيام الدنمارك بإطلاق أول خطة في 2005، ثم تبعتها بلدان أخرى في أوروبا الغربية وبلدان الشمال الأوروبي. كانت كوت ديفوار هي أول بلد خارج من النزاع يعتمد خطة في 2007، و أعقبها أوغندا في 2008 وليبيريا في 2009. معظم خطط

+ "في هذه الذكرى الخامسة عشر أود أن أرى المزيد من الدول الأعضاء تضع وتعتمد خطط عمل وطنية... خطط عمل وطنية يشارك فيها المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بفعالية... خطط عمل وطنية تمتلك الموازنة اللازمة والموارد الفنية حتى لا نرى الحكومات تغفوا..."

مافيك كابريرا-بيليزا منسقة دولية، الشبكة العالمية لصانعات السلام

رغم أن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) يقع على عاتق أصحاب مصلحة متعددين، إلا أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأولى لضمان دمج التعهدات العالمية والالتزامات بشأن المرأة والسلام والأمن في السياسات والقوانين وعمليات التخطيط والموازنة المحلية. وتظل الدول القومية هي أكثر الجهات الفاعلة تأثيرًا في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

عدد من خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن التي اعتمدت مقسمة بالسنوات⁴



- القيادة القوية والتنسيق الفعال؛
- عمليات التصميم الشاملة؛
- تحديد التكاليف وتخصيص الموازنات للتنفيذ؛
- الرصد والتقييم؛
- المرونة للتكيف مع المواقف الناشئة.

العمل الوطنية المبكرة كانت تركز بقوة على العمليات بدلاً من النتائج. وتبين تحليلات بعض هذه الوثائق المبكرة غياب التفرقة الواضحة بين الأهداف الشاملة، والأهداف والإجراءات الاستراتيجية، وغياب الخطوط الواضحة للمسؤوليات، والموازنات والأطر الزمنية وآليات التنسيق والرقابة⁵ ومنذ ذلك الحين، حاولت خطط العمل الوطنية الموضوعية حديثاً أو من الجيل الثاني أو الثالث التصدي لأوجه القصور السابقة تلك.

ما الذي يشكل خطة عمل وطنية عالية الأثر؟ المعايير التي تنطوي على الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

عادة ما يكون نمو عدد خطط العمل الوطنية عالمياً موضع ترحيب وبيئاً لالتزام الدول الأعضاء المتنامي بتنفيذ القرار 1325. ولكن، من المهم أن نضع في أذهاننا أن هذه مجرد عمليات وميسرات للإجراءات وليست غايات في حد ذاتها. في المشاورات الإقليمية والقطرية التي أجريت لأغراض هذه الدراسة، رددت منظمات المجتمع المدني الدروس المستفادة الماضية من استعراض خطط العمل الوطنية وحددت العناصر المشتركة اللازمة لتطوير خطة عمل تنمية تصلح لأن تكون أداة للإجراءات المتسقة والموجهة وعظيمة الأثر.⁶ وتشمل هذه العناصر:

القيادة القوية والتنسيق الفعال

يتطلب تطوير خطط العمل الوطنية الفعالة وتنفيذها ورصدها التزاماً حكومياً واضحاً وقيادة حكومية واضحة، على المستويين السياسي أو الفني.⁷ ويعد اختيار مؤسسة حكومية للقيام بتنسيق خطة العمل الوطنية أمراً حاسماً، وفي الحالة المثلى ينبغي أن تكون العملية تحت قيادة وزارة عالية المستوى لا تمتلك التأثير السياسي فحسب، وإنما تتمتع أيضاً بثقة الجماعات النسائية. تشير الأدلة إلى تحقق نتائج أقوى حين تُنسَق هذه العمليات من قِبل الوزارات

العمليات الشاملة

بالإضافة إلى القيادة الحكومية، فإن خطط واستراتيجيات التنفيذ الوطنية الفعالة تتطلب مشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وحكومات الشركاء المانحين والنساء والرجال بالإضافة إلى المجتمعات المحلية والسكان المتضررين بصورة مباشرة من النزاع. يمكن لهذه الجهات الفاعلة أن تسهم مساهمة كبيرة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم واستعراض هذه الخطط.

قد يوجد شد وجذب في بعض السياقات بين المشاورات واسعة النطاق وبين القيود المحتملة على الجدول الزمني والموارد، بالإضافة إلى تقاليد صنع القرار التي تجعل من الصعب على الحكومات التعاون مع شركاء المجتمع المدني في بعض السياقات.¹¹ إلا أن فوائد المشاركة الواسعة أكثر من أن يتم تجاهلها. يمكن للشمول أن يزيد الوعي، وأن يسهم في مبادرات الدعوة، وأن يضمن تنوع وجهات النظر بشأن قضايا الأمن التي تؤثر على أصحاب المصلحة المتنوعين. وبالتالي، فإن المشاركة الواسعة التي تقوي الحق في المساواة وعدم التمييز، تجعل الخطط والاستراتيجيات الناتجة أكثر استجابة للاحتياجات والتوقعات على الأرض، وتزيد من مستوى الملكية والالتزام بالتنفيذ.

هناك ممارسة جيدة متنامية تتمثل في البناء على ما تحقق سواء من البيئات المتضررة أو غير المتضررة من النزاع. في هولندا، على سبيل المثال، شارك في التوقيع على خطة العمل الوطنية الثانية ثلاث وزارات وأربع مؤسسات بحثية وأكثر من 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني تشمل المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسيات وحركات السلام النسائية ومنظمات الشتات.¹² في سيراليون، بدأت عملية تصميم خطة العمل الوطنية التي استمرت لمدة عام بإنشاء فرقة عاملة بين الحكومة والمجتمع المدني، وهي فرقة وانمار (WANMAR) 1325 العاملة، والتي تتألف من 35 من ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية.¹³ وفي أعقاب إطلاق خطة العمل الوطنية، تحولت فرقة وانمار العاملة إلى لجنة توجيهية للإشراف على عملية التنفيذ. كما ساعد الشمول على تحقيق القبول بشكل قوي من جانب الكيانات الحكومية على المستوى المحلي لترجمة خطة العمل الوطنية إلى سياقاتها الخاصة. وتقوم حاليًا سبع مجالس من المجالس المحلية دون الوطنية التسعة عشر بتنفيذ أنشطة خطة العمل الوطنية.

التنفيذية مثل وزارة الدفاع أو الخارجية وليس من قبل وزارة الشؤون الجنسانية نظرًا لأن هذا يمكن أن يشير إلى أن الخطة محورية في مجالات السلام والأمن وأنها مُعمّمة عبر جميع الإدارات ذات الصلة.⁸ بعيدًا عن وضوح المسؤوليات والتنسيق داخل الحكومة، هناك موضوع تم التركيز عليه بشدة في عمليات استعراض خطط العمل الوطنية والمشاورات التي أجريت لأغراض الدراسة وهو أهمية التنسيق الفعال بين مجموعة الجهات الفاعلة المشاركة في تطبيق جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وللقيام بذلك، أنشأت عدة بلدان على المستوى الوطني إما فرقة عمل، أو لجنة توجيهية أو فريق عامل للتنسيق بين الوزارات المختلفة وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين.⁹ كما ثبت أن فرص التعلم المتبادل وتبادل الممارسات الجيدة مع البلدان الأخرى ذات قيمة عالية في تزويد تصميم خطة العمل الوطنية الفعالة بالمعلومات.¹⁰

+ "بالنسبة للنساء والفتيات في البلدان التي تشهد نزاعات، كثيرًا ما تنظر الحكومات إلى القرارات باعتبارها وثائق سياسات وليست مُلزمة قانونًا مما يؤدي إلى خطط عمل وطنية ضعيفة ولا تخصص التمويل أو الدعم للمنظمات غير الحكومية.

مجيبة على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني لأغراض الدراسة العالمية، منظمة تعمل على المستوى العالمي في ميانمار والعراق والولايات المتحدة

الجنسين مع الحكومة المحلية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، بدعم فني مقدم من معهد الأمن الشامل، على تطوير خطط العمل الوطنية المحلية في خمس بلديات على سبيل التجربة تتناول المخاوف الأمنية اليومية للمرأة، بما في ذلك الحماية من العنف القائم على نوع الجنس والتمييز والاتجار في البشر وإتاحة الحماية القانونية والتعليم والرعاية الصحية والموارد الطبيعية والاقتصادية والمخاوف البيئية والمتعلقة بالبنية التحتية مثل الفيضانات الأخيرة والألغام وإتارة الشوارع والمواصلات العامة.

منذ عام 2010 تم تنفيذ نطاق من مبادرات 'الأقلمة' بواسطة الشبكة العالمية لصناعات السلام وشركائها في بوروندي وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا ونيبال والفلبين وصربيا وسيراليون وأوغندا، مع ظهور عدد من الممارسات الجيدة الناشئة.¹⁵ على سبيل المثال، في الفلبين، ألهمت ورش عمل الأقلمة التي عقدت في 2012 تضمين أربع نساء في مجلس بوندونغ التقليدي للسلام في مقاطعة كالينغا - وهو مجلس مكون من 24 عضواً يبلغ عمره قرناً كاملاً يعينه زعماء القبائل، والذي كان حتى ذلك الحين يقتصر على الذكور.¹⁶ كما أدت ورش العمل إلى قيام مسؤولي الحكومة في مقاطعة ريبال، كوزون إلى إصدار قرار يضمن تمثيل النساء بمقدار 50 في المائة في المناصب التي يجري شغلها بالتعيين في كيانات الحكم المحلية.

في سيراليون، بدأت عملية تصميم خطة العمل الوطنية التي استمرت لمدة عام بإنشاء فرقة عاملة بين الحكومة والمجتمع المدني، وهي فرقة وانمار (WANMAR) 1325 العاملة، والتي تتألف من 35 من ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية.

في البوسنة والهرسك، ومن خلال التأكيد على الأمن البشري، استخدمت الحكومة خطة التنفيذ الوطنية كمنصة لتحقيق تغيير مجدي على مستوى المجتمع المحلي.¹⁴ وقد يسرت الخطة الابتعاد عن المفهوم التقليدي العسكري للأمن الوطني والتركيز على سلامة المدنيين وحمايتهم من جميع صور التخويف والتهديد اليومي. على وجه التحديد، عملت وكالة المساواة بين

التركيز على

خطة العمل الوطنية لنيبال: دراسة حالة للنهج التشاركي

خلف النزاع المسلح في نيبال بين قوات الأمن الحكومية وبين الحزب الشيوعي لنيبال - الماوي أكثر من 14,000 قتيل و200,000 مشرد.¹⁷ وكان أثره مدمراً بصفة خاصة على النساء والفتيات، بما في ذلك انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس على نطاق واسع. كان هناك مستوى مرتفع من مشاركة المرأة في النزاع - ما يقرب من 30-40 في المائة من المقاتلين الماويين كانوا من النساء، كما شاركت المرأة بشدة في

إنهاء النزاع. وعلى الرغم من ذلك، غابت النساء النيباليات في نهاية الأمر عن طاولة مفاوضات السلام الرسمية.¹⁸

في عام 2011، وفي أعقاب دعوات مكثفة من قبل الحركة النسائية النيبالية والأمم المتحدة، وتحت قيادة وزارة السلام وإعادة البناء، أطلقت حكومة نيبال خطتها للعمل الوطني بناءً على قرار مجلس الأمن رقم

"[يجب على] الحكومات أن
تتخذ تدابير محددة [...] لتنفيذ
خطط العمل الوطنية. وسوف
يقوي هذا من المشاركة الكاملة
والمتساوية للنساء في عمليات
ومناصب صنع القرار بعد
النزاع."

تحديد تكاليف تنفيذ خطط العمل الوطنية ووضع الموازنات لها مع إدارة

التوقعات

هناك إجماع قوي على أن التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به يعد شرطاً مسبقاً للتحقيق الفعال لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن على المستويين الوطني والدولي. ولكن، أظهر استعراض لسبع وأربعين من خطط العمل الوطنية عام 2014 أن 11 منها فقط كانت لها موازنة محددة، مع تفاوت كبير على صعيد نسبتها من الموازنة المخصصة.²² وعبرت جماعات المجتمع المدني عن إحساسها العميق بالإحباط والسخرية في هذا الصدد، لكون خطط العمل الوطنية مجرد أوراق ومفاهيم مثالية لا تعمل في المجتمعات المتخلفة.²³ ما لم يتم وضع مسودات واقعية للخطط وتمويلها وإدارة التوقعات على نحو مناسب، فإن هناك خطر من عدم استخدامها ولن تزيد إلا من سخرية للمجتمع.

لضمان استدامة التمويل، لابد من إجراء عملية شاملة وواقعية لتحديد تكاليف خطط العمل الوطنية بدءاً من مرحلة التخطيط، ولابد من تخصيص تمويل محدد لتنفيذها. وهنا، قد يفيد إجراء عملية تدقيق مؤسسي أولية، لكي توفر للحكومة معلومات محددة تتناول القيود على موارد وقدرات أصحاب المصلحة للمساعدة على إنشاء مسارات واضحة للمسؤولية والمساءلة. وقد أجرت بلدان مثل إيرلندا والنرويج ورواندا والسويد والمملكة المتحدة عمليات تدقيق مؤسسية قبل البدء في عمليات تطوير خطط عملها الوطنية. في المملكة المتحدة، ساعد التدقيق الأولي على تحديد المبادرات القائمة والفجوات المتبقية في الأنشطة المتعلقة بنوع الجنس في شتى أرجاء الحكومة.²⁴ وتعد الموازنات والمسؤوليات المخصصة بوضوح، والتي تشمل منظمات المجتمع المدني وتنفذها، مؤشراً جيداً على الالتزامات القائمة. وفي الوقت ذاته، قد تتراجع بعض الإدارات عن التزامات محددة بسبب انعدام التمويل.²⁵

يمكن أن توفر الشراكات مع الوكالات ثنائية الأطراف والوكالات الإقليمية ومتعددة الأطراف سبباً لتوليد المزيد من الدعم السياسي وفي بعض الأحيان المالي للتطبيق الوطني للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبالتالي زيادة فرص النجاح. وهناك حاجة لذلك بالأخص في بلدان النزاع وما بعد النزاع، حيث من المتوقع أن تكون قدرة الحكومة على التمويل الكامل لالتزاماتها بموجب خطط العمل الوطنية محدودة.

النجاح لا يزال محدوداً، نظراً لغياب أنظمة الرصد القوية داخل القطر. معظم البرامج تنفذ في العواصم في المركز و انتشارها في الأقاليم محدود للغاية."

مجبية على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني
لأغراض الدراسة العالمية، تعمل في مناطق
النزاعات في أرمينيا/أذربيجان

في بعض البيئات، مثل بوروندي على سبيل المثال، أنشئت آلية تمويل من أصحاب المصلحة المتعددين لدعم التنفيذ. إلا أن هذا واجه تحديات بسبب محدودية الاستمرارية وشراء الحصص من قبل مختلف أصحاب المصلحة.²⁶ في البوسنة والهرسك، أثبتت آلية تمويل خطة العمل الوطنية المخصصة، التي تدعمها النمسا والسويد وسويسرا وغيرها من المنظمات الدولية بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحلف الناتو وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي (EUPM) وقوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR)، بأنها عنصر أساسي في ترجمة الكلمات إلى إجراءات مجدية.²⁷ ورغم وجوب استمرار الجهات المانحة في توفير الموارد المالية وغيرها بصورة يمكن التنبؤ بها وطويلة الأمد وكبيرة، إلا أن دور الأمم المتحدة - بما في ذلك من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب وبناء القدرات لكل من الحكومات والمجتمع المدني - يعد حاسماً هو الآخر. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في المصادر المبتكرة للتمويل والدعم، بما في ذلك المصادر من القطاع الخاص.

إنشاء أطر صلبة للرصد والإبلاغ والتقييم

15 خطة عمل وطنية (40 في المائة) مؤشرات للنتائج. بحلول عام 2014، ومن بين 47 خطة عمل وطنية تم استعراضها، احتوت 30 منها على مؤشرات لرصد التقدم (ما يقرب من 64 في المائة)، وكان هناك 19 منها لها أهداف قابلة للقياس، جميعها تضمنت حصص لمشاركة النساء في منع النزاع والحماية والحكم والتعافي.³³ وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم تقرير سنوي بالتقدم المحرز في التنفيذ إلى البرلمان يعد ممارسة جيدة ناشئة. ويمكن تقوية ذلك أكثر من خلال إتاحة نسخة من التقرير المرحلي للجمهور. في ثلاثة بلدان، ليبيريا ونيجيريا والولايات المتحدة، يتم الإبلاغ عن التقدم في خطة العمل الوطنية إلى الرئيس مباشرة.³⁴

هناك اعتراف كبير بدور المجتمع المدني في جمع معلومات محدثة عن وضع النساء المتضررات من النزاع، بالإضافة إلى الحفاظ على زخم تنفيذ خطة العمل الوطنية. رغم أن أغلبية خطط العمل الوطنية تتضمن أحكاماً لمشاركة المجتمع المدني، فإن مستوى المشاركة المباشرة في الرصد والإبلاغ تتفاوت. على سبيل المثال، في بلدان مثل النمسا وأستراليا وبلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وليبيريا وهولندا والولايات المتحدة، يمكن للمجتمع المدني أن يصدر تقارير ظل و/أو أن يُدعى إلى التعليق على تقارير التنفيذ السنوية كجزء من آليات الرصد الوطنية. في أستراليا، يأخذ هذا صورة بطاقة تقرير المجتمع المدني التي تقدم سنوياً بالتزامن مع التقارير المرحلية لخطة العمل الوطنية الأسترالية.³⁵ في شيلي، تعهدت الحكومة مؤخراً بإنشاء مجال للحوار العام مع المجتمع المدني لسد الفجوات القائمة في تنفيذ خطة عملها الوطنية الثانية التي أطلقت في 2015.³⁶

لكي تسفر خطط العمل الوطنية عن نتائج صلبة في حياة النساء والفتيات ومجتمعاتهن المحلية، ينبغي رصد أثرها الفعلي بصورة منهجية وتقييمه بصفة منتظمة. يمكن أن يساعد وجود نظام فعال للرصد والتقييم على تحسين السياسات والبرامج، وتقوية الالتزام والشراكات، وتشجيع المساءلة وبناء أساس للاستثمارات المستدامة.³⁰ لا بد أن يتم إنشاء مثل هذا النظام بالضرورة في مرحلة التخطيط، جنباً إلى جنب مع تحليل شامل للسياق وتقييم لمختلف العوامل والجهات الفاعلة والمخاطر والاحتياجات. يفيد تحليل السياق في إنشاء خط أساس ذي أهمية حاسمة للرصد والتقييم في المستقبل.

في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على سبيل المثال، سبق وضع خطط العمل الوطنية لتحليلات لخط الأساس باستخدام المعلومات التي تم جمعها على مستوى المجتمع المحلي.³¹ في رواندا، أسفرت مثل هذه التحليلات عن تأنيث الفقر باعتباره أحد المشكلات الهيكلية الأساسية الكامنة التي تواجهها المرأة يومياً، وهو عامل يعيق التنفيذ الكامل للقرار 1325. وقد وفرت هذه الملاحظة أساساً هاماً لوضع البرامج لما بعد النزاع والتي يمكن أن تتناول العقبات الهيكلية التي تواجه تمكين المرأة مع المساعدة في ذات الوقت في العملية الانتقالية بعد النزاع.³²

منذ عام 2010، زيد التركيز على وضع المؤشرات وأسس القياس والأهداف التي تساعد في قياس التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة العمل الوطنية وتحسين الإبلاغ. على سبيل المثال، في عام 2009، لم تتضمن سوى ست من بين

"أتاحت خطط العمل
الوطنية، والمشاورات
الوطنية والرصد فرصًا
جديدة لمشاركة النساء في
بناء السلام ومنع النزاع من
جانب وفي حماية النساء
والفتيات من العنف من
جانبٍ آخر."

مجيبة على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني لأغراض الدراسة
العالمية، تعمل في مناطق النزاعات في شتى أنحاء العالم

التوصيات

المضي قُدماً إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

ينبغي على جميع الجهات الفاعلة - الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات المانحة، والوكالات متعددة الأطراف:

سماع أصوات الفئات الأكثر تضرراً وتهميشاً من السكان لتزويد الاستجابات ذات الصلة بالمعلومات وتشكيلها ورصد التقدم المحرز.

✓ توفير بناء القدرات ودعم تطوير خطط العمل الوطنية وتمويلها وتنفيذها ورصدها في البلدان المتضررة من النزاع التي تفتقر إلى الموارد لبدء عملية وضع خطة عمل وطنية وتنفيذها واستدامتها، من خلال الشراكات والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون مع المجتمع المدني.

✓ توثيق أفضل الممارسات وتعزيز واعتماد المعايير العالمية لتصميم ورصد وتنفيذ خطط العمل الوطنية عالية الأثر، وغيرها من أدوات العمل في مجال المرأة والسلام والأمن على المستوى المحلي، والاستناد إلى الدروس المستفادة في شتى المجالات التالية: (أ) القيادة والتنسيق، (ب) إشراك المجتمع المدني والتعاون معه، (ج) تحديد التكاليف والتمويل، (د) الرصد والتقييم، (هـ) مرونة الخطط وقدرتها على التكيف.

ينبغي على الأمم المتحدة:

✓ تيسير قيام لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن بإنشاء قاعدة بيانات شاملة ومتاحة لخطط العمل الوطنية لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ولضمان الشفافية والمساءلة.

✓ تقوية آليات الإبلاغ الوطنية والعالمية لرصد التقدم المحرز في وضع خطط العمل الوطنية وتنفيذها، لتحسين الشفافية وتيسير تبادل المعرفة وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة.

ينبغي على الدول الأعضاء:

✓ ضمان أن يتضمن دور منصب الأمين العام المساعد للأزمات و النزاع الجديد في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزاً محدداً على رصد خطط العمل الوطنية وإعداد التقارير عنها.

✓ دعم العمليات التشاركية وأدوات المساءلة الاجتماعية ومبادرات الأقلية والاستثمار فيها، لربط الجهود العالمية و الوطنية والمحلية، ولضمان

المراجع

1. أفغانستان وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبوسنة والهرسك وبوركينا فاسو وبوروندي وكندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وشيلي وكوت ديفوار وكرواتيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدنمارك وأستونيا وفنلندا وفرنسا وغامبيا وجورجيا وألمانيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وأيسلندا واندونيسيا والعراق وإيرلندا وإيطاليا وكوريا وجمهورية كوسوفو-قرار مجلس الأمن رقم 1244 (1999) وقيرغيزستان وليبيريا ولبنان ومقدونيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ومالي ونيبال وهولندا ونيجيريا والنرويج والفلبين والبرتغال ورواندا والسنگال وصربيا وسيراليون وسلوفينيا واسبانيا والسويد وسويسرا وطاجيكستان وتوغو وأوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
2. الأرجنتين وبنغلاديش وبلغاريا واليونان وغواتيمالا واليابان والأردن وكازاخستان وكينيا ودولة فلسطين وباراغواي وجزر سليمان والصومال وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وتايلاند وتيمور الشرقية.
3. Malika Bhandarkar, "Mapping Progress of WPS Action Plans" (UN Women, August 2014).
4. المرجع السابق.
5. للاطلاع على تحليل لخطط العمل الوطنية الإحدى عشر التي اعتمدت ما بين 2005 و2009، انظر Belgin Gumru and Jan Marie Fritz, "Women, Peace and Security: An Analysis of the National Action Plans Developed in Response to UN Security Council Resolution 1325," *Societies Without Borders* 4, no. 2 (July 1, 2009): 25 - 209. انظر أيضاً، Sahana Dharmapuri, "A Survey of UN 1325 National Action Plan Mechanisms for Implementation, Monitoring, Reporting and Evaluation," Discussion Paper (U.S. Civil Society Working Group on Women, Peace and Security, November 2011).
6. قام معهد الأمن الشامل بصياغة ووضع مصطلح 'خطط العمل الوطنية عالية الأثر' وقام بتطوير العديد من الموارد المتعلقة بهذا الموضوع. للمزيد من المعلومات عن خطط العمل الوطنية، والتي تشمل دورة تدريبية على وضع خطط العمل الوطنية عالية الأثر، انظر <https://actionplans.inclusivesecurity.org>.
7. Natalia Zakharova, "Women and Peace and Security: Guidelines for National Implementation," in *UN Women Sourcebook on Women, Peace and Security* (UN Women, 2012).
8. المرجع السابق، 12.
9. "Planning for Action on Women Peace and Security: National-Level Implementation of Resolution 1325" (United Nations, International Alert, 2010), 50.
10. المرجع السابق، 35-37.
11. Christin Ormhaug, "OSCE Study on National Action Plans on the Implementation of the United Nations Security Council Resolution 1325" (معهد بحوث السلام في أوصلو (PRIO)، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، سبتمبر/أيلول 2014)، 40.
12. لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن تنفيذ القرار 1325 (2000) على المستوى الوطني، "38.
13. Nairobi Symposium: Maximizing Impact of Women, "Peace and Security Policies in Africa" (Nairobi, Kenya: Institute for Inclusive Security, July 22, 2014), 7.
14. "Implementation of the UN SC Resolution 1325" (2000) in Bosnia and Herzegovina from 2000 to 2015," Submission to the Global Study (Bosnia and Herzegovina, Ministry for Human Rights and Refugees, Gender Equality Agency of Bosnia and Herzegovina, February 12, 2015).
15. "Implementing Locally, Inspiring Globally: Localization of UNSCR 1325 and 1820," Submission to the Global Study (Global Network of Women Peacebuilders, March 2, 2015).
16. المرجع السابق، 4.
17. "Beyond 2015 for Women, Peace and Security: CARE International Position on the 15th Anniversary of UNSCR 1325," Submission to the Global Study (CARE International, 2015), 6.
18. "From Resolution to Reality: Lessons Learned" from Afghanistan, Nepal and Uganda on Women's Participation in Peacebuilding and Post-Conflict (Government) (CARE International, January 2010).
19. "Localization Guideline 2013: National Action Plan" on the Implementation of the United Nations Security Council Resolutions 1325 & 1820" (Government of Nepal, Ministry of Peace and Reconstruction, February 20, 2013).
20. "Implementing Locally, Inspiring Globally: Localization of UNSCR 1325 and 1820," 4.
21. "National Action Plan on Implementation of United Nations Security Council Resolutions 1325 & 1820: Nepal Mid-Term Monitoring Report" (Ministry of Peace and Reconstruction, Government of Nepal, 1325 Action Group Nepal, Saathi, October 2014).
22. "Bhandarkar, "Mapping Progress of WPS Action Plans Global Report: Civil Society Organization (CSO) Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption," 31.
23. "Aisling Swaine, "Assessing the Potential of National Action Plans to Advance Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325," Yearbook of International Humanitarian Law 12 (December 2009): 425.
24. "Natalie Raaber, "Financing for the Implementation of National Action Plans on Security Council Resolution 1325: Critical for Advancing Women's Human Rights, Peace and Security" (Cordaid, The Global Network of Women Peacebuilders, October 2014), 27.

- Working Paper (Civil Society Advisory Group to the UN
(on Women, Peace, and Security, October 2012
- Natalie Florea Hudson, "National and Regional .32
Implementation of Security Council Resolutions on
Women, Peace and Security," Background Paper (UN
(Women, 2013
- "Bhandarkar, "Mapping Progress of WPS Action Plans .33
المرجع السابق. .34
- Susan Hutchinson, "Australian Case Study of Civil .35
Society Engagement with Government on the National
Action Plan," Submission to the Global Study (WILPF
(Australia, March 30, 2015
- Report on the Implementation of UN Security Council" .36
Resolution 1325 in Chile," Submission to the Global
Study (Permanent Mission of Chile to the United
(Nations, March 2, 2015
- Global Technical Review Meeting: Building" .27
Accountability for Implementation of Security Council
Resolutions on Women, Peace and Security" (Glen
Cove, New York: UN-Women, November 5, 2013), 22
- Raaber, "Financing for the Implementation of National .28
Action Plans on Security Council Resolution 1325:
Critical for Advancing Women's Human Rights, Peace
"and Security
المرجع السابق، 4. .29
- What Matters Most: Measuring Plans for Inclusive .30
Security" (Inclusive Security, November 2014);
"Recommendations for Reviewing and Revising
National Action Plans on Women, Peace and Security,"
Submission to the Global Study (Inclusive Security,
(September 2014). للمزيد من المعلومات عن خطط العمل الوطنية،
والتي تشمل دورة تدريبية على وضع خطط العمل الوطنية عالية الأثر، انظر
./https://actionplans.inclusivesecurity.org
- Advancing National Action Plans, Regional Action" .31
Plans, and Twinning on Women, Peace and Security,"

المنظمات الإقليمية

نقاط بارزة من قرارات مجلس الأمن

+ القرار 1888

يحث الأمين العام والدول الأعضاء ورؤساء المنظمات الإقليمية على اتخاذ تدابير لرفع مستوى تمثيل المرأة في عمليات الوساطة وصنع القرار فيما يتعلق بتسوية النزاعات وبناء السلام

+ القرار 1820

يحث الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية المناسبة على أن تنظر بصفة خاصة في وضع وتنفيذ سياسات وأنشطة وحملات إعلامية لصالح النساء والفتيات المتضررات من العنف الجنسي في النزاع المسلح

2009

2008

+ القرار 2106

يكرر تأكيد أهمية معالجة مسألة العنف الجنسي في النزاع المسلح حسب الاقتضاء في إطار جهود الوساطة واتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، ويطلب إلى الأمين العام والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، كفالة قيام الوسطاء والمبعوثين [...] بمعالجة قضايا العنف الجنسي، بمشاركة أطراف من بينها النساء والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية وضحايا العنف الجنسي، وكفالة إدراج هذه الشواغل في أحكام محددة من اتفاقات السلام، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة بالترتيبات الأمنية وآليات العدالة الانتقالية

القرار 2122 +

ويقر كذلك مع القلق بأنه ما لم يحدث تحول كبير في تنفيذ القرار المذكور سيظل تمثيل المرأة والمنظورات النسائية في جهود منع نشوب النزاعات وتسويتها والحماية منها وبناء السلام ناقصا في المستقبل المنظور، ومن ثم يشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، حيثما كان لذلك محل، وكيانات الأمم المتحدة [...] على أن تبدأ استعراض خطط التنفيذ القائمة وأهدافها

2013

بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة، مثالاً قوياً على التعاون المكثف والشراكات الجديدة.

ألفت المشاورات الإقليمية التي أجريت استعداداً لهذه الدراسة، الضوء على الطرق العديدة التي حققت من خلالها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التكامل بين التزامات المرأة والسلام والأمن العالمية داخل جهودها في مجالات الأمن أو الاستجابة للأزمات أو حقوق الإنسان أو بناء السلام منذ عام 2000. ويتضمن هذا: اعتماد أطر سياسات إقليمية محددة وأدوات للرصد وخطط عمل؛ ووضع فقه لحقوق المرأة؛ وتعيين ممثلين رفيعي المستوى لتحريك الإجراءات في مجال المرأة والسلام والأمن؛ والمشاركة عن كثب مع المنظمات النسائية لتقوية أنظمة الإنذار المبكر؛ والتدخلات الرامية لتعزيز الخبرات الجنسانية داخل هذه المنظمات الإقليمية. إلا أن التحليل يشير إلى أن التقدم الذي أحرزته هذه المبادرات - ودعم القيادات الذي تتلقاه - غير متساوٍ إلى درجة كبيرة عبر المناطق والمناطق الفرعية. ونتيجة لذلك، فإن النتائج على الأرض مختلطة إلى حد كبير أو تحققت متأخرًا لدرجة تحول دون تقييمها بشكل مناسب.

السياسات الإقليمية وخطط العمل بشأن المرأة والسلام والأمن

حتى مايو/أيار 2015، كانت خمس منظمات - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،² والاتحاد الأوروبي،³ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،⁴ وحلف الناتو،⁵ ومنندى جزر المحيط الهادئ⁶ - قد اعتمدت خطط عمل إقليمية مخصصة للمرأة والسلام والأمن. وتشمل المبادرات الإقليمية الأخرى الجديرة بالذكر منذ عام 2010:

- قيام جامعة الدول العربية بوضع استراتيجية 'حمية المرأة العربية: السلام والأمن' (والتي سوف تستكمل من خلال خطة عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن في 2015)؛⁷
- اعتماد خطة عمل لتنفيذ القرار 1325 لدعم إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ و

منذ عام 2000، أدى عظم وتعميق التهديدات الأمنية العالمية والأزمات والنزاعات الداخلية في الدول والتي كثيراً ما تمتد عبر الحدود، إلى زيادة النهج الإقليمية لإدارة الأمن، وصنع السلام والحماية والوقاية. وقد تم تكثيف التعاون في مجال السلام والأمن بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مع وجود تطبيقات محددة في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي والصومال والسودان ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان. يعتبر اعتماد إطار السلام والأمن والتعاون لعام 2013 في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة¹ من قبل 11 بلداً تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، والمؤتمر الدولي المعني

+

"كيف يتسنى تقوية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة تجعلها تعمل بتناغم لاستبدال ميراث النزاع والعنف بنظام شامل للعلاقات يركز على الأشخاص بشكل أكثر، دعماً لتحقيق التنمية المستدامة؟"

روزا إيميليا سالمانكا، ملاحظات افتتاحية، مناقشة الجمعية العمومية للأمم المتحدة المواضيعية بشأن "ضمان مجتمعات مستقرة ومسالمة" 24 إبريل/ نيسان 2014.

فعالية خطط العمل الإقليمية بصورة كبيرة على عدد من العوامل تشمل:
الالتزام السياسي الداعم لتنفيذها؛ ووجود بيئة مواتية؛ ومشاركة المجتمع المدني وقوته؛ والموارد المالية والبشرية والفنية الملائمة؛ والتنفيذ المُنسَّق؛ ونظام إقليمي قوي للرصد والتقييم.

في عدد من المناطق، ساهم الإقبال القوي على جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من قِبل المنظمات الإقليمية الرئيسية في زيادة خطط العمل الوطنية المتصلة من قِبل الدول الأعضاء. على سبيل المثال، في غرب أفريقيا، حيث التزمت الدول الأعضاء بوضع خطط العمل الوطنية ضمن خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قامت 12 من 15 بلدًا بوضع هذه الخطة خلال ثلاث سنوات من اعتمادها. في الاتحاد الأوروبي، وبحلول مايو/أيار 2015، كانت 17 من بين 28 دولة عضو قد وضعت خطط العمل الوطنية استكمال البعض من هذه الدول هذه الخطة من خلال توجيهات سياسية إضافية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن. في منطقة جزر المحيط الهادئ، قام برنامج خطة العمل الإقليمية بتوجيه تطوير الخطط الوطنية في جزر سليمان وإقليم بوغينفيل الذي يحظى باستقلال ذاتي في بابوا غينيا الجديدة. يمكن أيضًا أن تلعب المنظمات الإقليمية دورًا رئيسيًا في تحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وتبادلها بين الدول الأعضاء فيها. فقد نشرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على سبيل المثال، بالتعاون مع معهد بحوث السلام في أوصلو دراسة تحلل 27 من خطط العمل الوطنية في المنطقة، وإلقاء الضوء على الممارسات الجيدة والفجوات والتحديات.¹⁰ كما زودت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء عملية وضع خطة العمل الوطنية بالمعلومات في أوكرانيا والتي بدأت عام 2015.

تحسين تمثيل المرأة في المنظمات الإقليمية

يعدُّ تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وقيادتها ومشاركتها المجدية من الأمور الجوهرية لتحقيق الالتزامات الإقليمية والعالمية للمنظمات الإقليمية، بالإضافة إلى توظيف وتعيين النساء في المناصب العليا.

ساهم الإقبال القوي على جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من قِبل المنظمات الإقليمية الرئيسية في زيادة خطط العمل الوطنية المتصلة من قِبل الدول الأعضاء.

- قيام الاتحاد الإفريقي بإطلاق برنامج رئيسي جديد مدته خمس سنوات بشأن نوع الجنس والسلام والأمن للفترة 2015-2020.⁸

بصورة متزايدة، قامت المنظمات الإقليمية بتحسين الأدوات التوجيهية وأدوات التخطيط الاستراتيجي المحددة للقطاعات والتي تدمج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الجنساني، بما في ذلك مجالات مثل الوساطة وإصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية والحد من أخطار الكوارث ومجابهة التطرف العنيف؛ استنادًا إلى الأطر المعيارية العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن.

يمكن أن تتكامل السياسات وخطط العمل الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالمرأة والسلام والأمن مع خطط العمل الوطنية وأن تُوَازر بعضها البعض، وكذلك مع غيرها من حقوق الإنسان والسياسات القطاعية المتصلة وخطط العمل الوطنية والإقليمية. كما يمكنها المساعدة في تعزيز السلام والأمن في سياق النزاعات العابرة للحدود، مثل رصد النزاعات الرعوية في منطقة القرن الإفريقي؛ وتيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو من قِبل الاتحاد الأوروبي، وجهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا في 2011 التي أدت إلى إيقاف العنف على طول الحدود التايلاندية الكمبودية. وهي تتيح فرصًا لتقاسم الموارد المحدودة والبناء على خبرات الجيران، والتي عادة ما تكون في سياقات تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية متشابهة.⁹ كما قد توفر الإتاحة للجماعات التي لا يُسمع صوتها على المستوى الوطني نتيجة لمسائل هيكلية أو نتيجة للتمييز، على سبيل المثال من خلال آليات مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب و المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ولكن، تعتمد

بين 135 منصبًا في المكاتب القطرية والبعثات (23 في المائة). على الرغم من أن أحد وسيطي الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في عام 2014 كانت امرأة، إلا أن النساء شغلن واحدًا فقط من بين 10 (10 في المائة) من مناصب المبعوث الخاص والممثل الخاص.¹³

في حالة أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، شغلت المرأة اربعًا من بين سبع مناصب تنفيذية في المقر العام (57 في المائة)، ولكن نسبة الممثلات الخاصات أو المبعوثات الخاصات كانت منخفضة - خمسة في المائة (اثنتان فقط من بين 36)¹⁴ وقد تحققت إنجازات جديرة بالذكر من قِبَل مفوضية الاتحاد الإفريقي. إذ لم يتم تحقيق التكافؤ بين مفوضيها فحسب، ولكن في نطاق القيادة العليا، كان تعيين السيدة نكوسازانا دلاميني زوما في منصب رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي عام 2012 بمثابة إشارة إلى تحول هام في تمثيل المرأة.

تظهر البيانات وجود اتجاه تصاعدي بشكل عام في تمثيل المرأة في المناصب العليا في المنظمات الإقليمية منذ عام 2012،¹¹ على الرغم من أن البيانات غير المكتملة المتاحة تحول دون تحليل الاتجاهات بصورة أكثر متانة، ومعظم البيانات الموجودة تشير إلى استمرار مستويات التمثيل المنخفضة في المجالات الرئيسية للتوظيف. أظهرت المعلومات المقدمة من حلف الناتو على سبيل المثال أن النساء شغلن ستًا من 38 منصبًا قياديًا تنفيذيًا (16 في المائة) في المقر الرئيسي لحلف الناتو حتى ديسمبر/كانون الأول 2014، واثنتين من بين سبع مناصب في المكاتب القطرية (28 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، تشغل امرأة أحد مناصب الممثل الخاص لحلف الناتو، مما يرفع النسبة الإجمالية لتولي المناصب القيادية إلى 19 في المائة - وهي نسبة لا تزال متدنية. في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) شغلت النساء ثلاث من بين 28 منصبًا تنفيذيًا في المقر العام (11 في المائة) و31 من

التركيز على

بناء القدرات في المجال الجنساني داخل الناتو

أتاحت فيها الدول الحليفة والشريكة الخبرة الجنسانية المطلوبة على جميع المستويات منذ بدء المهمة.¹⁶

وهناك حاليًا شبكة تعمل جيدًا من مستشاري الشؤون الجنسانية وجهات التنسيق عبر كل من العنصرين المدني والعسكري لمؤسسات الناتو والقيادات الميدانية. مناصب المستشار الجنساني مُنشأة وممولة بشكل كامل، ويتم تدريب المستشارين في مركز شمال أوروبا للشؤون الجنسانية في العمليات العسكرية.¹⁷ في السنوات الأخيرة، تم استثمار الكثير في وضع وتحسين التدريب الجنساني في جميع فئات الموظفين، بما في ذلك التدريب قبل الإيفاد وزيادة الوعي بشأن مسؤوليات جميع الموظفين في تنفيذ التزامات المرأة والسلام والأمن وبناء قدراتهم على القيام بذلك.

أدت جهود الناتو في تنفيذ القرار 1325 والالتزامات المتعلقة به في مجال المرأة والسلام والأمن إلى تقوية الخبرات والقدرات الجنسانية داخل المنظمة بصورة ملحوظة. وجد استعراض أجري عام 2012 أنه رغم إنشاء منصة قوية للسياسات، إلا أن التحدي يكمن في وضع السياسات موضع التنفيذ في شتى أرجاء المنظمة.¹⁵ ومن بين أشياء أخرى، أوصى الاستعراض بأن يستمد كل تحليل مبدئي للبعثة يجريه القائد معلومات من القرار 1325 وأن تُراجع أدوات التخطيط والإبلاغ والتقييم ذات الصلة لكي تتضمن منظورًا جنسيًا.

كانت بعثة الدعم الحازم في أفغانستان خطوة رئيسية إلى الأمام في هذا السياق. وقد أظهرت عملية التخطيط لها أن إدماج المنظور الجنساني لم يعد شيئًا ثانويًا، بل جزءًا من دورة التخطيط من صنع القرار السياسي إلى وضع الخطة التشغيلية وتكوين القوات، كما كانت بعثة الدعم الوطني هي أول بعثة

يجب أن تدعم
المنظمات الدولية
المنظمات المحلية من
خلال بناء قدراتها
وتقوية موقفها الدولي
لتكون فعّالة دولياً
وإقليمياً ومحلياً.

مجيبية على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني لأغراض
الدراسة العالمية، من العراق

بناء الخبرات الجنسانية

نشرها الاتحاد الأوروبي والبالغ عددها 16 بعثة، والذين يقومون أيضاً، في معظم البعثات، بتغطية القضايا المتصلة الأخرى مثل حقوق الإنسان للمرأة.¹⁹

الممثلون رفيعو المستوى أو المبعوثون المعنيون بالمرأة والسلام والأمن

أسهم أيضاً تعيين مناصرين متفرغين في تقوية التعاون والشراكات بين هذه المنظمات وبين الأمم المتحدة، كما ظهر من خلال اعتماد مذكرات التفاهم والبعثات والمبادرات المشتركة. وقد زاد تعيين المبعوثين الإقليميين لتنسيق الإجراءات ودفعها قُدماً.²⁰ وقد أظهرت هذه المناصب رفيعة المستوى المتفرغة أثراً حقيقياً على المنظمات المناظرة. عيّن الأمين العام لحلف الناتو أول ممثل خاص معني بالمرأة والسلام والأمن في أغسطس/آب 2012 للعمل كجهة تنسيق رفيعة المستوى بشأن جميع جوانب مساهمات الناتو في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على المنصب الآن ليصبح منصباً دائماً رفيع المستوى لدى حلف الناتو داخل مكتب الأمين العام.²¹ وحتى يونيو/حزيران 2015، كانت المناقشات تجري لإنشاء منصب مماثل داخل الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك تم تعيين بينيتا ديوب في يناير/كانون الثاني 2014 كأول مبعوثة خاصة لرئيس الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

توسعة القدرة على الرصد وتقييم النتائج

منذ عام 2010، قامت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بتقوية جهودها لبناء أنظمة لرصد التقدم المحرز وتقييم النتائج وتبادل الممارسات الجيدة بشأن تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. على سبيل المثال:

- اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي مجموعة من المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في نهجه الشامل بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 ورقم 1820.²² واستناداً إلى الدروس المستفادة من تجميع البيانات، تخضع هذه المؤشرات للمراجعة حالياً لتحسين القدرة على القياس والفعالية.

كان لاعتماد القرار 1325 والالتزامات العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن تأثير ملموس على استجابة المنظمات الأمنية الإقليمية للاعتبارات الجنسانية وعلى هيكلها. وأضاف زخماً داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإنشاء أليات دعم مثل القسم الجنساني في الأمانة، والوحدة الجنسانية داخل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإنشاء نظام جهات تنسيق للشؤون الجنسانية في المنظمة بأكملها. كان تضمين مستشار للشؤون الجنسانية منذ بداية إنشاء بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا بعد أزمة عام 2014 من بين التطورات الملحوظة.¹⁸ وبالمثل، فقد أنشأ الاتحاد الإفريقي وحدات للحماية المدنية ووحدات جنسانية ضمن بعثاته الميدانية، على سبيل المثال في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال) وفي دارفور (البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور) وتم تضمين خبراء الشؤون الجنسانية في فرق تقييم احتياجات ما بعد الصراع.

يتلقى عمل الاتحاد الأوروبي في مجال المرأة والسلام والأمن الدعم من المستشارين وجهات التنسيق في الأقسام المختلفة داخل مقره العام، بالإضافة إلى فريق العمل غير الرسمي للاتحاد الأوروبي بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325، والذي يتألف من ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد. في الوقت الحالي، يوجد إما مستشار أو نقطة تنسيق للشؤون الجنسانية ضمن جميع بعثات سياسة الأمن والدفاع المشترك التي

تزايد إيفاد المبعوثين الإقليميين لتنسيق الإجراءات ودفعها. وقد أظهرت هذه المناصب المخصصة رفيعة المستوى أثراً حقيقياً على المنظمات المناظرة.

ينبغي استكشاف المزيد من الفرص للتعلم المتبادل ومشاركة المعلومات. ويمكن أن تتضمن هذه الفرص آليات لنشر الإحصائيات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وغيرها من المعلومات التي يتم جمعها على المستوى العالمي والمستويات الإقليمية والوطنية؛ والمشاركة الأقوى للمستفيدين في تصميم المشروعات والبرامج وتنفيذها وتقييمها. يعد تمويل المبادرات الإقليمية المعنية بالمرأة والسلام والأمن من إحدى المجالات التي لا يوجد فيها سوى قدر قليل من المعلومات المقارنة المتاحة، والتي يمكن أن تستفيد من زيادة تبادل المعلومات والتعاون. ولابد من بذل المزيد من الجهد لإشراك زعيمات السلام المحليات والمدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة وغيرهن من منظمات المجتمع المدني بصورة رسمية في عمل المنظمات الإقليمية، والدخول معهن في شراكات. يمكن أن تسهم مثل هذه المشاركة والشراكات في تقوية الجهود الإقليمية والوطنية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن العالمي، بالإضافة إلى رصد التنفيذ.

- قام حلف الناتو بتضمين إطار للرصد والتقييم يتضمن مؤشرات ضمن خطة عمله لعام 2014 بشأن تنفيذ سياسات المرأة والسلام والأمن. وكجزءٍ من التزام قوي بالرصد والإبلاغ، يتم إطلاع الحلفاء والدول الشريكة كل ستة أشهر على التقدم المحرز، ويلتزم الأمين العام لحلف الناتو بنشر تقرير سنوي بشأن تنفيذ السياسة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.²⁴
- في عام 2015، بدأ الاتحاد الأفريقي في وضع إطار للنتائج القارية بشأن المرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وسوف يستند هذا الإطار إلى التقدم الملحوظ على مستوى السياسات عبر القارة في السنوات الأخيرة، وسوف يتضمن توصيات لتحسين القدرات المؤسسية في مجال جمع البيانات المصنفة طبقاً لنوع الجنس، وبالأخص في البيئات الهشة وبيئات ما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال نشر خبراء الشؤون الجنسانية وبناء القدرات وتطوير التقنيات ومن خلال تقوية المؤسسات الإحصائية الوطنية.²⁵

نقل التقدم إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

ينبغي على الدول الأعضاء:

- ✓ بناء قدرات إقليمية لرصد تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن والإبلاغ عن التقدم المحرز.
- ✓ ضمان التمويل المناسب والإرادة السياسية لتنفيذ السياسات الإقليمية وخطط العمل الخاصة بالمرأة والسلام والأمن بفعالية، وكذلك السياسات الأخرى المرتبطة بها، وخطط العمل والاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات.
- ✓ زيادة المشاركة في آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والتفاعل معها لضمان الاعتبار الكامل لحقوق الإنسان للمرأة وهو مكون محوري في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
- ✓ دعم وتمويل الحضور والمشاركة المجدية لمنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار الإقليمية.
- ✓ إنشاء شبكة لمستشاري حقوق الإنسان للمرأة والشؤون الجنسانية وجهات تنسيق لتحقيق مزيد من تعميم المنظور الجنساني في جميع مسارات العمل.

ينبغي على المنظمات الإقليمية:

ينبغي على المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة:

- ✓ تعيين ممثلات رفيعات المستوى معنيات بالمرأة والسلام والأمن للدفع بعجلة التنفيذ على المستوى الإقليمي، استناداً إلى خبرة الاتحاد الإفريقي وحلف الناتو.
- ✓ إنشاء قنوات للقيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني للإسهام بصورة منهجية في عمل المنظمات الإقليمية في مجال منع النزاع وبناء السلام، بما في ذلك إنشاء كيانات استشارية إقليمية من القيادات النسائية في مجال السلام.
- ✓ التعاون لإنشاء سبل للتعلم المتبادل وتبادل المعلومات بشأن الأولويات المراعية للاعتبارات الجنسانية والمخاوف المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال تكامل هذه الموضوعات في الحوارات المشتركة والاجتماعات الحكومية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالات صنع السلام والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام - مثل الاجتماعات المنتظمة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي.

المراجع

1. "A Framework of Hope: The Peace, Security and Cooperation Framework for the Democratic Republic of Congo and the Region" (Office of the Special Envoy of the Secretary-General for the Great Lakes Region of Africa, 2013).
2. اعتمدت أول خطة عمل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 ورقم 1820 في داكار بالسنغال في سبتمبر/أيلول 2010، أثناء الاحتفال بالذكرى العاشرة للقرار 1325 (2000).
3. في 2008، اعتمد الاتحاد الأوروبي "النهج الشامل لتنفيذ الاتحاد الأوروبي لقراري مجلس الأمن رقم 1325 ورقم 1820 بشأن المرأة والسلام والأمن" والذي استُكمل في 2010 من خلال مجموعة من المؤشرات التي تشكل أساساً للإبلاغ عن التنفيذ.
4. كانت خطة العمل الإقليمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للفترة 2011-2015 لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) ورقم 1820 (2008) أول نتيجة جوهريّة لمؤتمر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعني بالمرأة والسلام الذي عقد ما بين 26 و29 أبريل/نيسان 2011 في أديس أبابا بأثيوبيا.
5. تم وضع سياسة وخطة عمل متقنة لحلف الناتو بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2014 مع شركاء الناتو في مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، بالإضافة إلى أفغانستان وأستراليا واليابان والأردن والإمارات العربية المتحدة ومع وجود نيوزيلندا كبلد مشارك. في الإجمالي، وقعت 50 دولة على السياسة وخطة العمل.
6. تم اعتماد خطة العمل الإقليمية للمحيط الهادئ: المرأة والسلام والأمن، في 2012 وهي تغطي الفترة 2012-2015. أنشئ فريق مرجعي معني بمنتهى جزر المحيط الهادئ لتوفير الرقابة، وتم الحصول على التمويل المبدئي من أستراليا لدعم تنفيذها.
7. "The Arab Region Report on the Implementation of the UNSCR 1325 and The Regional Strategy on Protecting Women in the Arab Region" (League of Arab States, June 2015).
8. "African Union Launches Five-Year Gender Peace and Security Programme 2015-2020," African Union - Peace and Security Department, June 2, 2014, <http://www.peaceau.org/en/article/african-union-launches-five-year-gender-peace-and-security-programme-2015-2020>.
9. "Advancing National Action Plans, Regional Action Plans, and Twinning on Women, Peace and Security," Working Paper (Civil Society Advisory Group to the UN on Women, Peace, and Security, October 2012).
10. Christin Ormhaug, "OSCE Study on National Action Plans on the Implementation of the United Nations Security Council Resolution 1325" (Peace Research Institute Oslo (PRIO), Organization for Security and Co-Operation in Europe (OSCE), September 2014).
11. انظر على سبيل المثال، "تقرير الأمين العام عن: المرأة والسلام والأمن،" UN Doc. S/2014/693 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 23 سبتمبر/أيلول 2014).
12. يغطي هذا الموظفين الدوليين بالمقر الرئيسي لحلف الناتو باستثناء الموظفين العسكريين الدوليين والوفود الدولية.
13. "European Union - Input to the Global Study on Women, Peace and Security" (European Union, March 2015).
14. "Pacific Islands Forum Secretariat Input for Global Study on the Implementation of UNSCR 1325 - Annex II - Indicator Reporting Template" (Pacific Islands Forum Secretariat, 2015).
15. "Review of the Practical Implications of UNSCR 1325 for the Conduct of NATO-Led Operations and Missions" (NATO, Nordic Centre for Gender in Military Operations, Swedish Defence Research Agency (FOI), 2013).
16. "Submission of NATO to the Global Study" (North Atlantic Treaty Organization (NATO), March 23, 2015), 4.
17. المرجع السابق، 10.
18. Ormhaug, "OSCE Study on National Action Plans on the Implementation of the United Nations Security Council Resolution 1325".
19. "European Union - Input to the Global Study on Women, Peace and Security," 13.
20. هذه التعيينات لها ما يقابلها على المستوى الوطني، مع قيام السفراء في بلدان منها الولايات المتحدة وأستراليا والسويد بالعمل كمناصرين مكرسين للمساواة بين الجنسين.
21. "Submission of NATO to the Global Study," 5. بعد الدبلوماسية النرويجية ماري سكارى، تم تعيين الدبلوماسية الهولندية مارييت شورمان في منصب المبعوثة الخاصة للأمين العام لحلف الناتو المعنية بالمرأة والسلام والأمن في أكتوبر/تشرين الأول 2014.
22. للحصول على قائمة كاملة بالمؤشرات، انظر "Indicators for the Comprehensive Approach to the EU Implementation of the United Nations Security Council Resolutions 1325 and 1820 on Women," July 14, 2010. يتم جمع البيانات والإبلاغ عنها مرتين سنوياً، ولكن الإتاحة لا تزال منخفضة بالنسبة لبعض المؤشرات.
23. "Report of the Special Envoy on Women, Peace and Security of the Chairperson of the African Union Commission" (African Union Commission, January 30, 2014).
24. "Submission of NATO to the Global Study," 4.
25. "Towards a Continental Results Framework on Women, Peace and Security in Africa," Recommendations from High Level Side Event to the 59th Session of the Commission on the Status of Women (Conference Room 11, UN HQ: Office of the Special Advisor on Africa (OSAA), African Union (AU), UN Department of Public Information (DPI), UN Women, NGO Working Group on Women, Peace and Security, Femmes Africa Solidarité (FAS), March 10, 2015).

نقاط بارزة من قرارات مجلس الأمن

+ القرار 1888

يعرب عن نيته أن يكفل تضمين القرارات المنشأة أو المجددة بموجبها ولايات حفظ السلام أحكامًا تتعلق، حسب الاقتضاء، بمنع العنف الجنسي والتعامل معه، مشفوعة بمقتضيات إبلاغ المجلس المتعلقة بها

+ القرار 1325

يحث كذلك الأمين العام على السعي إلى زيادة دور المرأة وإسهامها في عمليات الأمم المتحدة الميدانية وخاصة بين المراقبين العسكريين والشرطة المدنية وموظفي حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية

2009

2008

2000

+ القرار 1960

يطلب من الأمين العام أن يتتبع ويرصد تنفيذ هذه الالتزامات من قبل أطراف النزاعات المسلحة المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن التي تقوم الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بشكل نمطي، وأن يطلع المجلس بانتظام على آخر المستجدات في التقارير والإحاطات ذات الصلة

+ القرار 1820

يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، حسب الاقتضاء، بالتشجيع على إجراء حوار بين مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين وأطراف النزاعات للتصدي لهذه المسألة (العنف الجنسي) في سياق مناقشات أوسع نطاقاً لحل النزاعات، مع مراعاة الآراء التي تبديها نساء المجتمعات المحلية المتضررة، في جملة ما يُراعى في هذا الصدد

القرار 2122 +

يطلب إلى الأمين العام أن يعزز معرفة الوفود المتفاوضة في محادثات السلام وأعضاء أفرقة دعم الوساطة بأبعاد عملية بناء السلام المتصلة بالمرأة وذلك بتوفير الخبرات و/أو الخبراء في قضايا الجنسين لجميع أفرقة الأمم المتحدة لدعم الوساطة

2013

2010

القرار 2106 +

ينوه بالدور المميز الذي يضطلع به مستشارو الشؤون الجنسانية في كفالة قيام جميع عناصر البعثات بتعميم مراعاة المنظورات الجنسية في مجالات السياسات والتخطيط والتنفيذ، ويهيب بالأمين العام أن يواصل نشر مستشارين للشؤون الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ لسلام وبعثاتها السياسية وعملياتها الإنسانية ذات الصلة، وكفالة توفير تدريب جنساني شامل لجميع أفراد حفظ السلام والموظفين المدنيين المعنيين؛

"يجب أن يكون النهوض بقضية المرأة والسلام والأمن جزءًا لا يتجزأ من جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، وليس مسألة ثانوية."

بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

في وجهة النظر التي تقضي بأن التوقعات بشأن الموقف الذي يجب أن تكون عليه الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتقدم في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن أعلى كثيرًا من النتائج التي تحققت حتى الآن. في الإجابات على الدراسة الاستقصائية العالمية للمجتمع المدني التي أجريت كمساهمة في هذه الدراسة، وفي الاستعراض رفيع المستوى 2015 لعام، أشار أكثر قليل من نصف المجيبين إلى أن الأمم المتحدة تعمل كثيرًا مع المنظمات الكبرى ولا تعمل بالقدر الكافي مع المنظمات الشعبية وأن العمليات بطيئة وبيروقراطية أكثر من اللازم. وبالإضافة إلى ذلك، رأى ما يقرب من ثلث المجيبين أن نقص التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة والبلدان المانحة على الأرض يمثل تحديًا رئيسيًا. تشير وجهات النظر هذه الصادرة عمّن ينبغي أن يكونوا المستفيدين من جدول أعمال المرأة والسلام والأمن إلى الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لدمج المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في جميع مجالات جهود الأمم المتحدة للسلام والأمن. ينبغي البحث عن سبل جديدة ومبتكرة لتحديد أولويات النتائج، والتصدي للعقبات المحددة التي تعترض طريق مشاركة

لعل أبرز مظاهر التقدم المُحرز في مجال المرأة والسلام والأمن على مدار العقد ونصف الماضيين كان الإقرار شبه العالمي بالدور الحاسم للمرأة في منع النزاع والاستجابة له، وبناء السلام. ويبدو هذا التحول جليًا في نمو الإطار المعياري في مجلس الأمن، ودمج هذه المعايير في عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والإنشاء المتسارع لخطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن واستحضار هذه الالتزامات في بيانات وفود الدول الأعضاء أثناء المناقشات والحوارات. كمثال واحد على ذلك، حين دعا مجلس الأمن إلى اجتماع صيغة "أريا" في يناير/كانون الثاني 2014 لسماع وجهات نظر النساء السوريات بشأن النزاع في بلادهن - وهي دعوة كانت غير محتملة في حد ذاتها منذ خمس سنوات - وكانت المشاركة في الاجتماع على مستوى السفراء لمعظم أعضاء المجلس، وكل منهم كان يبدو وكأنه يقرأ من النص المكتوب؛ مجددًا التذكير بالحاجة إلى عملية شاملة ومنوّهة إلى أهمية مشاركة المرأة. رغم أن نمو المعايير والسياسات والخطابات لا يمكن أن تؤدي وحدها إلى التغيير المؤثر اللازم على الأرض في البلدان المتضررة من النزاع؛ إلا أنه يؤسس معايير يمكن من خلالها إخضاع الجهات الفاعلة الرئيسية للمساءلة، وقياس الإجراءات التي تقوم بها في مقابل التزاماتها وخطاباتها.

تتحمل الأمم المتحدة، بصفقتها كيانًا مسؤولاً عن إنشاء هذه المعايير العالمية، مسؤولية خاصة عن ضمان تنفيذها الكامل داخل جهودها الخاصة، وعن توفير نموذج للقيادة للآخرين. واتساقًا مع هذا، قامت الأمم المتحدة تدريجيًا بدمج التعهدات بشأن المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان للمرأة وتمكينها في السياسات والتوجيهات والتدريب والرصد والإبلاغ للكيانات المحددة. تستخدم المزيد من الكيانات الخبرات الجنسانية الفنية لتزويد عملها بالمعلومات. في المقار الرئيسية، كان هناك ضغط لوضع أطر مشتركة لرصد عمل الأمم المتحدة في هذا المجال، ولتحسين المساءلة. وعلى أعلى المستويات، زاد الاهتمام بتحسين التوازن بين الجنسين في القوى العاملة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك في المناصب القيادية.

على الرغم من هذا التقدم، إلا أن المشاورات العالمية التي أجريت استعدادًا لهذه الدراسة أوضحت أن هذه الجهود لا يزال ينظر إليها باعتبارها قليلة، وأثرها المحسوس محدود على الأرض. وقد اشترك من شملتهم المشاورات

تحسين أنظمة رصد التقدم وتنسيق الإجراءات

في أكتوبر/تشرين الأول 2010، في اجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزاري، تعهد الأمين العام بتطوير نهج أكثر شمولاً وقابلية للقياس لتنفيذ القرار 1325 (2000) في منظومة الأمم المتحدة. كان هذا استجابةً للدعوة العالمية لتحسين المساءلة والإجراءات.² وقد أنشئت عدد من المبادرات الرئيسية منذ ذلك الحين. وتتضمن هذه المبادرات خطة العمل ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني التي وضعها الأمين العام، ومجموعة من المؤشرات لتتبع تنفيذ القرار 1325، وإطار النتائج الاستراتيجية للأمم المتحدة في مجال المرأة والسلام والأمن، وجميعها مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً.

المرأة، واستخدام القدرات والموارد الحالية بمزيد من الفعالية، وتوسعة نطاق الاستثمارات، وإظهار قيادة عليا أكثر فعالية لكي تحقق الأمم المتحدة ما هو متوقع منها ولضمان أنها بحق 'متوافقة مع الغرض' في السياق الحالي.

يدرس هذا الفصل ثلاثة مجالات مستقلة ولكنها مترابطة يجب أن تركز منظومة الأمم المتحدة فيها قدرًا أكبر من اهتمامها لكي تسرع تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بفعالية: تحسين المساءلة والتنسيق والترابط على مستوى نطاق المنظومة؛ زيادة تمثيل المرأة وقيادتها سواء في المقر العام أو في الميدان؛ وتقوية الهيكل الجنساني للأمم المتحدة.

التركيز على

أطر الأمم المتحدة للرصد والمساءلة بشأن المرأة والسلام والأمن

بشأن المرأة والسلام والأمن.⁶ وتتضمن المجموعة 26 مؤشرًا.⁷ وقد قامت العديد من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بمواءمة مؤشرات من هذه المجموعة لاحتياجاتها الوطنية/الإقليمية وتضمينها في أطر الرصد الخاصة بها، بما في ذلك خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.⁸

ولتوفير المزيد من التوجيه لتنفيذ الأمم المتحدة ذاتها للقرار 1325، طلب مجلس الأمن وضع إطار استراتيجي.⁹ وأدى هذا إلى إصدار إطار النتائج الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن.¹⁰ ويقيس إطار النتائج الاستراتيجية التقدم الذي حققته هيئات الأمم المتحدة عبر العديد من المجالات الوظيفية التي تشمل: الخبرات الجنسانية والتوازن بين الجنسين؛ والتخطيط والتمويل؛ وتعزيز مشاركة المرأة وأمنها وحقوقها؛ والرصد والإبلاغ؛ والآليات التشاورية مع الزعيمات النسائيات والجماعات النسائية.¹¹

تحدد خطة عمل الأمين العام ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني³ أكثر مجموعة ملموسة من الأهداف حتى الآن عبر المجالات التالية: الوساطة والتخطيط والتمويل في مرحلة ما بعد النزاع والحكم وسيادة القانون والتعافي الاقتصادي للمرأة. وجدير بالذكر، في مجال التمويل، أن الأمين العام تعهد بأن تخصص منظومة الأمم المتحدة 15 في المائة على الأقل من التمويل الذي تديره الأمم المتحدة دعمًا لبناء السلام إلى مشروعات يتمثل هدفها الرئيسي في تلبية احتياجات المرأة المحددة أو تحسين المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة. وقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للسياسات خطة العمل، وقام الأمين العام بتضمين تنفيذها ضمن أولوياته في فترة ولايته الثانية. حتى سبتمبر/أيلول 2013، كان هناك 12 فريق قطري للأمم المتحدة قد تطوعوا لقيادة بدء تنفيذ الخطة.⁴ تم وضع المجموعة العالمية من المؤشرات لتتبع تنفيذ القرار 1325 بناءً على طلب مجلس الأمن⁵ وتم تقديمها في أكتوبر/تشرين الأول 2010 كمرقق بتقرير الأمين العام السنوي

ضمان أن تكون الأمم المتحدة مثالاً يُحتذى: التمثيل والقيادة

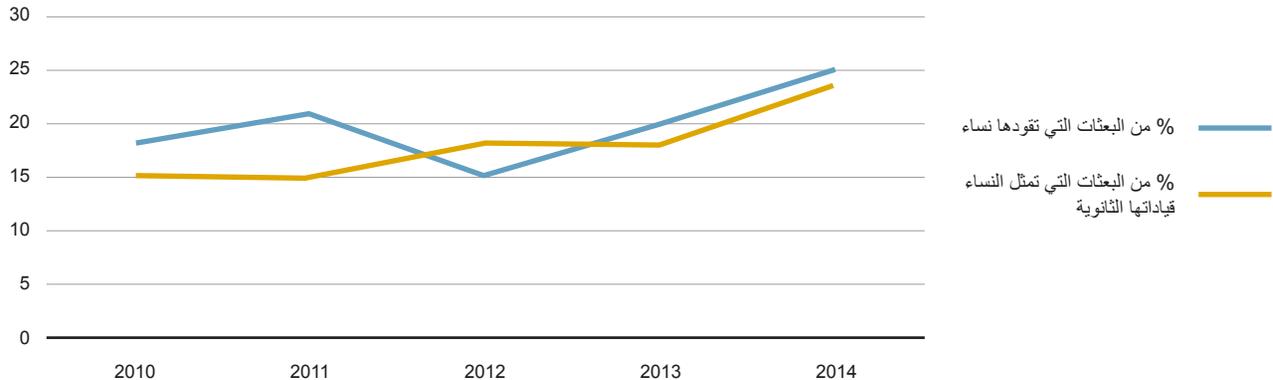
تمثيل المرأة بين موظفي الأمم المتحدة

في عام 1987 أصبحت دام مارغريت أنيستي أول امرأة تحمل لقب وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة - بعد إنشاء المنظمة باثنتين وأربعين سنة.¹⁵ ومنذ ذلك الحين، تم تعيين المزيد من النساء في مناصب قيادية عليا، وبخاصة كرئيسات للبعثات. خلال العقد الماضي، وبدافع من التزام الأمين العام بهذه القضية، فإن الأعداد أصبحت أكثر كثرةً. تذبذبت نسبة بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تقودها نساء منذ عام 2011، حيث تراوحت النسب ما بين 15 إلى 25 في المائة.¹⁶ وقد وصلت إدارة عمليات حفظ السلام إلى رقم قياسي في مايو/أيار 2015 حيث كان ما يقرب من 40 في المائة من بعثات حفظ السلام تقودها نساء. كما كان هناك اتجاه إيجابي في عدد النساء اللاتي يشغلن منصب نائبة الرئيس: في 2011 كانت النساء يشغلن منصب نائبة الرئيس في 15 في المائة فقط من البعثات الميدانية؛ وفي 2014 وصل العدد إلى 24 في المائة على الرغم من هبوطه مرة أخرى إلى 19 في المائة في يناير/كانون الثاني 2015. هناك طريق طويل ينبغي أن يقطع للوصول إلى تكافؤ الجنسين، الذي تم الدعوة إليه كهدف بحلول عام 2015، في مناصب الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين،¹⁷ وقد ظلت وتيرة التقدم الكلي عبر جميع مستويات الوظائف في الأمم المتحدة بطيئةً.

وقد أسهم كل إطار من أطر المساءلة الخاصة بالأمم المتحدة هذه في تحسين جودة المعلومات بشأن التقدم، واتجاهات التنفيذ والممارسات الجيدة عبر العديد من المجالات.¹² كما ألقى الضوء على مجالات يشوبها الركود والتراجع، مثل تمثيل المرأة في مناصب الإدارة في منظومة الأمم المتحدة، وتمويل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وضعف الهيكل الجنساني للأمم المتحدة.

استكشف تقييم داخلي لأطر الرصد المذكورة أعلاه كيفية استخدام النتائج بفعالية لتوفير المعلومات لعمليات تغيير السياسات والتخطيط وتخصيص الموارد ووضع البرامج.¹³ وتشمل النتائج الرئيسية محدودية استخدام الأطر لأغراض المساءلة والدعوة نتيجة وجود ثلاثة أطر للأمم المتحدة، منفصلة ولكنها ذات صلة ببعضها، تختص بنفس الموضوع. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الأهداف والمؤشرات المرتبطة بهذه الأطر معقدة - وطبقاً لإطارها الحالي - فإنها غير قابلة للقياس. يظهر التقدم حتى يومنا هذا أكثر وضوحاً داخل الهيئات التي استفادت من دعم القيادة العليا واستطاعت دمج الالتزامات على مستوى المنظومة بالأطر والأدوات المحددة بالنسبة للهيئة.¹⁴ ويمكن أن يؤدي تحقيق التناغم بين مختلف الأطر، وتنقيح المؤشرات والأهداف، وفصل مقاييس التقدم عن مقاييس النتائج وتأمين الدعم السياسي اللازم من كل الهيئات المسؤولة بالإضافة إلى القيادة العليا للأمم المتحدة، إلى إحداث فرق كبير في التنفيذ.

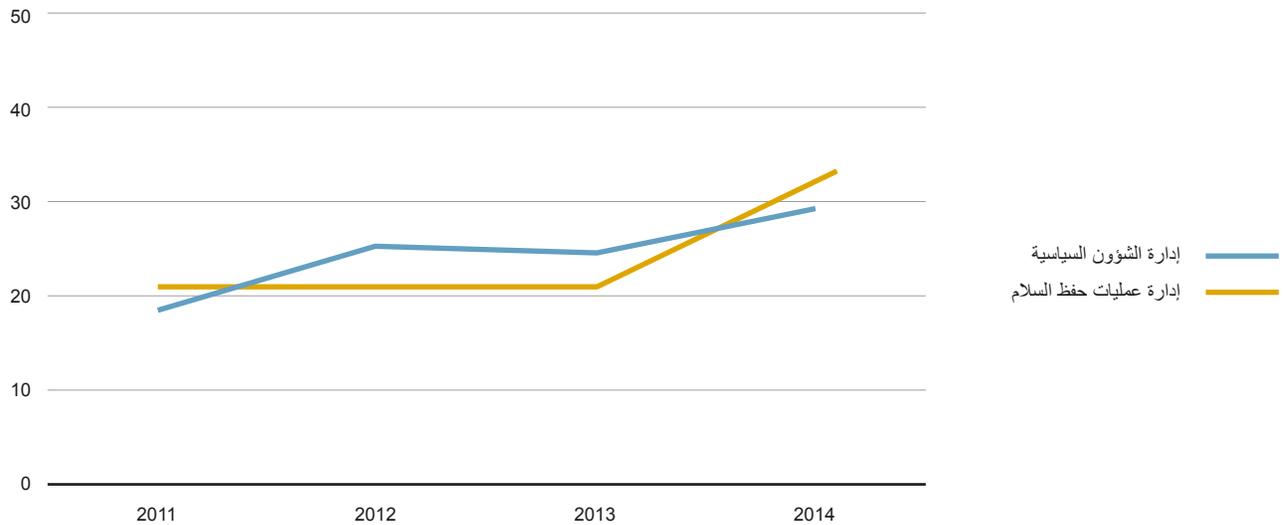
بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تقودها نساء أو تمثل النساء قياداتها الثانوية¹⁸



بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خطة عمله للمساواة الجنسانية مع التأكيد على المساواة وتطوير المسير الوظيفي، مما أدى إلى زيادة بنسبة 8 في المائة في التمثيل في المناصب من الفئة م5 (ف5)، وما يقرب من 50 في المائة زيادة في المكاتب القطرية التي ترأسها نساء خلال عام واحد فقط، من 2013 إلى 2014.

في بعثات حفظ السلام، زادت حصة المناصب الإدارية م5 (ف5) إلى 21 في المائة ما بين 2011 و2013 إلى 33.4 في المائة في 2014.¹⁹ وبالمثل، ارتفعت معدلات البعثات السياسية الخاصة من 18 إلى 29 في المائة بين 2011 و2014. ورغم أن هذا الاتجاه الصاعد يعدّ إيجابياً، إلا أن التغيير الأسرع ممكن الحدوث. على سبيل المثال، أطلق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني

النسبة المئوية من النساء اللاتي يشغلن مناصب من الفئة م5 (ف5) إلى الفئة م2 في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة



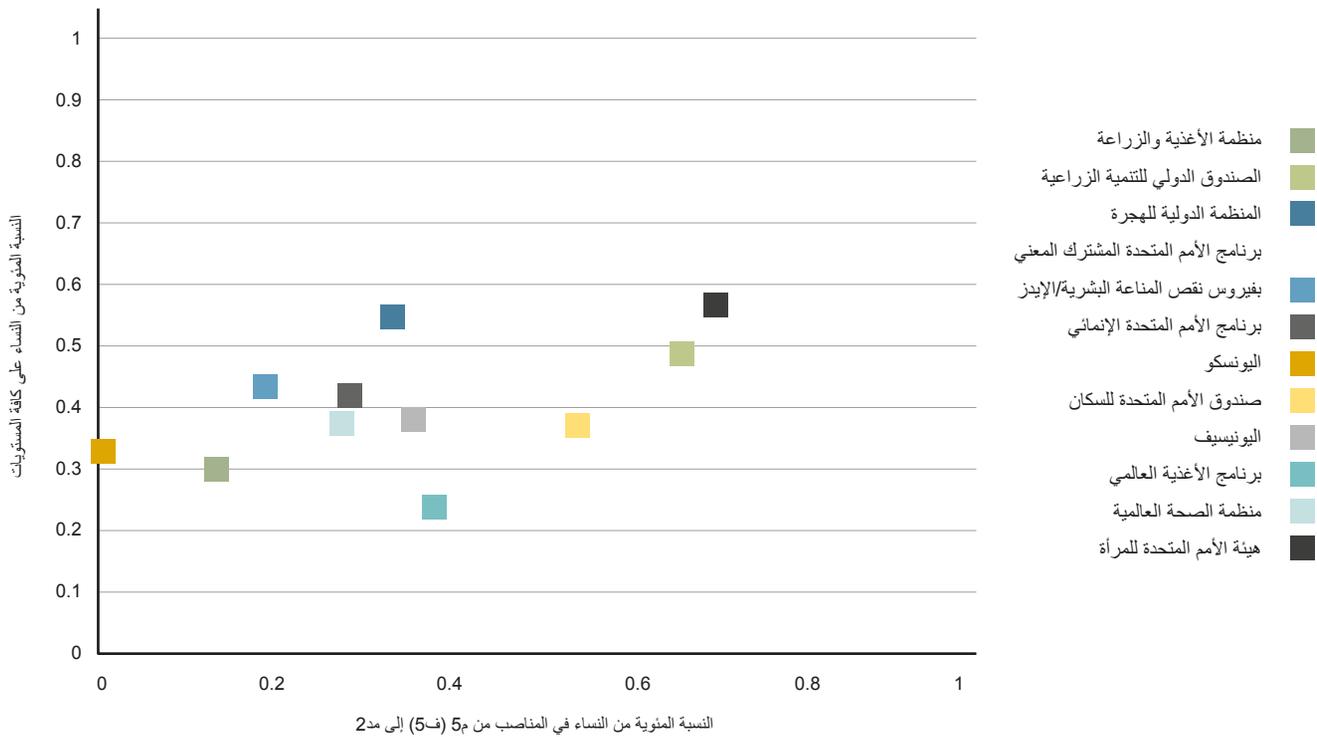
حقوق كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أرقامًا عالية في مجال التوازن بين الجنسين، حيث أبلغا عن نسب تمثيل إجمالية للإناث تربو عن 40 في المائة.²³ ولكن، في كل من المنظمين كانت النساء أكثر تركيزًا في المناصب ذات المستوى الأدنى - في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، انخفضت نسبة تمثيل الإناث في وظائف الإدارة حتى 18 في المائة. كان هذا هو الوضع في معظم المنظمات التي قدمت تقارير في 2014: معدلات تمثيل الإناث كانت أعلى في المناصب المهنية الأدنى (الفئة م4 (ف4) وأدنى)، باستثناء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حيث كان تمثيل المرأة في مناصب الإدارة أعلى منه في المنظمة ككل. كانت منظمة الهجرة الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة هما الهيئتان الوحيدتان اللتان أبلغتا عن معدلات تمثيل للإناث تصل إلى حد التكافؤ أو تتخطى حد التكافؤ.

في هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في بلدان النزاع وما بعد النزاع،²¹ تتفاوت نسبة النساء في المناصب الإدارية تفاوتًا كبيرًا، حيث تحقق بعض الهيئات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكافؤ الجنسين أو تزيد عليه، بينما يقل غيرها مثل اليونيسكو ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن حد الـ 20 في المائة.²² والجدير بالذكر أن التوازن بين الجنسين بالنسبة للأمانة في البيئات الميدانية للنزاع وما بعد النزاع أسوأ بكثير من كبرى هيئات الأمم المتحدة الأخرى مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويقل أداؤها عن حلف الناتو والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الهجرة الدولية من ناحية النسبة المئوية الإجمالية للنساء العاملات في مواطن النزاع وما بعد النزاع.

والأمن لكل من الرجال والنساء. وكما ذكر تقرير فريق الأمم المتحدة المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام، "وجود مفهوم خاطئ مؤداه أن مسألة المرأة والسلام والأمن "قضية تهمة المرأة" ولا يمكن أن تعالجها إلا المرأة، بدلاً من فهمها على أنها قضية سلام وأمن تهمة الرجال والنساء كليهما، بل والمجتمع بأسره".²⁴

يمكن أن يكون ميل كفة التوازن بين الجنسين إلى الجانب الآخر (أي 'ما وراء التكافؤ') مثيراً للمشكلات أيضاً، وبخاصة حين يرتبط بمن يعملون في مجال القضايا الجنسانية على وجه التحديد. إن عمل النساء فقط في مجال المرأة والسلام والأمن يبعث بإشارة خاطئة مفادها أن جدول الأعمال هذا يؤثر على، ويتحمل مسؤوليته، نصف السكان فقط، بدلاً من أن يمثل قضية تتعلق بالسلام

النسبة المئوية من النساء في المناصب العليا وفي جميع المناصب لعام 2014 (المكاتب القطرية لبلدان النزاع وما بعد النزاع فقط)²⁵



كانت هناك 53 امرأة (39 في المائة) من بين إجمالي 136 منسق مقيم يقودون فرق الأمم المتحدة القطرية. ولكن، هذا الرقم كان أقل بكثير في بيانات النزاع وما بعد النزاع. من بين 33 بلداً وإقليمياً تم استعراضها،²⁷ كان لدى 31 منها منسقون مقيمون يقودون فرق الأمم المتحدة القطرية. وكان من بينهم ست نساء فقط (19 في المائة).

بالمقارنة بعام 2010 وما قبله، هناك عدد أكبر من النساء يقمن بأدوار رئيسية تتعلق بالمساعي الحميدة للأمين العام بما في ذلك المبعوثات الخاصات للأمين العام أو المستشارات أو المنسقات. إلا أنه حتى مايو/أيار 2015، اقتصر هذا على أربع نساء إجمالاً مشتركات بصفة كاملة في هذه الوظائف عبر جميع الأقاليم.²⁶ كما تظل هناك فجوات فيما يتعلق بتمثيل النساء بين القيادات العليا عبر فرق الأمم المتحدة القطرية. وحتى مايو/أيار 2015،

على الرغم من وجود ما يقرب من 7,000 من الموظفين المدنيين الدوليين في البعثات الميدانية (بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية)، فإن أقل من 30 منهم من النساء وتمثل المرأة 20 في المائة فقط من أولئك الذين يشغلون مناصب الإدارة العليا.

المهم، أن الأدلة تشير إلى أن ارتفاع نسب تمثيل المرأة في المستويات الأولية لا يُترجم بالضرورة إلى تمثيل أعلى في مناصب صنع القرار، ما لم يتم تطوير مبادرات لدعم الإبقاء والتعيين والترقية وتطبيقها بصورة متسقة. في بعض أجزاء المنظومة، ظل تمثيل النساء ثابتًا تقريبًا، مع تحسن ضئيل.³³

رغم أهمية الإقرار بالتحديات التي تواجهها المنظمات في تحقيق التوازن بين الجنسين، إلا أن الأمم المتحدة يجب أن تتبوأ الصدارة وأن تحمل لواء هذا الهدف الأساسي، وبخاصة حين تطلب من الجهات الفاعلة الأخرى ومن الدول الأعضاء اتخاذ خطوات جريئة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. في سياق بيجين20+، تجددت الدعوة إلى جعل الأمم المتحدة 50/50 بحلول عام 2030.³⁴

القيادة

تتطلب ملكية وتنفيذ التزامات المرأة والسلام والأمن القيادة من المستويات العليا. وبالفعل، فإن أحد الدروس الرئيسية المستفادة في السنوات الثلاث من تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP)، يتمثل في أن النجاح يعتمد بدرجة كبيرة على إخلاص الإدارة العليا في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين

وجدبير بالذكر أيضًا، أنه على الرغم من وجود ما يقرب من 7,000 موظف مدني دولي في البعثات (سواء بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية) إلا أن أقل من 30 في المائة منهم من النساء، وتمثل المرأة 20 في المائة فقط من شاغلي مناصب الإدارة العليا.²⁸ ومن بين الموظفين الوطنيين، والذين يمثلون حصة أكبر من القوى العاملة في البعثات، فإن النسبة المئوية للنساء تبلغ 17 في المائة فقط. والأكثر إثارة للقلق، أن الدراسات الاستقصائية تكشف عن أن موظفي الأمانة في كل من البعثات الميدانية والمقر العام لازالوا يعطون التوازن بين الجنسين في مكان العمل قيمة ضئيلة.

ومن المتوقع أن تنخفض النسب المئوية المتدنية، وبخاصة في مستوى الإدارة العليا، في المستقبل القريب نظرًا لمعدلات التناقص الأعلى التي تؤثر على النساء، ونتيجة تخفيض أو إغلاق بعض البعثات ذات التوازن الأفضل بين الجنسين، واقتراب تقاعد العديد من النساء في المستوى الوظيفي م5 (ف5).³⁰ وتوجد أكبر المشكلات في المستويين م5 (ف5) ومد 2 حيث يتم تنظيم العملية من خلال نظام اختيار الموظفين وليس من خلال عملية التعيين من قبل الأمين العام، والتي شهدت، بالمقارنة، تقدمًا كبيرًا.

في عام 2015، ذكر فريق الأمم المتحدة المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام أن الأمين العام ينبغي أن يستمر في تعيين عدد أكبر من النساء في المناصب القيادية العليا للبعثات، سواء من داخل المنظمة أو من خارجها، وأن يدعم ترقية الموظفين العاملات إلى أدوار قيادية عليا، بما في ذلك من خلال برامج الإرشاد وتعيين موظفات جدد. هناك نطاق من الخيارات للتعبيل بالتقدم حدتها إدارة الدعم الميداني للأمم المتحدة، ومكتب إدارة الموارد البشرية ومنسفة شؤون المرأة للأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة، بما في ذلك شروط أن تكون هناك امرأة واحدة على الأقل على قوائم التصفية؛ وإنشاء مسار خط إمداد بالكفاءات لتعيين وترقية النساء والإبقاء عليهن في مناصب الإدارة العليا؛ وأن تُجرى أبحاث متعمقة بشأن العوائق التي تواجهها المرأة. استحدثت إدارة الموارد البشرية بطاقة تقييم ذاتي تُلزم البعثات بأن تحقق كسبًا مقداره 50 في المائة في فجوة الأداء الحالية للوصول إلى التكافؤ.³¹ وبالإضافة إلى ذلك، التزم الأمين العام بإصدار توجيهات دورية إلى مديري الإدارات مذكرًا إياهم بأهدافهم في مجال التوازن بين الجنسين.³² وينبغي دعم هذه التدابير وتنفيذها، وتوصي هذه الدراسة بعدد من التدابير الإضافية المبينة أدناه.

المستبعدة اجتماعيًا و/أو اقتصاديًا، ورفع التقارير إلى المجلس بشأن هذه التدابير وغيرها لتحقيق ولاياتهم بشأن المرأة والسلام والأمن.³⁶ وينبغي دمج لغة هذه الالتزامات في اختصاصات الممثلين الخاصين للأمين العام والمبعوثين الخاصين، ويجب على مجلس الأمن أن يكون أكثر اتساقًا في توجيه الأسئلة إلى المكلفين بتقديم الإحاطة عن موقف ما (انظر الفصل 11: مجلس الأمن).

واتساقًا مع هذه التوصية، طلب فريق الأمم المتحدة المستقل رفيع المستوى المعنى بعمليات السلام أن تحدد الاتفاقات بين مجلس الأمن وبين رؤساء البعثات ثلاثة مؤشرات تتعلق بالأداء الجنساني: الالتزام بتعزيز دمج المنظور الجنساني في جميع المهام التي تنص عليها الولايات؛ والالتزام بتشجيع الزعماء الوطنيين على تولي قيادة جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؛ والالتزام بزيادة تكافؤ الجنسين بين الموظفين.³⁷ ولكن، هذه الأهداف غير واضحة، وغير قابلة للقياس في صيغتها الحالية. ينبغي تنقيح اللغة بدرجة أفضل، وسوف تكون هناك حاجة للاتفاق على تعريفات أكثر تحديدًا لضمان إمكانية تقييم أداء رؤساء البعثات بشكل أكثر تحديدًا.

أخيرًا، ذكر فريق الأمم المتحدة المستقل رفيع المستوى المعنى بعمليات السلام أن جميع الإحاطات والتقارير المقدمة إلى مجلس الأمن ينبغي أن تتضمن الآثار المتمايزة للنزاع على النساء والفتيات، بالإضافة تحليل النجاحات والتحديات وأوجه الفشل والتوصيات لمجابهة عجز التنفيذ في هذا المجال.³⁸ وينبغي على المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، وبالأخص في البلدان المتضررة من النزاعات، أن يضعوا بالمثل قضية المرأة والسلام والأمن كأحد مجالات الأولوية في اختصاصاتهم.

المرأة، وعلى التزامها المتسق ورسائلها التي تضبط 'نبرة الحديث في القمة'.³⁵ على وجه الخصوص، إن وجود قيادة ملتزمة داخل عمليات الأمم المتحدة ومكاتبها الميدانية تُقر بأهمية التصدي لقضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وتدعم بحماس مشاركة المرأة، يرسل رسالة قوية بشأن شرعية القضية، ويطمئن المنظمات النسائية ويبنى مصداقية خبراء الشؤون الجنسانية العاملين على جميع المستويات.

لتحقيق هذا، يجب ادراج هذه الأهداف والتوقعات بشكل منهجي في جميع الولايات القانونية الرئيسية، والتعليمات والتوجيهات التشغيلية، والاختصاصات واتفاقات المستويات العليا بالإضافة إلى تقييمات الأداء لكبار الموظفين. لا يجب أن تمثل هذه الأهداف جزءًا من ثقافة ما هو متوقع من قادة الأمم المتحدة فحسب، ولكن ينبغي أن يكون أولئك الذين لا ينفذونها خاضعين للمساءلة بدلاً من أن يعاد استخدامهم في مناصب عليا أخرى، بل الأسوأ أن يترقوا إلى مناصب أعلى.

على سبيل المثال، طلب القرار 2122 من مبعوثي الأمين العام وممثليه الخاصين في بعثات الأمم المتحدة، أن يقوموا، بمجرد إيفادهم، بالتشاور بصفة منتظمة مع المنظمات النسائية والقيادات النسائية بما فيها فئات النساء

لا يجب أن تمثل هذه الأهداف جزءًا
من ثقافة ما هو متوقع من قادة الأمم
المتحدة فحسب، ولكن ينبغي أن يكون
أولئك الذين لا ينفذونها خاضعين
للمساءلة بدلاً من أن يعاد استخدامهم
في مناصب عليا أخرى، بل الأسوأ أن
يترقوا إلى مناصب أعلى.

القيادة عن طريق القدوة في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

منظمة التضامن النسائي الإفريقي (Femmes Africa Solidarité) والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أول مؤتمر إقليمي بشأن المرأة والسلام والأمن والتنمية والذي عقد في بوجومبورا، بوروندي. وانتهى الاجتماع باعتماد إعلان بوجومبورا، ومسودة خطة العمل الإقليمية بشأن تنفيذ القرار 1325 من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي دعمًا لإطار الأمل. كما لعبت السيدة روبنسون دورًا رئيسيًا في ضمان تمويل كبير للمشروعات القائمة على نوع الجنس في المنطقة، بما في ذلك 150 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي. ولسوء الحظ، فإن الأسلوب المنهجي وإعطاء الأولوية بقوة لهذه القضايا الذي قامت به ماري روبنسون أثناء أداء واجباتها كمبعوثة خاصة لا يمثل بعد ممارسة منتظمة تنطبق على جميع المبعوثين الخاصين والممثلين الساميين الذين يعينهم الأمين العام.

في مارس/آذار 2013، تم تعيين ماري روبنسون، الرئيسة السابقة لإيرلندا و المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كمبعوثة خاصة إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا لدعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وقع على الإطار، وهو اتفاقية سُميت 'إطار الأمل' 11 بلدًا إفريقيًا في فبراير/شباط من ذلك العام. لم تكن روبنسون أول امرأة يتم تعيينها كمبعوثة خاصة للأمم المتحدة فحسب، ولكنها قامت أيضًا بتركيز الاهتمام على جدول أعمال المرأة والسلام والأمن منذ البداية. وتضمن هذا ضمان إضافة اللغة ذات الصلة إلى اختصاصاتها، وطلبت من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ندب مستشار رفيع المستوى للشؤون الجنسانية ضمن فريقها، وإنشاء قنوات للتعاون بصفة منتظمة مع منظمات المجتمع المدني النسائية والزعماء من خلال المنصة النسائية لإطار السلام والأمن. في يوليو/تموز 2013، نظمت المبعوث الخاصة، بالمشاركة مع

تقوية الهيكل الجنساني للأمم المتحدة: التقدم والتحديات

رغم اتخاذ خطوات لمتابعة التوصيات الرامية إلى تقوية الهيكل الجنساني للأمم المتحدة- وظهور ممارسات جيدة - إلا أن الأدلة تشير إلى أن العديد من التحديات التي حددها استعراض الهيكل الجنساني عام 2012 لا تزال موجودة.³⁹ والتنفيذ متروك إلى حد بعيد في أيدي فرق صغيرة (مستشار جنساني أو منسق واحد في بعض الأحيان) في البعثات وغيرها من الكيانات الميدانية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويؤثر هذا سلبيًا على القدرة على المتابعة ودعم الالتزامات الرئيسية، مثل تعزيز وتوسعة الشراكات مع شبكات المجتمع المدني النسائية ومع الجماعات النسائية المحلية.

بيعت وجود قيادة ملتزمة داخل عمليات الأمم المتحدة ومكاتبها الميدانية تُقر بأهمية تناول مشاركة المرأة وتدعمه بحماس، إشارة قوية بشأن شرعية القضية.

التركيز على

المرأة والسلام والأمن وبعثات عمليات السلام في تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة

- يخصص تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة فصلاً لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، مشيراً إلى أنه يمثل مجالاً يظل فيه التنفيذ قاصراً على الرغم من وجود أساس معياري قوي.⁴⁰ وعند الإشارة إلى بعض العقبات التي تتعلق ببعثات عمليات السلام ذاتها، فإن التقرير يلقي الضوء بصفة خاصة على أن:
- كثيراً ما يتم تخصيص موضوع الشؤون الجنسانية بصورة روتينية إلى موظفي وحدات الشؤون الجنسانية، بدلا من دمجها في جميع الوحدات الوظيفية ذات الصلة.
- هناك غياب للسياسات الكافية والقدرات الموضوعية والفنية على دعم العمل الجنساني للبعثات، سواء ضمن البعثات أو في المقر الرئيسي.
- قلة تمويل البعثة المخصص لدعم الأنشطة المتعلقة بالشؤون الجنسانية تحد من القدرة على المشاركة بفعالية مع السكان المحليين وبخاصة النساء والفتيات؛
- هناك التزام غير متساوٍ بجدول الأعمال على المستويات العليا وفي صفوف جميع موظفي البعثة، سواء المدنيين أو المرتدين للزني العسكري، وفي المقر الرئيسي، وهناك فشل في فهم دمج المنظور الجنساني والنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن كمسؤولية لجميع الموظفين؛ و
- التواصل مع القيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني النسائية، وبخاصة على المستويات العليا للبعثة، عادة ما يكون غير منظم أو غير رسمي. وهذا يمثل فرصة حاسمة مهذرة لإشراك النساء في الإسهام في عمل البعثة. عن طريق الفشل في العمل عن كثب مع النساء، تهدر البعثة فرصة للإسهام في قدراتهن كشريكات وزعيمات حين ترحل البعثة.

في عام 2012، وفي متابعة لتقرير الأمين العام بشأن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات،⁴¹ أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، توكيلاً بإجراء استعراض للخبرات الجنسانية في سياقات ما بعد النزاع لتقييم مدى ملاءمة النشر والترابط عبر منظومة الأمم المتحدة، في التعامل مع القضايا الجنسانية في سياقات حفظ وبناء السلام.⁴² وبناءً على الممارسات الجيدة، صدرت العديد من التوصيات، تشمل مقترحات بالآتي:

- وضع خبراء رفيعي المستوى في الشؤون الجنسانية في المكاتب الميدانية لممثلي الأمين العام الخاصين والمنسقين المقيمين، مع إتاحة وصولهم مباشرة ورفع تقاريرهم إلى الإدارة العليا؛

تقع مسؤولية التنفيذ الكامل لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن على عاتق عدد من هيئات الأمم المتحدة، وجميعها ممثلة ومعها المجتمع المدني في لجنة الأمم المتحدة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ترأس هيئة الأمم المتحدة للمرأة للجنة الدائمة ويتم التنسيق من خلال إطار النتائج الاستراتيجية للأمم المتحدة في مجال المرأة والسلام والأمن. عبر جميع الهيئات المسؤولة، هناك حاجة لخبرات مخصصة في مجال المرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى التعميم الفعال للمنظور الجنساني، للحصول على نتائج مجدية. تتضمن الفصول ذات الصلة من هذه الدراسة توصيات محددة تتعلق بتقوية القدرات والخبرات المخصصة في هذه الهيئات.

ورغم أن القدرات الموجودة داخل البعثة هامة للغاية في شتى مجالات بعثات عمليات السلام، إلا أن القدرات المخصصة على مستوى المقر العام لها نفس القدر من الأهمية، حيث من الضروري وجود موظفين لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة شاملة.

المنقول إلى مجلس الأمن لإمداد المشاورات والإجراءات بالمعلومات. في
المُجمل، كان أحد النتائج الرئيسية للاستعراض الداخلي لإدارة الشؤون
السياسية الذي تناول عملها في مجال المرأة والسلام والأمن يعكس تحدياً
يظهر نمطياً عبر هيكل السلام والأمن لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها: إن
أفراد طاقم العمل ذوي المسؤوليات المتعلقة بالشؤون الجنسانية هم "ذوي
رتب منخفضة، وأعدادهم قليلة ويعانون من نقص الموارد، وعادة ما توكل
هذه المهام إلى أحدث أفراد طاقم العمل".⁴⁶

ربما تمثل إدارة عمليات حفظ السلام الوجه الأكثر ظهوراً لمنظومة الأمم
المتحدة في البلدان المتضررة من النزاع. طبقاً لما تم إلقاء الضوء عليه في
استراتيجياتها الداخلية، فإن المبادئ الجوهرية لجدول أعمال المرأة والسلام
والأمن تعتبر أساسية بالنسبة لعملها في حفظ السلام.⁴⁷ وقد أنشأت إدارة
عمليات حفظ السلام وحدة جنسانية في المقر العام بالإضافة إلى خبرات
جنسانية في بعثات حفظ السلام التابعة لها، بهدف تضمين الأبعاد الجنسانية
في المهام المنصوص عليها في ولايات بعثات حفظ السلام. وفي تطور
هام، يوجد لدى جميع بعثات حفظ السلام متعددة الأبعاد الآن مناصب لكبار
المستشارين الجنائيين. يلعب هؤلاء المستشارون الجنائيون دوراً هاماً في
ضمان دمج المنظور المراعي للاعتبارات الجنسانية في جميع مجالات عمل
البعثة، وتضمين التحليل الجنساني في الإحاطات والتقارير المُرسلة من البعثة
إلى مجلس الأمن.

• تضمين خبرات جنسانية فنية محددة بالنسبة للقطاعات داخل الأقسام
التنفيذية أو وحدات البعثة، بالإضافة إلى فرق وبعثات التقييم الفني
الاستراتيجية؛

• تحسين التنسيق والترابط من خلال الفرق المتخصصة في الشؤون
الجنسانية التابعة للفرق القطرية للأمم المتحدة.

بالمثل، تضمن تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام
عدداً من التوصيات بشأن تقوية الهيكل الجنساني للبعثات وضمان توافر
الخبرات والقدرات الجنسانية اللازمة داخل البعثات. وقد رددت إحدى
توصياته ما ذكره استعراض الهيكل الجنساني لعام 2012 المشار إليه أعلاه،
حيث ينبغي أن يتواجد مستشارون رفيعو المستوى في مكتب الممثل الخاص
للأمين العام، وأن يرفعوا تقاريرهم مباشرة إليه وأن يقدموا إليه وإلى القيادة
العليا للبعثة النصح على المستوى الاستراتيجي. بالإضافة إلى ذلك، يوصى
بدمج الخبرات الجنسانية داخل جميع المكونات الوظيفية التي تتطلب معارف
وخبرات جنسانية.⁴⁸ مثل مسؤولي الشؤون السياسية ذوي الخبرة في مشاركة
المرأة في الوساطة والمفاوضات وغيرها من العمليات السياسية؛ ومسؤولي
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ذوي الخبرة في القضايا المتعلقة
بالاحتياجات الخاصة للنساء الذين سبق لهم العمل كمقاتلات؛ والمسؤولين
الانتخابيين ذوي الخبرة في الوضع التفضيلي وغيره من التدابير التي تنطوي
على تضمين مزيد من النساء في العمليات الانتخابية، من بين آخرين.⁴⁴
تم تنفيذ دمج الخبرات القطاعية والجنسانية المشتركة في كل من المجالات
الموضوعية القطاعية من البعثة بنجاح في تيمور الشرقية (بعثة الأمم المتحدة
المتكاملة في تيمور الشرقية) عام 2006، وقد تم إلقاء الضوء عليه كأحد
الممارسات الجيدة.

إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية

تلعب إدارتا إدارة عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية، بوصفهما الإدارتان
المسؤولتان عن تنفيذ ولايات مجلس الأمن في مجال عمليات السلام، دوراً
فريداً في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، داخل منظومة الأمم
المتحدة وفي الميدان، وفي ضمان جودة المعلومات والاستخبارات والتحليل

التركيز على

الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور الشرقية:
إنشاء هيكل جنساني مبتكر منذ البداية

الموازنة تضمين مناصب مخصصة لوظائف تتطلب كلاً من الخبرات القطاعية والجنسانية، بما في ذلك بالنسبة إلى: وحدة دعم إقامة العدل؛ والقضايا المتعلقة بنوع الجنس والأحداث؛ ومكتب المساعدة الانتخابية وفريق التحقيق في الجرائم الخطيرة، يشغلها مسؤولون معينون ذوي تبعية مباشرة لرئيس الوحدة المعنية/المكتب المعني. وافقت الجمعية العمومية على جميع هذه المناصب، مما يعبر عن الدعم لهذا النهج المبتكر.

بالإضافة إلى ذلك، أنشئت آليات تنسيق مختلفة لتعزيز التكامل بين أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور الشرقية وبين أنشطة وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج تنفيذياً لنهج 'وحدة العمل في الأمم المتحدة' و'الاتفاق' مع حكومة تيمور الشرقية، بما في ذلك في مجال نوع الجنس. وكان من بين الأمثلة البارزة فريق العمل المواضيعي بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور الشرقية/فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالشؤون الجنسانية، والذي يرأسه نائب الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور الشرقية لشؤون دعم الحكم، والتنمية والتنسيق الإنساني (على مستوى الأمين العام المساعد) والذي عمل أيضاً كمنسق مقيم/منسق للشؤون الإنسانية يرأس الفريق القطري للأمم المتحدة.

تمثل تيمور الشرقية مثالاً للممارسة الجيدة على عدة مستويات، تشمل القيادة العليا (في كلٍ من إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور الشرقية)، وتضمين نوع الجنس والتحليل الجنساني منذ البداية، وأهمية وضع توصيات متماسكة محددة بالنسبة لنوع الجنس في التقارير وولايات البعثات مع الموازنات المصاحبة، وإنشاء مناصب تتطلب كلاً من الخبرات القطاعية والجنسانية، وإنشاء آليات للتنسيق في المجال الجنساني، تجمع جميع الشركاء ذوي الصلة على الأرض.

في أعقاب الأزمة السياسية والإنسانية والأمنية الكبرى التي اندلعت في تيمور الشرقية في إبريل/نيسان - مايو/أيار 2006، طلب الأمين العام من مبعوثه الخاص أيان مارتين، أن يتولى قيادة بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى تيمور الشرقية لإصدار توصيات لتواجد جديد للأمم المتحدة يعقب بعثة الأمم المتحدة السياسية (مكتب الأمم المتحدة في تيمور الشرقية). تألف فريق التقييم متعدد التخصصات من ممثلين في 13 قطاعاً، تشمل قطاع 'الأبعاد الجنسانية' والذي تم تكليفه بناءً على الاختصاصات بالآتي: "تقييم الأبعاد الجنسانية لجميع القضايا التي يغطيها التقييم لوضع توصيات لدعم المنظور الجنساني في جميع المجالات الوظيفية في بعثة ما بعد مكتب الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، بما في ذلك ما يختص بالقدرات الجنسانية المطلوبة لهذا الغرض."

قُدمت نتائج بعثة التقييم، وتوصياتها بشأن ولاية البعثة الجديدة إلى مجلس الأمن في تقرير من الأمين العام.⁴⁵ وبعد النظر في التقرير وتوصياته، اعتمد المجلس القرار 1704 في 25 أغسطس/آب 2006 والذي أعطى صلاحية إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور الشرقية ذات المهام الواسعة المذكورة في ولايتها والتي تشمل: "مراعاة المنظور الجنساني العام ومنظور الطفل والشباب على نطاق سياسات البعثة وبرامجها وأنشطتها، والعمل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها،

ودعم وضع استراتيجية وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة." بناءً على نطاق المهام المبينة في القرار، تقرر أن تتضمن الموازنة المقترحة التي سوف يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة للبعثة الجديدة مناصب تدعم مجالات المواضيع ذات الأولوية والتي تتطلب خبرات جنسانية، بالإضافة إلى وحدة شؤون جنسانية صغيرة (تضم كبير مستشارين في الشؤون الجنسانية من الفئة م5 (ف5) ومسؤول من الفئة م3 (ف3)، ومسؤولين سياسيين وطنيين وأحد متطوعي الأمم المتحدة ومساعد إداري محلي). اقترحت

الذي أجري مؤخرًا بشأن المرأة والسلام والأمن إلى عدد من هذه الجهود، بالإضافة إلى التحديات الأساسية المتبقية.⁵⁰ وقد لوحظت هذه التعهدات والالتزامات بصفة خاصة في الوحدة التي تقدم الدعم في عمليات الوساطة وعمليات تسوية النزاع عالميًا، والتي تضم وحدة الشؤون الجنسانية.

من ناحية القدرات في مجال المرأة والسلام والأمن، استخدمت إدارة الشؤون السياسية مزيجًا من مستشاري الشؤون الجنسانية ومنسقي الشؤون الجنسانية في بعثاتها السياسية الخاصة. في حين كان لدى 12 بعثة سياسية خاصة منصبٌ مخصص لمستشار الشؤون الجنسانية في 2014، إلا أن جميع البعثات السياسية الخاصة كانت قد عينت منسقين للشؤون الجنسانية.⁵¹ كما أن المستوى الوظيفي لهؤلاء المنسقين في ارتفاع أيضًا. رغم أن هذا يشير إلى اتجاه إيجابي، إلا أن المنسقين، بغض النظر عن ارتفاع مستواهم الوظيفي، يجب أن يكملوا لا أن يستبدلوا الخبرات الجنسانية المتخصصة.

ورغم أن القدرات الموجودة داخل البعثة هامة للغاية في شتى مجالات بعثات عمليات السلام، إلا أن القدرات المخصصة على مستوى المقر الرئيسي لها نفس القدر من الأهمية، حيث من الضروري وجود موظفين لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة شاملة عبر نطاق عمل كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية. في الوقت الحالي، يوجد لدى فريق إدارة الشؤون السياسية المعني بالشؤون الجنسانية مستشار جنساني واحد فقط ممول من الموازنة العادية، مع وجود منصب مؤقت إضافي مُغطى من قِبَل مصادر أخرى خارج الموازنة. بالمثل، فإن إدارة عمليات حفظ السلام لديها ثلاثة مناصب فقط في الموازنة.⁵² وهناك حاجة إلى الأقدمية وأعداد الموظفين واستقرار العقد والقيادة السياسية لتوفير التمويل اللازم والقدرات اللازمة للأمانة لكي تنهض بالتزاماتها في مجال المرأة والسلام والأمن بمزيد من الفعالية. ينبغي أن تتخذ الوحدات الجنسانية ذات القيادات المرتفعة المستوى والأعداد الكافية من الموظفين، الطابع المؤسسي ضمن إطار الموازنة المعتادة لكل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني.

يعد وجود وظائف متفرغة وكافية للشؤون الجنسانية ضمن البعثة أمرًا حاسمًا، ولكن هذه القدرات لا بد من ارتباطها، ودعمها، بخبرات في المنظومة بشكل أوسع، وأن تستطيع الوصول إلى تلك الخبرات، لكي تستفيد من كامل

ولكن، دور المستشارين الجنسائيين والخبرات القطاعية قد تفاوتت تفاوتًا كبيرًا - وفي بعض الأوقات يجعل هذه الوظائف صعبة التنفيذ، لقلة الزخم بين الوحدات المرتدية للزي العسكري أو القطاعات التخصصية، ومعزولة عن القيادة العليا والقرارات الهامة.⁴⁸ وهذا مؤشر لأنه على الرغم من وجود مستشارين جنسائيين في تسع من بين 16 بعثة نشطة من بعثات حفظ السلام تديرها إدارة عمليات حفظ السلام، إلا أن سبع من هذه المناصب كانت شاغرة في نهاية 2014.⁴⁹ وبالإضافة إلى ذلك، فإن وحدات الشؤون الجنسانية عادة ما تكون الأصغر أو أحد أصغر الوحدات التنفيذية كلها في كل بعثة، بالمقارنة بالمجالات المواضيعية الأخرى في ولاية البعثة، من حقوق الإنسان إلى حماية المدنيين وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والدعم الانتخابي وحماية الأطفال.

كما يمثل مستشارو حماية المرأة جزءًا هامًا من الهيكل، وهم يعملون على تفعيل سلسلة قرارات مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي المتعلق بالنزاع وعلى تقوية استجابة مكونات حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية وغيرها من المكونات ذات الصلة بشأن العنف الجنسي في النزاع، للمساعدة في تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ الجديدة، وللمضي قدمًا في حوار بشأن الحماية في هذه القضية مع أطراف النزاع المسلح.

ومن جانبها، يوفر دور إدارة الشؤون السياسية فرصًا حيوية لضمان حقوق المرأة ومشاركتها في الجوانب الرئيسية من منع النزاع وتسويته. في السنوات العديدة الماضية، اتخذت إدارة الشؤون السياسية نهجًا متسقًا بشكل متزايد في دمج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن ضمن عملها، ويشير التقييم الداخلي

+

إن أفراد طاقم العمل ذوي
المسؤوليات المتعلقة بالشؤون
الجنسانية هم "ذوي رتب منخفضة،
وأعدادهم قليلة ويعانون من نقص
الموارد، وعادة ما توكل هذه المهام
إلى أحدث أفراد طاقم العمل."

وسوف تستفيد تقوية الشراكات بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبين البعثات الميدانية من الموارد المتاحة والمحدودة لتنفيذ القرار 1325 داخل منظومة الأمم المتحدة.

وسوف تستفيد تقوية الشراكات بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبين البعثات الميدانية من الموارد المتاحة والمحدودة لتنفيذ القرار 1325 داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعظم الخبرات الجنسانية الموجودة بالفعل في الأمم المتحدة، وتستفيد من المزايا المقارنة التي تمتلكها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويتضمن هذا تفاعلها المستمر مع منظمات المجتمع المدني النسائية على الأرض، وبالتالي قدرتها على تقريب مكون حيوي من الجهات الفاعلة في البعثة ومساعدتها في جهود الدعوة. ويوفر دورها الفريد كهيئة مختلطة - تمثل جزءاً من أمانة الأمم المتحدة وجزءاً من النظام الأعم للوكالات والصناديق والبرامج في الوقت ذاته - ذات ولاية تشمل كلاً من الوظائف المعيارية والتنسيقية، إضافة إلى الوظائف المتعلقة بالسياسات والبرامج، إمكانية ربط جدول أعمال السلام والأمن بصورة أفضل مع المجالات الأخرى من عمل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخبرات الفنية بشأن المرأة والسلام والأمن وموقعها كمناصر عالمي ينبغي النظر إليه كأحد مقومات دعم الجهات الفاعلة في البعثات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المزيد من الاتساق يمكن أن يساعد على مجابهة بعض القضايا الهيكلية الأعم التي حددها كل من فريق الأمم المتحدة المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام وفريق الخبراء الاستشاري في استعراض عام 2015 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وبالأخص عدم التواصل بين الفرق القطرية للأمم المتحدة وبين بعثات عمليات السلام. في مجال المرأة والسلام والأمن، وجد استعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة أن التجزؤ و'الانعزال' يؤثران على قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ التزاماتها في هذا المجال، مع ملاحظة أن "عناصر البعثات كانت تميل إلى التركيز على مسائل المشاركة السياسية ومنع العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات، وهي مسائل هامة على ضيق نطاقها، في حين اشتغلت فرق

إمكاناتها. وقد انعكس الإقرار بهذه الحاجة في توصية أخرى من توصيات فريق الأمم المتحدة المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام والذي ذكر أن "البعثات ينبغي أن يتاح لها الدعم السياسي والموضوعي والفني الكامل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، وقراراته اللاحقة، بالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه حالياً من إدارتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام".⁵³ ويتضمن تقرير فريق الخبراء الاستشاري لغة مشابهة في استعراض عام 2015 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، والذي يشير إلى أنه "التعزيز القيام ببناء السلام المراعي للاعتبارات الجنسانية على نحو أفضل، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (مع غيرها من وكالات وصناديق وبرنامج الأمم المتحدة ذات الصلة) والإدارتين الرئيسيتين المسؤولتين عن عمليات السلام، وهما إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، ينبغي أن تستكشف بصورة نشطة طرقاً محسنة للعمل في شراكة".⁵⁴

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة (C34) في قرارات سنوية أن تتعاون إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وتنسق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة) في تنفيذ ولاياتها في مجال المرأة والسلام والأمن وتعزيز وجهات النظر الجنسانية في عمليات حفظ السلام.⁵⁵ تتضمن قدرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال المرأة والسلام والأمن فريقاً متفرعاً للسلام والأمن في المقر العام ومستشارين في مجال السلام والأمن في المكاتب القطرية. كما أن هناك قدرات مخصصة في بعض المكاتب القطرية في البلدان المتضررة من النزاعات (ولكنها مازالت قليلة جداً). يطلب قرار مجلس الأمن رقم 2122 (2013)، المزيد من الإحاطات المنتظمة من قبل المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تلقي الضوء على الدور الهام للهيئة في اطلاع المجلس على تجارب النساء والفتيات في البلدان المتضررة من النزاعات. تظل القدرات على المستوى القطري تمثل تحدياً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أدائها لولايتها. ورغم أن هذا يعكس قلة الموارد من القدرات والخبرات في مجال المرأة والسلام والأمن في منظومة الأمم المتحدة ككل، إلا أنه يجب التعامل مع القدرات على المستوى القطري كمسألة ذات أولوية، حتى يمكن ترجمة جدول الأعمال إلى آثار ظاهرة للمجتمعات المتضررة من النزاع.⁵⁶

أخيراً، يعد بناء القدرات لسرعة نشر الخبرات الجنسانية المؤقتة مجالاً آخر يتطلب المزيد من التركيز، بما في ذلك دعم التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، وجهود الوساطة والقيام بمختلف بعثات التقييم الفنية، وعمليات التخطيط والاستجابة للأزمات. في بيئات النزاع والأزمات، قد تكون هناك حاجة لمثل هذه الخبرات على وجه السرعة نظراً لإمكانية تحول العمليات والموافق بسرعة. على الرغم من تزايد الأدلة على الأثر القوي للنشر الاستراتيجي والموقوت،⁶¹ إلا أن إمكانيات توسعة نطاق الإجراءات الإدارية المعقدة والقدرة المحدودة على الاحتفاظ بقوائم محددة طبقاً للقطاعات من الخبراء الفنيين في الشؤون الجنسانية، حدت من إمكانية الزيادة. وهذا مجال يمكن أن يتطلب المزيد من التطوير من خلال التعاون الوثيق بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية والدول الأطراف المعنية.

القيادة رفيعة المستوى المعنية بالمرأة والسلام والأمن

خلال المشاورات العالمية، أعربت الدول الأعضاء والمجتمع المدني والنساء المتضررات عن الحاجة إلى مزيد من القيادة الواضحة والمخصصة رفيعة المستوى في مجال المرأة والسلام والأمن داخل منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن تشكل مثل هذه القيادة جانباً أساسياً في الدفع بالمساءلة وإيصال أصوات النساء، وتنسيق النظام والإسراع بالتنفيذ.

وكأحد الاستجابات الممكنة لهذه الحاجة، كانت هناك مناقشات أولية وتفكير من الدول الأعضاء بشأن فكرة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمرأة والسلام والأمن. ولكن، رغم أن منصب الممثل الخاص للأمين العام الجديد يمكن أن يتناول الحاجة للتمثيل المخصص رفيع المستوى، إلا أنه يمكن، في الواقع، أن يؤدي إلى خطر تقويض جدول الأعمال أكثر من توقيته.

على وجه الخصوص، فإن منصب الممثل الخاص للأمين العام لا 'يناسب' طبيعة ولاية المرأة والسلام والأمن. الممثلان الخاصان الحاليان للأمين العام اللذان يستمدان ولايتهما من مجلس الأمن المعنيان بالأطفال والنزاع المسح وبالعنف الجنسي في النزاع يمثلان ولايات للمساءلة والامتنال تنطوي على تسمية من توجه لهم اتهامات موثوقة بارتكاب جرائم خطيرة وفضحهم، والأمر ليس كذلك بالنسبة للمرأة والسلام والأمن. ثانياً، إن إنشاء مثل هذا المنصب يمكن أن يؤدي إلى خطر تضيق معايير القرار 1325،

الأمم المتحدة القطرية بالنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية إزاء الانتعاش الاقتصادي والإدماج دون أن تطبق دوماً على ذلك منظور بناء السلام تطبيقاً كاملاً... أدت جزر التمويل المنعزلة والمقتضيات المؤسسية إلى تعزيز هذه النزعات.⁵⁷ وبالتالي فقد أوصى الاستعراض بالمزيد من "الاتساق والتكامل بين البعثات والأفرقة القطرية في تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام التي تركز على المنظور الجنساني."⁵⁸

بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي السعي إلى تحقيق المزيد من الدمج، والتكامل والاتساق في مجال المرأة والسلام والأمن بين بعثات السلام وبين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الجهات الفاعلة من فرق الأمم المتحدة القطرية من خلال الاستناد إلى، والبناء على، نماذج الدمج والتواجد في مكان واحد والتخطيط المشترك للعمل ووضع أطر مشتركة للتنفيذ مثل خطط عمل الفرق المتخصصة في الشؤون الجنسانية؛ أو جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات؛ أو إطار النوع الجنساني الواحد في ليبيريا؛ أو أطر التنفيذ لخطة عمل الأمين العام ذات النقاط السبع.⁵⁹ وينبغي استكشاف خيارات إنشاء شراكات أكثر رسمية بين الهيئات الرئيسية ذات الخبرات الجنسانية الفنية في بيئات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك الشراكات بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.⁶⁰ وينبغي أن يتضمن التنسيق المُحسن من خلال المنتديات المشتركة بين الوكالات زيادة أهمية الفرق المتخصصة في الشؤون الجنسانية والتي عادة ما تعاني من انخفاض المشاركة والأولوية.

يجب التعامل مع القدرات على المستوى القطري كمسألة ذات أولوية، حتى يمكن ترجمة جدول الأعمال إلى آثار ظاهرة للمجتمعات المتضررة من النزاع.

الصدد، وفي أداء وظيفة إحاطة مجلس الأمن بشأن القضايا ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن. ويتطلب هذا بالضرورة قيادة متفرغة رفيعة المستوى لدعم المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالتالي، ينبغي إنشاء مكتب مخصص وموازنة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مستوى الأمين العام المساعد لكي يتفرغ بدوام كامل لبيئات النزاع والطوارئ، ويتخصص في الدفع بتنفيذ التوصيات الرئيسية لهذه الدراسة العالمية، وتوسعة نطاق الممارسات الجيدة في مجال البرامج التي ألقى الضوء عليها فيها، وتقوية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الميدان.

بدون دعم قوي للهيكل الجنساني المؤسسي للأمم المتحدة في البيئات المتضررة من الأزمات والنزاع، سوف تظل القدرة على توفير الإنذار المبكر المراعي للاعتبارات الجنسانية من النزاعات، أو على دعم مشاركة المرأة في تسوية النزاعات، أو على إيصال خدمات التعافي الملائمة سواء الفورية أو طويلة الأمد إلى النساء والفتيات المتضررات من النزاع أو الأزمة، أو على تزويد مجلس الأمن بالاستخبارات المناسبة بشأن التهديدات الخاصة بنوع الجنس، والتحديات والفرص لمشاركة المرأة في العمليات المختلفة أقل من التوقعات والاحتياجات. تعد القيادة غير المتساوية والالتزام غير المتساوي من الإدارة العليا عبر البعثات وفي المقار العامة من بين التحديات الرئيسية الأخرى التي تم تحديدها والتي تشير إلى الحاجة إلى تقوية إطار المساءلة عن تنفيذ ولاية المرأة والسلام والأمن.⁶² وهناك حاجة إلى إرادة أقوى من كل من القيادة العليا للأمم المتحدة وأعضائها لضمان تلبية الاحتياجات من الموظفين والموارد لكي يتم تنفيذ هذه الولايات بفعالية على الأرض.

هناك حاجة إلى إرادة أقوى من كل من القيادة العليا للأمم المتحدة وأعضائها لضمان تلبية الاحتياجات من الموظفين والموارد لكي يتم تنفيذ هذه الولايات بفعالية على الأرض.

وحصر جدول الأعمال في تلك البلدان الموجودة على جدول أعمال المجلس، وإضعاف ركني المنع وبناء السلام بعد النزاع. بالنسبة لأجزاء كبيرة من العالم - بما فيها الأماكن التي تكون فيها النزاعات إما ذات طبيعة دون وطنية أو لا يُعتقد أنها تمثل تهديداً للسلام والأمن العالميين - فإن هذا قد يعني أن عمل مثل هذا الممثل الخاص لن ينطبق، مما يضيق ويحيد بصفة خاصة من -التطبيق العالمي للقرار 1325. ثالثاً، إن إنشاء مكتب جديد يمكن أن يشتت الموارد المحدودة بالفعل، ويؤدي إلى خطر التسبب في توترات مؤسسية وارتباك مؤسسي بشأن التسلسل الإداري ونقاط المساءلة في منظومة الأمم المتحدة. وأخيراً، يمكن أن يؤدي إنشاء المنصب الجديد إلى تقسيم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن إلى عنصرين منفصلين للحماية والمشاركة، بدلاً من تمكين التنفيذ كعملية شاملة ومتراصة.

يوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية المعنية بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في المنظومة، تتحمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية خاصة في هذا

نقل التقدم إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

- ✓ الحث على تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بصورة أكثر فعالية فيما بعد عام 2015، بما في ذلك متابعة نتائج هذا التقرير والتوصيات الخاصة بالشؤون الجنسانية للاستعراضات رفيعة المستوى والعمليات المرتبطة به، ينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات في العديد من المجالات منها:
- ✓ تقوية القدرات المالية والفنية لكيانات الأمم المتحدة — بما في ذلك البعثات الميدانية والفرق القطرية — لجمع إحصائيات المرأة والسلام والأمن وتحليلها والإبلاغ عنها بصورة منتظمة بالتنسيق مع النظم الإحصائية الوطنية عند الاقتضاء، واستخدام إحصائيات المرأة والسلام والأمن لتوفير المعلومات للتقارير والبيانات والتخطيط للبرامج وإعداد الموازنات والتنفيذ.

أطر الرصد والمساءلة

- ✓ تبادل المعلومات الخاصة بالشؤون الجنسانية في البرقيات المشفرة والتحديثات الدورية وآليات الإبلاغ عن البيانات وأنظمة الإنذار المبكر بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها البعثات الميدانية للأمم المتحدة والفرق القطرية وفي الوقت المناسب.
- ✓ تحقيق التناغم بين أطر الرصد والمساءلة القائمة وتقويتها وتنقيحها (وبخاصة الأطر والمؤشرات الاستراتيجية) بشأن المرأة والسلام والأمن والإجراءات الإنسانية من خلال:

- ✓ الاستناد إلى خبرات الرصد الموجودة حتى الآن مع أخذ التطورات الجديدة بشأن الإحصائيات المتعلقة بنوع الجنس ونظم إدارة المعلومات والأولويات الناشئة في الاعتبار.

التوازن بين الجنسين

الإسراع بإجراءات الوصول إلى هدف المنظمة بشأن تكافؤ الجنسين في الوظائف على جميع المستويات من خلال:

- ✓ إزالة العوائق التي تعترض التوظيف والترقية والإبقاء على الموظفين في جميع الفئات والمستويات، والاستثمار—بدعم من الدول الأعضاء—في تنفيذ التوصيات الصادرة في الاستعراضات السابقة وفي تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تحسين وضع تمثيل المرأة في منظومة الأمم المتحدة.
- ✓ ضمان قابلية المؤشرات للقياس، وإمكانية جمع البيانات وأن يُرفق بكل مؤشر مبادئ توجيهية منهجية متفق عليها بصورة مشتركة وتتسق مع النظم القياسية الدولية في مجال الإحصاء.
- ✓ تصميم ووضع آليات واضحة للإبلاغ وإنفاذ متطلبات الإبلاغ الدوري من الجهات الفاعلة الرئيسية.
- ✓ دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن على مستوى المنظومة بأكملها في السياسات والاستراتيجيات ووثائق التخطيط وأدوات الرصد والتقييم لجميع كيانات الأمم المتحدة التي تعمل في بيئات النزاع وما بعد النزاع.
- ✓ دمج أهداف التوازن بين الجنسين كمؤشر للأداء الفردي في جميع الاتفاقات مع الإدارة العليا. ينبغي مراجعة أهداف التوازن بين الجنسين في بطاقة تقييم إدارة الموارد البشرية فصلًا على مستوى الوظائف العليا في فرق البعثات والفرق القطرية.
- ✓ الاستثمار في جعل حياة البعثات ومجالاتها أكثر ملاءمة وأمانًا بالنسبة للنساء (مثل الترتيبات الخاصة للأسرة أو الترتيبات الخاصة بالإجازات

✓ ضمان دمج جميع عمليات الاستعراض للمنظور الجنساني، وتعيين المزيد من النساء في الاستعراضات والفرق رفيعة المستوى.

للنساء، والمرافق الملائمة والمناسبة للنساء في البعثة، من مزارع الإقامة والمرافق الصحية إلى المجالات الاجتماعية والترفيهية، والرعاية الطبية ورعاية النساء والتوليد الخاصة، وجعل استحقاقات العقود معلومة أكثر بالنسبة للمرشحات المحتملات، بالإضافة إلى تحسين أنشطة التوعية والتواصل فيما يتعلق بالحياة والعمل في بعثات حفظ السلام.

القيادة

✓ إخضاع القيادة العليا للمساءلة عن تنفيذ التزامات المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك التوصيات المقدمة في هذه الدراسة، من خلال:

✓ تيسير تمثيل النساء بين عقود الموظفين الوطنيين في البعثات من خلال سياسات ومرافق أفضل لرعاية الأطفال، ومراجعة متطلبات الخبرة في البلدان التي تكون فيها فرص التعليم أو الالتحاق بالقوى العاملة محدودة بالنسبة للمرأة.

✓ تضمين مقاييس دقيقة للأداء في اتفاقات كبار المديرين بين الأمين العام ومبعوثيه / مبعوثاته الخاصين والممثلين والمستشارين وغيرهم من كبار المديرين، ومراجعة اختصاصات الإدارة العليا لكي تعكس المرأة والسلام والأمن كأولوية رئيسية. ويجب أن يتضمن هذا المنسقين المقيمين في البلدان المتضررة من النزاع.

✓ إرشاد النساء في المناصب ذات المستويات م2-م4 (ف2-ف4) واستمالتهن لتعزيز النهوض بالمسير الوظيفي وإعدادهن لمناصب الإدارة.

✓ الامتثال التام لالتزامات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP) الذي يظهر من خلال التقدم الظاهر عبر جميع المؤشرات بحلول الموعد المحدد في 2017.

✓ إدخال قدر أكبر من المرونة في بعض المتطلبات إلى أن يتم التوصل للمساواة: على سبيل المثال، السماح للموظفات من الرتبة م5 (ف5) بالتأهل مباشرة إلى مستوى الإدارة العليا م2، إذا كن مؤهلات لمستوى الإدارة العليا م1، وللموظفات في مستوى الإدارة العليا م1 بالتأهل للتقدم إلى مناصب الأمين العام المساعد؛ وإعادة النظر في سياسة عدم الارتداد، والتي يطلب بموجبها من الموظف في فئة م2 التنازل عن حقه في العودة إلى منظمته الأم في الأمم المتحدة عند تولي منصب رئيس أو نائب رئيس البعثة لفترة محدودة.

✓ تضمين التحليلات المتعلقة بنوع الجنس والنزاعات والأزمات بصورة روتينية في الإحاطات والتقارير المواضيعية والمحددة للقطر المقدمة إلى مجلس الأمن وغيره من كيانات الأمم المتحدة.

✓ مراجعة البعثات التي ظلت راکدة أو تقهقرت، ووضع نظام للجزاءات والمكافآت للبعثات المُقصرة وتلك ذات الأداء الجيد، ووضع القادة موضع المساءلة عن التقدم أو عدم التقدم فيما يتعلق بالأهداف الجنسانية.

الهيكل الجنساني

✓ ضمان وجود الخبرة الجنسانية في البعثات على مستوى كبار صناع القرار، وجميع الوحدات الموضوعية ذات الصلة، من خلال تعيين كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية في جميع بعثات عمليات السلام، منذ بدايتها و لفترة المهام بأكملها، وأن تكون المناصب في مكتب الممثل الخاص للأمين العام مباشرة، مدعوماً بخبرات مختلطة في كل من الوحدات الفنية للبعثة (مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والانتخابات).

✓ نظراً لأن العديد من النساء اللاتي يتركن المنظمة قد يكون لهن أزواج ولكن بلا أطفال، ينبغي توفير الاعتبار الكامل لإضافة فئة ثالثة من مراكز العمل التي تلائم الأزواج بدون أطفال أو الموظفين الذين لهم تابعين بالغين أصحاء.

- ✓ (ينبغي على الدول الأعضاء) الاستثمار في الوحدات الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية في المقر الرئيسي، لزيادة الموارد وعدد الموظفين ومناصبهم و التأكد من تضمين حد أدنى من المناصب في الموازنة المعتادة وإعطاء الاعتبار الواجب لوضع هذه الوحدات في مكتب الأمين العام المساعد.
- ✓ (ينبغي على الدول الأعضاء) الاستثمار في تقوية المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في السياقات المتضررة من النزاع لزيادة الدعم، من بين أشياء أخرى، للمنظمات النسائية والزعيماات النسائيات وتقوية تنفيذ الأمم المتحدة لالتزامات المرأة والسلام والأمن.
- ✓ تقوية الهيكل الجنساني في الأمم المتحدة لتعزيز المشاركة الكاملة للمرأة بهدف تقدم السلام والأمن وذلك من خلال توسيع قاعدة الدعم للعمل الجنساني داخل المهام، وتعظيم أثر الموارد القائمة، من خلال إنشاء ترتيب رسمي للتعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى يتاح للبعثات القائمة الوصول إلى الخبرات الفنية والسياسية والمتعلقة بوضع السياسات لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. من خلال هذا الترتيب، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وضع مواردها القائمة وقدراتها وخبراتها وموظفيها بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية في مجال المرأة والسلام والأمن، في دعم المكونات ذات الصلة من بعثات عمليات السلام.
- ✓ (ينبغي على الأمانة العامة) استكشاف إمكانية إنشاء قوائم مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغرض الانتشار السريع والهادف للخبرات الجنسانية الفنية، وفتح سُبُل جديدة لاستخدام القوائم الموجودة والمُدارة من قبل الوكالات والصناديق والبرامج.
- ✓ إنشاء منصب الأمين العام المساعد، بميزانية مخصصة، في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي يتولى مسؤولية العمل في مجال الصراع والأزمات وحالات الطوارئ، بتوجيهات من المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسيقوم هذا الأمين العام المساعد بالحث على تنفيذ توصيات هذه الدراسة، والمساعدة على توسيع نطاق الممارسات الجيدة للبرامج المذكورة فيها، وتقوية الوجود الميداني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بيئات النزاع وحالات الطوارئ، بدعم من الدول الأعضاء والشركاء.
- ✓ تجربة التالي في بعثتين مستقبليتين: تكامل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل أكثر فاعلية في البعثات - بما في ذلك تقوية القوائم والاختيار المشترك للموظفين، والتدريب والدعم من خلال شبكات الممارسين، والقدرات الاحتياطية والنشر السريع والدعم الفني. ينبغي أن يترك القرار النهائي بشأن التوظيف في يد الممثل الخاص للأمين العام وكذلك الحال بالنسبة للمساءلة - سوف يكون هناك خط واحد للتسلسل الإداري وصولاً إلى الممثل الخاص للأمين العام مع إمكانية الوصول إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتبادل المعلومات، كما سوف يتلقى طاقم العمل المعني بالشؤون الجنسانية الدعم من الناحية الفنية ويرتبط بالجهة المسؤولة عن المساواة بين الجنسين.⁶³ ينبغي رصد النموذج بعناية وتقييمه للوقوف على التحديات والنجاحات بعد عامين.

المراجع

1. تستند النتائج إلى 317 دراسة استقصائية تمت في 72 بلدًا و16 مناقشة لجماعات التركيز تم جمعها بين فبراير/شباط ومايو/أيار 2015. انظر، "Global Report: Civil Society Organization (CSO) Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption" (Global Network of Women Peacebuilders, Cordaid, NGO Working Group on Women, Peace and Security, International Civil Society Action Network, July 2015); "Focus Group Discussion Report for the Civil Society Organization (CSO) Survey: Civil Society Input to the Global Study on Women, Peace and Security" (Global Network of Women Peacebuilders, ICAN, NGO Working Group on Women, Peace and Security, Cordaid, May 2015).
2. UN Secretary-General Ban Ki-moon, "Remarks to the Ministerial Meeting on Security Council Resolution 1325: A Call to Action," September 25, 2010.
3. شكلت خطة العمل ذات النقاط السبع جزءًا من تقرير الأمين العام لعام 2010 بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام، والذي سعى لضمان استجابة الأمم المتحدة بصورة أفضل لاحتياجات المرأة وأولوياتها، ودعم النساء كمشاركات على قدم المساواة في تشكيل مجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن بعد النزاع. "تقرير الأمين العام عن: مشاركة المرأة في بناء السلام." UN Doc. A/65/354-S/2010/466 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 7 سبتمبر/أيلول، 2010)، القسم الخامس.
4. تشاد وليبيريا وغواتيمالا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيبال وسيراليون وغينيا بيساو والسودان وجزر القمر، وقيرغيزستان، ومالي.
5. "القرار 1889 (2009)" UN Doc. S/RES/1889 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2009)، الفقرة 17.
6. "تقرير الأمين العام بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (2010)"، المرفق.
7. دعم مجلس الأمن المضي قدمًا بالمؤشرات وشجّع الدول الأعضاء على أخذ المؤشرات في الاعتبار، حسب الاقتضاء، في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) والقرارات اللاحقة له بشأن المرأة والسلام والأمن. انظر "بيان من رئيس مجلس الأمن"، UN Doc. S/PRST/2010/22 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 26 أكتوبر/تشرين الأول، 2010). يمكن تقسيم الـ 26 مؤشرًا إلى مجموعتين: تلك التي تقيس التقدم الذي حققته الجهات الدولية والإقليمية وتلك التي تقيس النتائج على المستوى القطري. يتم جمع البيانات والرصد السنوي للتقدم منذ عام 2011.
8. يوصي تقرير مستقل للفريق الاستشاري الخاص المعني بالقدرات المدنية في أعقاب النزاعات صدر عام 2011 بالآتي: "زيادة المساهمة عن المساواة بين الجنسين... ينبغي أن يشجّع الأمين العام، من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التدقيقات السنوية المستقلة للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مقابل المؤشرات المحددة في تقريره، ومساعدة كبار قياداته عن هذا التقدم." "القدرات المدنية في أعقاب النزاعات: التقرير المستقل لفريق كبار الاستشاريين" (الأمم المتحدة، مارس/آذار 2011)، 23. انظر أيضًا، "تقرير الأمين العام بشأن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات"، UN Doc. A/66/311-S/2011/527 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 19 أغسطس/آب، 2011)، الفقرة 52.
9. "بيان من رئيس مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن (2010)".
10. "تقرير الأمين العام عن: المرأة والسلام والأمن"، UN Doc. S/2011/598 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 29 سبتمبر/أيلول، 2011)، المرفق قامت
- لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن بوضع إطار النتائج الاستراتيجية وتقديمه إلى مجلس الأمن في 2011. وهو يتضمن أهدافًا ينبغي مراجعتها مع مرور الوقت لكي تعكس الفرص الجديدة والأولويات الناشئة.
11. بالإضافة إلى هذه الأطر المخصصة تحديدًا لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، تحتوي خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP)، والتي حظيت بدعم مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة عام 2012، على عدد من الأهداف المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهي تتألف من 15 مؤشرًا تتركز حول ستة مجالات وظيفية، يقاس بالنسبة لها أداء كيانات منظومة الأمم المتحدة ويتم الإبلاغ عنه سنويًا. "تقرير الأمين العام بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها"، UN Doc. E/2015/58 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 1 إيريل/نيسان، 2015).
12. ساعد التزام هيئات الأمم المتحدة بجمع البيانات والإبلاغ عنها سنويًا بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ القرار 1325 (2000) من خلال المؤشرات، على تزويد التقرير السنوي للأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن المقدم إلى مجلس الأمن بالمعلومات، بالإضافة إلى السياسات والبرامج المحددة بالنسبة للهيئة.
13. قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم من لجنة الأمم المتحدة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن، كجزء من الأبحاث التي كلفت بها لصالح الدراسة العالمية.
14. قامت إدارة الشؤون السياسية، على سبيل المثال، بترجمة التزامات المرأة والسلام والأمن ومؤشراتها التي تقع في نطاق ولايتها المباشرة إلى سياسات محددة لكل كيان، ومبادئ توجيهية وتدريب، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لإدارة الشؤون السياسية وإطار نتائج الاستئناف متعدد السنوات. وبالمثل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتضمين مؤشر 1325 المتعلق بإتاحة برامج التعافي الاقتصادي المبكر والاستفادة منها ضمن خطته الاستراتيجية.
15. ما بين عامي 1992 إلى 1993، شغلت دام أنيسني منصب الممثلة الخاصة للأمين العام إلى أنغولا ورئيسة بعثة حفظ السلام هناك.
16. "تقرير الأمين العام عن: المرأة والسلام والأمن"، UN Doc. S/2015/716 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015)، 114.
17. "تقرير الأمين العام عن: المرأة والسلام والأمن"، UN Doc. S/2002/1154 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 16 أكتوبر/تشرين الأول، 2002)، الفقرة 44؛ "قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة"، A/RES/58/144 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 19 فبراير/شباط، 2004)، الفقرة 7.
18. يتم حساب هذه القيم التجميعية سنويًا من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة لصالح تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن. انظر، "تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (2015)"، الفقرة 114.
19. المرجع السابق، الفقرة 115.
20. المرجع السابق.
21. بالنسبة للتحليل، يتضمن هذا البلدان أو الأقاليم التي عملت فيها بعثة ما سواء سياسية أو لبناء السلام أو لحفظ السلام أثناء عام 2014، أو التي عرضت على مجلس الأمن والتي نظر فيها المجلس في اجتماع رسمي أثناء الفترة ما بين 1 يناير/كانون الثاني 2014 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، أو البلدان أو الأقاليم التي تلقت تمويلًا للبرامج من صندوق بناء السلام في عام 2014.
22. توفر كيانات الأمم المتحدة هذه البيانات سنويًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتضمينها في تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن. انظر، "تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (2015)"، الفقرة 115.
23. المرجع السابق.

24. "توحيد قوانا من أجل السلام - السياسة والشراكة والناس". UN Doc. A/70/95-S/2015/446 (الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة، 16 يونيو/حزيران، 2015)، الفقرة 239(i).
25. توفر كيانات الأمم المتحدة هذه البيانات سنويًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتضمينها في تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن. انظر، "تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (2015)"، الفقرة 115.
26. المرجع السابق، الفقرة 116.
27. أبحاث أجريت لتزويد الدراسة العالمية بالمعلومات في 2015.
28. "Bridging the Gender Gap in Peace Operations" (United Nations Department of Field Support (DFS), United Nations Department of Peacekeeping Operations (DPKO), United Nations Department of Political Affairs (DPA), 2013).
29. المرجع السابق.
30. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر خفض الموازنات على النساء على نحو أكثر سلبية، نظرًا لأن النساء ممثلات بشكل أكثر نسبيًا في العقود المؤقتة وبالتالي فإهن أكثر عرضة لإنهاء عقودهن.
31. "UN System-Wide Action Plan for the Implementation of the CEB Policy on Gender Equality and the Empowerment of Women: Performance Indicators and Technical Notes" (UN Women, December 2014), 13.
32. "تقرير الأمين العام عن : المرأة والسلام والأمن". UN Doc. S/2013/525 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 4 سبتمبر/أيلول، 2013)، الفقرة 70.
33. "قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة"، UN Doc. A/RES/69/151 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 17 فبراير/شباط، 2015).
34. "Beijing +20: Past, Present and Future: The Representation of Women and the United Nations System" (UN Women, 2015), 20.
35. "تقرير الأمين العام بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (2015)".
36. "القرار 2122 (2013)" (UN Doc. S/RES/2122 (2013) (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 18 أكتوبر/ تشرين الأول، 2013)، الفقرة 2 و 5 و 7.
37. "تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (2015)"، الفقرة 243.
38. المرجع السابق.
39. Carole Doucet, "UN Gender Architecture in Post-Conflict Countries" (UN Women, UN Wide Inter-Agency Task Team, September 20, 2012).
40. "تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة (2015)"، الفقرة 239-243.
41. "تقرير الأمين العام بشأن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات"، (A/66/311-S/2011/527).
42. Carole Doucet, "UN Gender Architecture in Post-Conflict Countries" (UN Women, UN Wide Inter-Agency Task Team, September 20, 2012).
43. "تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة (2015)"، الفقرة 241.
44. Nina Lahoud, "Possible Model for Increased Integration of Gender Dimensions in DPKO-Led Multidimensional Peace Operations" (Department of Peacekeeping Operations, 2015).
45. "تقرير الأمين العام عن الحالة في تيمور - الشرقية المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1690 (2006)"، S/2006/628 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 8 أغسطس/آب 2006).
46. "Taking Stock, Looking Forward: Implementation of UN Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security in the Conflict Prevention and Resolution Work of the UN Department of Political Affairs (2010-2014)" (United Nations Department of Political Affairs, March 2015)، الفقرة 53.
47. "DPKO/DFS Gender Forward Looking Strategy (2014-2018)" (UN DPKO-DFS Gender Unit, 2014).
48. Doucet, "UN Gender Architecture in Post-Conflict Countries".
49. بيانات مقدمة من إدارة عمليات حفظ السلام إلى الدراسة العالمية. نظرًا لاحتوائها على مستشارين من فئة م4 (ف4) وم5 (ف5)، فإن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كانت بعثة حفظ السلام الوحيدة التي لديها أكثر من مستشار رفيع المستوى والبعثة الوحيدة التي لها مستشار من الفئة م5 (ف5). هناك ثمان بعثات تابعة لإدارة عمليات حفظ السلام لديها مستشارون جنسانيون على المستويين م2 (ف2) وم3 (ف3).
50. "Taking Stock, Looking Forward: Implementation of UN Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security in the Conflict Prevention and Resolution Work of the UN Department of Political Affairs (2010-2014)".
51. 44 في المائة كانوا من الرجال في 2014. المرجع السابق، الفقرة 56. منسق الشؤون الجنسانية ليس منصب بدوام كامل، وعادة ما يكون لدى الأشخاص المعينون كمنسقين للشؤون الجنسانية مجالات مسؤولية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يذكر الاستعراض أن الأفراد المسؤولين عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثات "تعطى لهم مسؤوليات زائدة دون موارد إضافية، وعادة بدون دعم كافٍ من القيادة العليا، في حين أن مستشاري الشؤون الجنسانية يطلب منهم بصورة متزايدة بناء قدرات النظراء الحكوميين والمنظمات النسائية في البلد المضيف". المرجع السابق، الفقرة 54.
52. هناك أربعة مناصب بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع يتم تمويلها من خلال مصادر خارج الموازنة.
53. "تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة (2015)"، الفقرة 243. منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اعتمدت لجنة الجمعية العمومية المعنية بحفظ السلام قرارات كل عام بشأن حاجة إدارة عمليات حفظ السلام إلى أن تتعاون وتنسق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وجه التحديد بشأن المرأة والسلام والأمن. "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات السلام"، UN Doc. A/65/19 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 12 مايو/أيار، 2011)؛ "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات السلام"، UN Doc. A/66/19 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 11 سبتمبر/أيلول، 2012)؛ "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات السلام"، UN Doc. A/68/19 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1 إبريل/نيسان، 2014).
54. "تحدي الحفاظ على السلام"، UN Doc. A/69/968-S/2015/490 (فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015، 29 يونيو/حزيران، 2015)، الفقرة 159.

55. انظر على سبيل المثال، "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات السلام (2011)"; "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات السلام (2012)"; "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات السلام (2014)". تعتبر ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة فريدة من نوعها، نظرًا لأنها تصل بين المجالات الفنية والتشغيلية والبرمجية والحكومية، والتي توفر في مجال المرأة والسلام والأمن مسارات هامة لتكملة عمل المنظومة. وبوصفها الهيئة الأحدث، فهي ينظر إليها باعتبارها عاملاً حافزاً وتوفر خبرات متخصصة، وقدرات ودعماً لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها للدفع قدمًا بتنفيذ التزاماتها في جميع مجالات المساواة بين الجنسين.
56. "Thematic Evaluation of UN Women's Contribution to Increasing Women's Leadership and Participation in Peace and Security and in Humanitarian Response," 11 (التشديد مضاف).
57. "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015 (2015)" الفقرة 80.
58. المرجع السابق.
59. أدى ترتيب المركز العالمي للتنسيق، الذي أنشئ في عام 2012، إلى تعميم مراعاة القضايا الجنسانية على نحو أفضل في مجال سيادة القانون من خلال التخطيط ووضع البرامج المتكاملين، وإتاحة الوصول إلى القوائم المشتركة من قبل إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وهيئات فريق الأمم المتحدة القطري الأخرى، مما أدى على سبيل المثال إلى التواجد المشترك في جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى مشروعات مشتركة في مالي.
60. أوصى تقييم مستقل لبرامج السلام والأمن التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفة خاصة أنه على المستوى القطري ينبغي أن تكون هناك زيادة في البرامج المشتركة والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن السلام والأمن والاستجابة الإنسانية. واستمر التقييم ليذكر أنه "في بعض الحالات، قد يتطلب هذا وضع مذكرات تفاهم بشأن طرق العمل معًا، لتيسير العلاقات بين الوكالات على المستوى القطري. ويبدو هذا مناسباً بصفة خاصة لتيسير العلاقات القطرية بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبين إدارة عمليات حفظ السلام." "Thematic Evaluation of UN Women's Contribution to Increasing Women's Leadership and Participation in Peace and Security and in Humanitarian Response," 11 (التشديد مضاف).
61. ويعد نشر خبراء من قائمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة - الاستجابة السريعة للعدالة، وفريق الخبراء في مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في النزاع مثاليين على ذلك، وترد مناقشتهم في الفصل 5: العدالة التحويلية.
62. "DPKO/DFS Gender Forward Looking Strategy (2014-2018)".
63. سوف تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التواجد في الفريق القطري للأمم المتحدة لضمان وجود روابط أفقية قوية تجمع بين البعثة والفريق القطري بشأن المساواة بين الجنسين، وإرساء الأساس حتى تنسحب في النهاية وتسلم المهمة إلى الفريق القطري، والأهم من ذلك، إلى الجهات الفاعلة المحلية. وينبغي أن تُرصد هذه التجربة الأولية عن كثب لتقييم النجاحات والتحديات الناتجة.

من خلال صحافة المواطنين ووسائل التواصل الاجتماعي، مؤثرات على وسائل الإعلام العالمية العادية أثناء عملهن. سلطت أسماء ورسالتها عبر الفيديو الضوء بقوة على إتاحة التكنولوجيا في الوقت الحالي، وعلى المنصات الإلكترونية وأدوات الإعلام للنساء والفتيات في شتى أنحاء العالم لتوجيه الحوار وتعزيز التغيير الاجتماعي.³

وفي وقت تكمن فيه جذور النزاع في الخلافات المجتمعية وتمتد عبر الحدود، يمكن أن يلعب الإعلام دورًا رئيسيًا في دفع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، من خلال حشد الرسائل والناس؛ وخلق الوعي وكسر المحظورات؛ وتوفير روايات شاملة للنوع الجنساني وحيات المرأة في بيئات النزاع وما بعد النزاع؛ والأهم، في إخضاع الدول للمساءلة.

ولكن، كما أكد الكثيرون أثناء المشاورات التي أجريت لأغراض هذه الدراسة العالمية، للقيام بذلك، يجب إتاحة المعلومات للنساء والفتيات بغض النظر عن العمر أو القدرة أو الموضع ولا بد من أن تمثل تجربتهن بشكل مناسب. ويظل هذا تحديًا محددًا في العديد من سياقات النزاع وما بعد النزاع، حيث تم تدمير البنية التحتية، أو حيث تنخفض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أو قد يتم التلاعب في الإعلام - الذي تمتلكه جهات فاعلة وطنية من القطاع الخاص - أو السيطرة عليه من قبل أطراف متنازعة تابعة للدولة وغير تابعة للدولة لتحقيق مآربهم. وبالإضافة إلى ذلك، في المجتمعات التي تحولت إلى العسكرية، هناك ميل إلى تهميش أصوات النساء ومخاوفهن وتجاربهن من قبل 'طغيان حالة الطوارئ'.

في نهاية المطاف، ليس الإعلام إلا طريق، وعلى مستخدميه تحديد محتواه وقيمه، وفي الحالة المثلى استخدام وسائله المختلفة للتواصل من أجل الإسهام في تصوير حياة النساء تصويرًا دقيقًا في سياقات النزاع وما بعد النزاع - مع إلقاء الضوء على النطاق الكامل لأدوارهن ونقاط قوتهن بالإضافة إلى أثر النزاع على حياتهن.

القنوات الإعلامية التي تقودها النساء والمجتمعات المحلية

تعد محطة ماما إف إم (MAMA FM) الإذاعية في أوغندا، وهي إحدى المحطات الإذاعية القليلة التي تديرها نساء في العالم.⁴ ولضمان أن تتمكن

"أنا فتاة، وأنا ذاهبة إلى ميدان التحرير، وسوف أقف وحدي. وسوف أحمل لافتة... لا تظنوا أنكم باستطاعتكم أن تظنوا آمنين بعد ذلك. لا يوجد أحد منا آمن. انزل معنا وطالب بحقوقك، وحقوقي وحقوق عائلتك."

أسماء محفوظ، ناشطة مصرية

في 18 يناير/كانون الثاني 2011، تحدثت الناشطة المصرية أسماء محفوظ البالغة من العمر 26 عامًا بهذه الكلمات في فيديو تم رفعه إلى موقع يوتيوب، داعية المحتجين إلى الانضمام إليها لإسقاط حكومة حسنى مبارك الفاسدة.¹ وقد انتشر الفيديو بسرعة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وأصبح أحد شرارات الربيع العربي. في شتى أنحاء المنطقة، قاومت النساء - واللاتي عادة ما يتعرضن لأخطار شخصية شديدة - الإعلام الوطني المملوك للدولة

حين يتعرض المجتمع للتهديد

من النزاع المسلح، فإن

الأطراف المتضادة تسعى

للسيطرة على الإعلام. [...]

يعد نشر رسالة المرء في

الإعلام أمرًا بالغ الأهمية

نظرًا لأن الجمهور يقبل بوجه

عام ما يعرض في الأخبار

على أنه "الحقيقة".

بيرنيلا أهلسن، "صحافة السلام: كيف تؤثر تقارير الإعلام على الحروب والنزاعات"²

مقاطعة في أوغندا - وهي مجالات للنساء لكي يجتمعن ويستمعن ويناقشن.⁵ وتعد قناة ماما إف إم الإعلامية مثالاً على كيف يمكن للإعلام لأن يكون أداة قوية مزدوجة، حيث يقوم بنشر رسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستوى الشعبي، مع تجميع النساء لبناء وتقوية شبكات بناء السلام وصنع القرار. وبالمثل في فيجي، تستخدم الشبكة الإعلامية النسائية 'فيم لينك باسيفيك' (FemLINKPACIFIC) الحوار القائم على الإذاعة والتلفزيون لجذب النساء الريفيات والمسؤولين الحكوميين معاً لمناقشة تحديات التنمية والأمن الإنساني، وتوفر منصة عامة فريدة للنساء لكي يتبادلن أفكارهن ووجهات نظرهن مع صانعي القرار في الحكومة والجمهور على حدٍ سواء.⁶ وقد لعبت 'فيم لينك باسيفيك' دوراً رئيسياً في دعم مشاركة النساء في بناء السلام في المنطقة، وفي تقديم المعلومات لوضع وتنفيذ خطة العمل الإقليمية للمحيط الهادئ بشأن المرأة والسلام والأمن.

يجب إتاحة المعلومات للنساء والفتيات بغض النظر عن العمر أو القدرة أو الموضع ولا بد من أن تمثل تجربتهن بشكل مناسب.

النساء من المجتمعات المحلية المهمشة اللاتي لا يستطعن الوصول إلى جهاز راديو من الاستماع، فقد قمن بتنظيم 'نوادي الاستماع النسائية' في 15

التركيز على

ليبيا - حملة 'نور'

النساء في المجالات العامة والخاصة. وأذيع إعلانات إذاعية في شتى أنحاء البلاد، يشجعان الجمهور الليبي على التفكير بشأن معاملة المرأة في شهر رمضان المبارك. وأذاعت قنوات التلفزيون الوطنية أربعة إعلانات بشأن العنف المنزلي، كما أذيعت مقاطع فيديو تضم هذه الإعلانات من خلال قنوات وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الوسم #NoorLibya - وقد شوهدت هذه المقاطع في داخل ليبيا وخارجها. وقد استتدت المراحل التالية من الحملة إلى ذلك بعدة طرق، منها من خلال دعوة أعضاء المجتمع المحلي والطلاب لحضور ندوات وورش عمل ودراسات استقصائية. تمثل حملة نور نموذجاً للنشاط الشعبي القائم على الدين في مجال حقوق المرأة. وهي تبين كيف يستخدم دعاة العصر الحديث العديد من الحجج مع استكشاف وسائل جديدة وقديمة، لنشر رسائلهم إلى جمهور أوسع، ويسهمون أثناء قيامهم بهذا في التحول المجتمعي.

تسعى حملة نور، تحت قيادة منظمة صوت المرأة الليبية غير الحكومية، إلى تناول التفسيرات الخاطئة للإسلام في الثقافة الليبية لتبرير ارتكاب العنف ضد النساء. ولمواجهة هذا التشويه للدين، تستخدم الحملة تعاليم الإسلام لتبين أن الإسلام لا يسمح بأي صورة من التمييز ضد المرأة.⁷

أطلقت المرحلة الأولى من حملة نور رسمياً في 5 يوليو/تموز 2013، من خلال حملة إعلامية على مستوى البلاد بالكامل مصممة لبدء الحوار بشأن معاملة النساء في ظل الإسلام. وتزامن إطلاق الحملة بصورة مقصودة مع بداية شهر رمضان المبارك؛ وهو وقت يدعو إلى السلام والتأمل، ولكنه أيضاً الوقت الذي يتابع فيه الليبيون الوسائط الشائعة مثل الإذاعة والتلفزيون. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت ثلاث وثلاثون لافتة إعلانية في 17 مدينة في شتى أنحاء ليبيا لإلقاء الضوء على الموضوعات المختلفة بشأن أمن

فضاعة هذه الجرائم واستمرار إفلات مرتكبيها من العقاب ممّن يرتكبون أو يأمرّون أو يرضون بهذه الجرائم.

في العديد من الحالات، كان تمثيل الإعلام لهذا النوع من العنف يمثل تبسيطاً مُخلاً للفظائع المعقدة التي تحملها المدنيين الكونغوليون، وبخاصة النساء والفتيات. ولكن التغطية كانت بلا شك أداة لتقوية الضغط الدولي لطلب إنهاء أحد أخطر نزاعات القرن الحادي والعشرين، وإنهاء العنف الجنسي المتعلق بالنزاع عالمياً. أدت جهود الإعلام العالمية وحملات إنهاء العنف الجنسي في النزاع إلى تغيير في الضمير العام والإرادة السياسية.⁹ وقد أدى الاهتمام بلا شك إلى تقوية جهود اعتماد سلسلة من قرارات مجلس الأمن بشأن منع جرائم العنف الجنسي في النزاع والحماية منها والمساءلة بشأنها،¹⁰ وهو مستمر في المساعدة على استمرار الضغط على الحكومات والمحاكم الوطنية بالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية لمساءلة مرتكبي جرائم العنف الجنسي عن جرائمهم. وقد ظل الإعلام ذاته يقطاً بصفة خاصة في إلقاء الضوء على الانتهاكات الجنسية من قِبَل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مثيراً الاهتمام الدولي حين تتأخر الأمم المتحدة ذاتها في اتخاذ إجراء.

وقد اكتسبت القصص الإيجابية التي تتجاوز حدود تصوير النساء في صورة ضحايا النزاع إلى فحص وإلقاء الضوء على أدوارهن المختلفة في بناء السلام، زخماً. على سبيل المثال، يروي الفيلم الوثائقي الحائز على جوائز والذي أنتج عام 2008، صلّ لكي يعود الشيطان إلى الجحيم قصة النساء الليبيريات اللاتي انتصرن على نظام الرئيس السابق تشارلز تايلور في وسط الحروب الأهلية الوحشية في البلاد، وغنم السلام الذي لم يكن يُتصور تحقيقه. مثل تلك القصص، التي تعبر عن قدرات النساء وروحهن وخصائصهن القيادية، يمكن أن تكون ذات قيمة في رفع الوعي واستثارة التغيير السلوكي الذي تشتد الحاجة إليه في المجتمعات الأبوية التقليدية بل وعلى المسرح الدولي.

إلا أن مثل هذا التصوير للمرأة يعد نادراً، وهناك عدد كبير من القصص التي لم ترَ بعد. وجد تحليل أجراه مشروع رصد الإعلام العالمي (WACC)¹¹ في 15 من بلدان النزاع وما بعد النزاع أن القصص المعروضة في وسائل الإعلام بشأن الموضوعات المتعلقة بالسلام والأمن، لم تتناول المرأة إلا في

+

"الإعلام له دورٌ بناء

ينبغي أن يقوم به في

المجتمع. اليوم، تمثل

القنوات الإخبارية

وحتى بعض الجرائد

لسان حال بعض

القضايا الاجتماعية،

مما يساعدنا على تقدير

حقائق الحياة."

مجبية على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني
لأغراض الدراسة العالمية، تعمل في أفغانستان

التحقيقات الصحفية - رواية القصص التي لا بد من روايتها

هناك صور عديدة من التحقيقات الصحفية التي يمكن أن تمثل أدوات قوية في إظهار القضايا التي كانت حتى الآن خفية للجمهور ككل، والمساعدة في كسر المحظور. على سبيل المثال، هناك عدد من الأفلام الوثائقية التي قدمت نظرة عن كثر لأثر الحرب عن النساء. في عام 2006، سافرت المخرجة ليزا جاكسون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء مقابلات مع الناجيات من العنف الجنسي المتعلق بالنزاع. وقد حاز فيلمها الوثائقي "الصمت الأكبر" (*The Greatest Silence*) على الإشادة الدولية في وقت كان العنف الجنسي في النزاع يتلقى اهتماماً ضعيفاً في الإعلام التقليدي.⁸ وفي السنوات الأخيرة، ألفت وسائل الإعلام حول العالم الضوء على الاغتصاب كسلاح يستخدم في الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها، مبيّنة كلاً من

"أؤمن أن إظهار العنف
الجنسي ضد النساء في
النزاع [...] يمكن أن يؤثر
على السياسة العامة،
و[يساعد في] تغيير الحوار
بشأن العنف ضد النساء."

جينيث بيدويا ليما، صحفية، مقابلة عن طريق الفيديو مع هيئة
الأمم المتحدة للمرأة، 2015

'الجدارة الإخبارية' لقضية معينة على ما إذا كانت قد تلقت دعماً شفهياً من شخص مؤثر أو جماعة مؤثرة. وعادة ما تصبح التغطية الإعلامية التي تلي ذلك حدثاً ضخماً ذا تكاليف باهظة. وفي الوقت ذاته، غالباً ما تكون النساء على الخط الأمامي، اللاتي يشاركن بالفعل في المفاوضات الإنسانية، ويواجهن القتال ويحمين الأبرياء، خفيات في الإعلام وتتوارى أصواتهن في مواجهة أثره المشاهير والمشهد السياسي.

في الأعوام التي تلت اعتماد القرار 1325، كان هناك تغيير كبير في مجريات الأمور بالنسبة لقدرة النساء على تمثيل أنفسهن وقضاياهن في الإعلام، سواء من خلال الوسائط التقليدية والأقل إدماجاً للاعتبارات الجنسانية مثل التلفزيون والإذاعة والصحافة - والتي تمثل جزءاً من صناعة منظمة ومملوكة للجهات الفاعلة سواء من القطاع العام أو الخاص - أو المنصات الأحدث والأكثر إتاحة مثل مختلف صور وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الهواتف المحمولة.

في هذا السياق، يمكن أن تلعب القنوات الإعلامية التي تقودها النساء أو المجتمعات المحلية دوراً هاماً في توسعة وجهات النظر وتعميق تحليل القضايا المنظورة في النقاشات المجتمعية. كما يمكنها أن تكون شديدة الأهمية في زيادة إتاحة المعلومات الأساسية للفئات المهمشة أو التي يصعب الوصول إليها.

المخاطر المرتبطة بالإعلام اليوم

تقنيات الإعلام الحديثة ليست دائماً في صف حقوق المرأة. في عالم اليوم المتصل بصورة مكثفة، يمكن لأي شخص (ذكراً أو أنثى) أن يدير حملته الإعلامية، وأن ينشر أفكاره من خلال استخدام شبكة الإنترنت أو تكنولوجيات الهواتف المحمولة. على سبيل المثال، يمكن أن تشجع الرسائل على العنف ضد المرأة وعلى الرجوع في حقوق المرأة. تستخدم الجماعات المتطرفة شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بصورة متزايدة - وتطور طرقاً لاستخدامها بصفة مستمرة - لنشر رسائلها المليئة بالعنف والكراهية، ولملء صفوفها بالمجندين الجدد. كما أدى توسع إتاحة شبكة الإنترنت واستخدامها إلى تمكين ظهور التحرش عبر الإنترنت؛ حيث يمكن لأي شخص، بضغطة زر، أن يهدد امرأة، وأفراد أسرتها، بالعنف أو الاعتداء الجنسي أو القتل، وكثيراً ما يتم ذلك دون الإفصاح عن هويته.

+ بغض النظر عن الموضوع، أظهرت أربع في المائة فقط من هذه القصص المرأة في دور قيادي في بلدان النزاع وما بعد النزاع.

13 في المائة منها، وكانت النساء شخصيات محورية في 6 في المائة فقط من الحالات. وبغض النظر عن الموضوع، أظهرت أربع في المائة فقط من هذه القصص المرأة في دور قيادي في بلدان النزاع وما بعد النزاع واثنان في المائة فقط أبرزت المساواة بين الجنسين أو قضايا انعدام المساواة، في حين لم تقم أي قصة بذلك في أوغندا أو جنوب السودان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية. بلغ إظهار النساء كزعيمات قمتن في مالي (20 في المائة من القصص) بينما لم يوجد مطلقاً في نيبال وفلسطين. كما وجد التحليل أن احتمال تعريف المرأة كضحية في القصة يبلغ ضعف احتمال ذلك للرجل، وكان ذكر تجارب النساء مقتصرًا إلى حد كبير على القصص التي تغطي إتاحة الدعم النفسي للنساء في النزاع أو ما بعد النزاع أو في بيئات اللاجئين، أو القصص التي تتحدث عن العنف الجنسي.

على المستوى العالمي، عادة ما يمتلك الإعلام القدرة على جعل إحدى القصص مثيرة وأخرى غير مرئية. ويمكن أن يعتمد المعيار الذي يحدد

+ في الأعوام التي تلت اعتماد القرار 1325، كان هناك تغيير كبير في مجريات الأمور بالنسبة لقدرة النساء على تمثيل أنفسهن وقضاياهن في الإعلام.

ومن الأمور الأخرى التي تدعو للقلق تزايد المخاطر التي تواجه الاستقلال الصحفي والأمن الجسدي للعاملين في مجال الإعلام، وبخاصة في بيئات الأزمات والبيئات المتضررة من النزاع.

الأكثر من الصحفيات المقتولات في العراق (13) في حين كان العدد الأكبر من الصحفيين المقتولين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة (153)، تعقبهما سوريا (79). وتبلغ النسبة الصادمة للصحفيين الذين تم اغتيالهم 70 في المائة من الصحفيات المقتولات و62 في المائة من الصحفيين المقتولين، في حين قتل الباقون من جراء تبادل إطلاق نيران أو نتيجة مهام خطيرة. والأسوأ من ذلك، أن 53 في المائة من مرتكبي جرائم قتل الصحفيات في بيئات النزاع يتمتعون بالحصانة أو الحصانة الجزئية.

أطلقت حملة "استعيدوا التكنولوجيا" التابعة لجمعية الاتصالات التقدمية منصة على شبكة الإنترنت تقوم بتجميع التقارير عن التهديدات الموجودة على الشبكة، والتحرش وخطاب الكراهية ضد المرأة في البوسنة والهرسك وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ومقدونيا والمكسيك وباكستان والفلبين، لكي تبين أن هذه الحوادث ليست منعزلة ولا شاذة، ولكي تدعو إلى الإقرار باستخدام التكنولوجيا الذي يزيد من العنف القائم على نوع الجنس على المستويات المحلية والوطنية والدولية.¹⁴

ومن الأمور الأخرى التي تدعو للقلق تزايد المخاطر التي تواجه الاستقلال الصحفي والأمن الجسدي للعاملين في مجال الإعلام، وبخاصة في بيئات الأزمات والبيئات المتضررة من النزاع. يضع الصحفيون والمصورون الصحفيون ومراقبو حقوق الإنسان، الذين يسعون لإعداد التقارير بشأن النزاع، أنفسهم في أخطار كبيرة وعادة ما يجدون تحركاتهم مراقبة فيما يحاولون نشر الحقيقة عن الحرب أمام الجماهير. تظهر البيانات التي نشرتها لجنة حماية الصحفيين في 2015 أنه منذ عام 2000، قتل 446 صحفي نتيجة أنشطة صحفية في بلدان النزاع وما بعد النزاع¹⁵ ورغم أن الرجال يهيمنون على مهنة الصحافة في بيئات النزاع، إلا أن المخاطر أكثر بالنسبة للنساء: 64 في المائة من الصحفيات المقتولات في شتى أنحاء العالم قُتلن في بلدان النزاع، بالمقارنة بنسبة 54 في المائة بالنسبة للرجال. كان العدد

نقل التقدم إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

ينبغي على وسائل الإعلام:

- ✓ الالتزام بتصوير النساء والرجال بصورة دقيقة في جميع أدوارهم المتباينة في بيئات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك كوسطاء في منع النزاع وصنع السلام وبناء السلام.
- ✓ زيادة تمثيل المرأة وصوتها في غرف الأخبار، وفي أدوار صنع القرار والقيادة.
- ✓ رصد المحتوى الإعلامي، بما في ذلك المعلومات التي قد تؤدي أو تصبغ ضحايا العنف الجنسي في النزاع، وأخذ تدابير الحماية الخاصة في الاعتبار عند تغطية القصص المتعلقة بالنساء والأطفال.
- ✓ إنشاء مدونة سلوك للعاملين في مجال الإعلام يضعون مسودتها بأنفسهم لكي تكون بمثابة توجيهات فيما يتعلق بالقضايا الحساسة.

ينبغي على الدول الأعضاء:

- ✓ دعم مبادرات زيادة التدريب بشأن إعداد التقارير المراعي للاعتبارات الجنسانية وكيفية استخدام وإنتاج وتوزيع المواد الإعلامية، مع الأخذ في الاعتبار محدودية إتاحة الأصول وتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدى بعض النساء والقيود المفروضة على حركتهن.
- ✓ حماية سمعة الصحفيات والصحفيين والمدافعات والمدافعين عن حقوق

ينبغي على جميع الجهات الفاعلة:

- ✓ دعم مبادرات زيادة التدريب بشأن إعداد التقارير المراعي للاعتبارات الجنسانية وكيفية استخدام وإنتاج وتوزيع المواد الإعلامية، مع الأخذ في الاعتبار محدودية إتاحة الأصول وتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدى بعض النساء والقيود المفروضة على حركتهن.

الإنسان وحياتهم، حال تعرضها للتهديد، عن طريق تقوية الأطر القانونية وتوفير الأمن ومجابهة إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب.

✓ وضع وإنفاذ القوانين والآليات لمنع التحرش والتهديد وخطاب الكراهية المنشور على الإنترنت والمنصات المحمولة، والتحقيق فيه، والمعاقبة عليه.

✓ تعيين المزيد من النساء في الهياكل الإعلامية المملوكة للدولة، وتخصيص التمويل لزيادة مشاركة النساء وقيادتهن في المبادرات الإعلامية، والتي تشمل إذاعات المجتمع المحلي، في السياقات الهشة في النزاع وما بعد النزاع.

المراجع

- Sorrentino et al., *Grace under fire* (Oley, PA: Bullfrog Films, 2011).
9. على سبيل المثال، أعطت الدعوة السياسية والإعلامية رفيعة المستوى، التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالنزاع، وحملة 'أوقفوا الاغتصاب الآن' التابعة لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع قوة دافعة لهذه النقطة النوعية من خلال جذب اهتمام صانعي السياسات والإعلام العالمي. انظر، Eleanor O'Gorman, "Review of UN Action Against Sexual Violence in Conflict 2007-2012 - Final Report" ((Cambridge, UK, January 2013).
10. "القرار 1820 (2008)" UN Doc. S/RES/1820 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 19 يونيو/حزيران 2008)، القرار 1960 (2010)، "UN Doc. S/RES/1960 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 16 ديسمبر/كانون الأول 2013)، القرار 2106 (2013)، "UN Doc. S/2014/2106 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 24 يونيو/حزيران 2013).
11. Sarah Macharia, "Women Peace and Security Media Monitoring" (World Association for Christian Communication, June 12, 2015).
12. "تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، الصين 15-4 سبتمبر/أيلول 1995)،" UN Doc. A/CONF.177/20/Rev.1 (الأمم المتحدة، 1996).
13. أثناء السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية في سريلانكا، كانت هذه الممارسات تستخدم عادة. انظر، Charles Petrie, "Report of the Secretary-General's Internal Review Panel on United Nations Actions in Sri Lanka," November 2012.
14. "Take Back The Tech! Map It. End It.," Take Back the Tech, accessed July 8, 2015, <https://www.takebackthetech.net/mapit/main>.
15. البيانات مستمدة من: <https://cpj.org/killed/2015/>. بالنسبة للتحليل، يتضمن هذا البلدان أو الأقاليم التي عملت فيها بعثة تابعة للأمم المتحدة سواء سياسية أو لبناء السلام أو لحفظ السلام أثناء عام 2014، أو التي اجتمع بشأنها مجلس الأمن والتي نظر فيها المجلس في اجتماع رسمي أثناء الفترة ما بين 1 يناير/كانون الثاني 2014 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، أو البلدان أو الأقاليم التي تلقت تمويلاً للبرامج من صندوق بناء السلام في عام 2014.
1. Courtney Radsch, "Women, Cyberactivism, & the Arab Spring," Muftah, December 10, 2012, <http://muftah.org/women-cyberactivism-the-arab-spring>.
2. Pernilla Ahlsén, "Peace Journalism: How Media Reporting Affects Wars and Conflicts" (Kvinna till Kvinna, October 3, 2013).
3. لأغراض الدراسة العالمية، يتم تفسير مصطلح 'الإعلام' بمعناه الواسع، والذي يشمل كل من الأوساط التقليدية مثل الطباعة والتلفزيون والراديو، والتي تمثل جزءاً من الصناعة وهي مملوكة للجمهور أو للقطاع الخاص، كما يشمل صوراً جديدة وأكثر إتاحة من الإعلام مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي والمجلات المنشورة على شبكة الإنترنت، والمدونات المرئية والمكتوبة.
4. Hilary Heuler, "Uganda's Mama FM Gives Women a Chance to Be Heard," VOA, June 19, 2014, <http://www.voanews.com/content/ugandas-mama-fm-gives-women-a-chance-to-be-heard/1940619.html>.
5. "Uganda Media Women Association (UMWA) - Community Radio" تم الدخول إلى الموقع في 22 يونيو/حزيران، http://interconnection.org/umwa/community_radio.html.
6. "FemLINKPACIFIC Program Strategy" تم الدخول إلى الموقع في 11 سبتمبر/أيلول، 2015، <http://www.femlinkpacific.org/fj/index.php/en/what-we-do/program-strategy>.
7. "The Noor Campaign: Shedding Light on Women's Security Concerns in Libya" (The Voice of Libyan Women, 2014).
8. Natalie Hanman, "I Urge You to Watch The Greatest Silence," The Guardian, March 20, 2008, <http://www.theguardian.com/film/filmblog/2008/mar/20/congoswaronwomen>. أتبع ذلك أفلام وثائقية أخرى ركزت على تجارب النساء المتعلقة بالعنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك Femke van Velzen, Ilse van Velzen, and If... Productions., *Fighting the silence sexual violence against women in Congo* (Amsterdam: IF Productions, 2007). Dearbhla Glynn, *War on Women* (IRIN Films, 2007). Obinna Anyadike & Charlotte Cans, 2014), and Bruno.

نقاط بارزة من قرارات مجلس الأمن

+ القرار 1888

يعرب عن نيته أن يستغل فرص الزيارات الميدانية الدورية لمناطق النزاع بشكل أفضل، بتنظيم اجتماعات لتبادل الرأي مع النساء المحليات والمنظمات النسائية المحلية في الميدان

2010

2009

+ القرار 1960

يؤكد أنه يجب على البعثات، لكي تضطلع بولاياتها، أن تتواصل مع المجتمعات المحلية على نحو فعال؛ ويشجع الأمين العام على تحسين قدراتها على القيام بذلك

+ القرار 2106

يشدد على الأدوار الهامة التي يمكن أن تضطلع بها شبكات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في تعزيز الحماية المجتمعية من العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاعات وتقديم الدعم إلى ضحاياه من أجل اللجوء إلى القضاء وجبر الضرر

2013

+ القرار 2122

يشجع الدول الأعضاء على إنشاء آليات تمويل تركز لدعم عمل المنظمات التي تساند عملية تطوير القيادات النسائية وتسعى إلى كفاءة مشاركتها بصورة كاملة على جميع مستويات عملية صنع القرارات المتعلقة بتنفيذ القرار 1325 (2000) ولتعزيز قدرات تلك المنظمات بطرق منها، زيادة التبرعات للمجتمع المدني المحلي

المدني، وتعليقاته، ومدخلاته، وخبراته وتجاربه من الأمور الحاسمة بالنسبة لنتائج وتوصيات هذه الدراسة - ومن المهم استغلال جميع الفرص لاستمرار الدعوة لسماح هذه الأصوات في دوائر صنع السياسات - سواء كانت في نيويورك أو أديس أبابا أو لندن أو موسكو.

تم الاحتفال مؤخرًا بالذكرى المئوية للرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية في لاهاي، حيث اجتمع صانعو السلام من الرجال والنساء من أكثر من 80 بلدًا دعماً لهدف مشترك: السلام المستدام.² وركزت العديد من المناقشات في لاهاي على التنفيذ الفعال للقرار 1325. على وجه الخصوص: الحاجة لأن تضع الدول حقوق الإنسان والمساواة ونزع السلاح والسلام في محور السياسة الخارجية؛ والحاجة لأن تقوم الأمم المتحدة بعمليات التحول للديمقراطية وتنفيذ الالتزامات بموجب الميثاق، بما في ذلك إنهاء الاختيار السري والحصري للأمن العام؛ وأهمية الإقرار بالأمن الإنساني باعتبارها أمرًا أساسيًا بالنسبة للأمن العالمي؛ والحاجة إلى إنهاء الاعتماد على النهج القائم على المشروعات في تنفيذ القرار 1325، والذي يضع أولويات الجهات المانحة قبل أولويات الساعين لضمان تنفيذ حقيقي ومستدام في الميدان.

قدرة الحركات الاجتماعية من القاعدة إلى القمة

في شتى أنحاء العالم، من غواتيمالا سيتي إلى كاثماندو، إلى كامبالا، برهنت منظمات المجتمع المدني على قدرة الحركات الاجتماعية على إحداث التغيير الحقيقي من القاعدة إلى القمة. يمكن للحركات الاجتماعية التقدمية أن تفعل المزيد لإحداث تغيير حقيقي في حياة الرجال والنساء والفتيات مما يمكن أن تفعله الدول والمؤسسات متعددة الأطراف وحدها، بدءًا من الضغط لدى أعلى هيئة مسؤولة عن السلام والأمن للاستماع إلى أصوات النساء، إلى الحشد عالميًا لتوقيع معاهدة لحظر تجار الأسلحة، أو محليًا لإنهاء العنف ضد النساء.

ويُستمد هذا الأثر الفريد، جزئيًا، من حقيقة أن العديد من منظمات المجتمع المدني قريبة من القاعدة الشعبية. ولا بد للمرء أن يقر بقدرة هذه المنظمات على تشكيل جداول الأعمال العامة والحكومية وإنشاء الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات. أظهرت الأبحاث التي أجرتها المنظمة العالمية للجنس النسائي

في عام 1915، وفي وسط الدمار الناتج عن الحرب العالمية الأولى، اجتمعت أكثر من 1,000 امرأة من 12 بلدًا مختلفًا في لاهاي، هولندا للاحتجاج على فظائع الحرب، والمناقشة بشأن كيفية إنقاذها ومنع العنف والنزاع في المستقبل.¹ وقد زرع الاجتماع بذرة المنظمة الجديدة: الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية. كما شكل أحد أصول الحركة الاجتماعية التي قامت في نهاية الأمر، مع تنامي الأصوات المؤيدة، بالدفع للإقرار بدور المرأة في السلام والأمن والتي توجت بقرار مجلس الأمن رقم 1325 بعد ذلك بنحو 85 عامًا.

لعب المجتمع المدني دورًا قويًا في الضغط لاعتماد القرار 1325 وأسهم في صياغته - وربما لا يوجد أي جدول أعمال دولي آخر وضع المجتمع المدني بشدة في محوره. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى المساهمات المحورية للمنظمات النسائية في منع النزاع، وصنع السلام وفي الخطوط الأمامية للتعافي بعد النزاع، حين لا تكون الدولة ومجتمع المانحين قد قاموا بدورهم بعد.

وبالفعل، هذا هو السبب الذي جعل الاستعدادات لهذه الدراسة تركز على المشاورات مع المجتمع المدني النسائي، بما في ذلك الاجتماعات المخصصة في جميع المناطق على مستوى العالم. وقد قام فريق رفيع المستوى، يتألف من معظم أصوات المجتمع المدني، بدعم العمل من أجل الدراسة العالمية. كما عملت الأمانة مع المنظمات غير الحكومية الشريكة لإجراء دراسة استقصائية لمنظمات المجتمع المدني في شتى أنحاء العالم، ولإستضافة منصة على موقع إلكتروني لتلقي مساهمات المجتمع المدني بشأن التوصيات. كان دعم المجتمع

+ "لدينا القدرة على إيقاف

الحرب وإصلاح أوضاع

عالمنا المقلوب رأسًا على

عقب."

ليما غبوي، حائزة على جائزة نوبل

+ ينبغي على المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، أن يلعب دورًا بارزًا في وضع جميع البرامج التي تنفذها الأمم المتحدة، وينبغي أن ينظر إليه بجديّة كشريك من قبل الهيئات المختلفة.

مجبية على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني
لأغراض الدراسة العالمية، مقرها في هولندا، وتعمل
في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تحققت نتائج ملحوظة من قبل تحالفات من المنظمات تمتد عبر جميع
الحركات الاجتماعية، مثل الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية. وبالمثل،
لعبت التحالفات الإقليمية دورًا محوريًا في الحشد من أجل السلام. على سبيل
المثال، في البلقان، استخدمت منظمات تشمل جماعة الضغط النسائية الإقليمية
وجماعة الضغط النسائية الإقليمية من أجل السلام والأمن والعدالة في جنوب
شرق أوروبا بنجاح لغة القرار 1325 لربط الأمن الإنساني بالأمن الإقليمي،
في قضايا تتراوح ما بين التنمية والإصلاح الدستوري.¹¹ وهناك عمل آخر
يتم للتصدي للعنف ضد المرأة. في دراستهما التاريخية التي نُشرت عام
2012، درست مالا هتون وس. لوريل ويلدون 70 بلدًا على مدار أربعة
عقود لاختبار أكثر الطرق فعالية لخفض تعرض النساء للعنف.¹² وتحليل
أثر المتغيرات المختلفة على قيم 'مؤشر استجابة الحكومة للعنف ضد المرأة'،

ومنظمة أكشن أيد (Action Aid) في خمس من البلدان الهشة والمتضررة
من النزاع الدور الحيوي الذي تلعبه منظمات حقوق المرأة على المستوى
الشعبي في تخفيف النزاع وبناء السلام، من إنشاء مدارس وعيادات صحية
سرية في أفغانستان، إلى الإسهام في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في
سيراليون.³ وكما يذكر أحد التقارير "الناشطات والقائمت بالتنظيم على
المستوى الشعبي في أفغانستان أو نيبال أو ليبيريا أو الصومال هنّ أكثر الناس
دراية بشعباء المشهد الثقافي والسياسي لديهن. فهن على دراية بالقضايا الأكثر
أهمية."⁴

ولكن، بعد 15 عامًا من اعتماد القرار 1325، لازلنا نفتقر إلى الأنظمة
الفعالة للمشاركة المنتظمة والتشاور المنتظم مع مثل هذه الجماعات النسائية
لضمان تقديم الدعم لمعارفهم وخبراتهم وقدراتهم وأن تزوّد هذه المعارف
والخبرات والقدرات صنع السياسات على المستوى الوطني والإقليمي
والعالمي بالمعلومات.

وحيثما تحقق التقدم والتحول على نطاق واسع، عادة ما كان يُعزى العامل
الأساسي في النجاح إلى التعاون والعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني
الأخرى، باستخدام دور المجتمع المدني كأداة للرقابة والرصد المستقل.⁵
لذلك يعد المزيد من التعاون والدعم أمرًا أساسيًا للمنظمات الشعبية وبخاصة
تلك التي تستهدف النساء اللاتي تعرضن للتمييز متعدد الجوانب، بما في ذلك
التمييز على أساس العمر والتوجه الجنسي والانتماء إلى الشعوب الأصلية
والإعاقة.

كما أن قدرة منظمات المجتمع المدني على تشكيل جدول الأعمال العام
والحكومي وإنشاء الإرادة السياسية للعمل تُعدّ من الأمور الأساسية.⁶ تلعب
المنظمات والحركات النسائية دورًا حاسمًا في المساءلة ورصد الإجراءات
الحكومية ومساءلة الحكومة عن التزاماتها بشأن المرأة، بما في ذلك ما يخص
السلام والأمن.⁷ وتشمل الأمثلة على هذا الدور مشروع رصد القرار 1325
الذي تنفذه الشبكة العالمية لصانعات السلام؛⁸ ووضع خرائط المرأة والسلام
والأمن في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يقوم به فريق المنظمات
غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن؛⁹ وبارومتر كوردايد
لأمن النساء المحليات.¹⁰

وجدنا أن حشد الحركات النسائية القوية المستقلة كان المتغير الذي له أعظم الأثر بشكل متسق.

الدراسة الاستقصائية العالمية للمجتمع المدني

استعداداً لهذه الدراسة، أجريت دراسة استقصائية عالمية بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وتوفر نتائجها - التي تستند إلى 317 إجابة تم جمعها من المنظمات النشطة في 71 بلدًا مختلفًا؛ و17 مناقشة من مناقشات جماعات التركيز التي عقدت في 16 بلدًا تشمل أكثر من 200 مشاركة؛ ومؤتمر واحد لخبراء القرار 1325¹³ - قدرًا كبيرًا من البيانات الكمية والنوعية التي تبين كلاً من الأثر الإيجابي بالإضافة إلى الفجوات والتحديات.¹⁴

وعند التفكير في الكيفية التي تغير بها عملهم منذ عام 2000، أشار العديد من المجيبين من المجتمع المدني إلى أن القرار 1325 كان بالغ الأهمية في تقوية الجهود النسائية بشأن نطاق عريض من القضايا المتعلقة بالسلام والأمن. كما أن القرار كان بمثابة أداة لوضع الإطار ومصدر للشرعية للمطالبة بإجراءات من قبل الحكومات والمجتمع الدولي، مما أدى إلى وضع المعايير العالمية بما في ذلك من خلال مجالات مثل العنف الجنسي في النزاع.

ولكن، أغلبية المجيبين قاموا بتقييم القرار 1325 على أنه 'فعال بدرجة متوسطة' نظرًا لأن إمكانياته التحويلية لم تتحقق.¹⁵ في الزيارات الميدانية والمشاورات، عبرت منظمات عديدة عن قلقها بشأن عدم ترجمة المكاسب التي تحققت على المستويات المعيارية إلى الأثر المطلوب على الأرض. ولم يُستشعر التغيير في المجتمعات المحلية، بما في ذلك تلك الأكثر تضررًا من

التركيز على

بناء التحالفات - التعلم من الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية

ظهر تأثير التحالفات القوية وأهمية العمل معًا من خلال عمل الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ونتائجها. منذ إطلاقها في 1992، ظلت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية صوت المجتمع المدني في الساحة الدبلوماسية، تتنازل لإحداث التغييرات في سياسات الحكم وممارساته بشأن التصدي للمعاناة التي تسببها الألغام الأرضية. تشمل الحملة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، بالإضافة إلى بعض الأفراد المخلصين عبر العديد من التخصصات التي تشمل حقوق الإنسان والتنمية وقضايا اللاجئين والإغاثة الطبية والإنسانية. وقد نمت الحملة، منذ إطلاقها، لتصبح شبكة لها أعضاء نشطون فيما يقرب من 100 بلد جميعهم يعملون لتخليص العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ولدعم الناجين من الألغام الأرضية في عيش حياة مُرضية.

حصلت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، ومنسقتها المؤسسة جودي ويليامز، على جائزة نوبل للسلام لعام 1997 تقديرًا لجهودها في عقد معاهدة حظر الألغام (معاهدة أوتاوا). ويعتبر توقيع هذه المعاهدة (والتي تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها وتخزينها ونقلها) أكبر نجاح للحملة. وقد أنشأت ويليامز، بالاشتراك مع خمس نساء حائزات على جائزة نوبل، مبادرة نساء نوبل في عام 2006 وهي نشطة أيضًا حاليًا في حملة إيقاف الروبوتات القتال، وهي تحالف دولي يعمل لحظر الأسلحة المستقلة.

للمرأة على سبيل المثال، بصفة متزايدة، أهدافاً للعنف، حيث يواجهن مخاطر معينة يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بصورة عاجلة. وقد توسعت مثل هذه المخاطر بصورة كبيرة عبر العالم في 2015، ولكن التدابير الأمنية للحفاظ على سلامة المدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة لا تزال متأخرة.¹⁷ حددت المنظمات التي تعمل في سياق النزاع المستمر، بما في ذلك التي تعمل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انعدام الأمن والتحول للعسكرة من بين التحديات الرئيسية التي واجهتها.

رغم أن الظروف الأمنية قد تسوء بسبب النزاع، إلا أن هذه الظروف تأتي على خلفية تحول عالمي نحو تقلص المجال المدني. أظهر تقرير صدر مؤخراً أنه في عام 2014 كانت الديمقراطية في تراجع بينما كانت انتهاكات الحق في التجمع الحر في تزايد في أكثر من 96 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددهم 193 دولة.¹⁹ تشمل الأساليب المستخدمة لإغلاق المجال

لابد من الإقرار بقيمة

المساهمات المدنية، وبناء

قدرات الأصوات المهمشة

و ضمان مكان على الطاولة

للجهات الفاعلة من

المجتمع المدني، وحماية

أنشطتها."

زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي
لحقوق الإنسان¹⁸

"نريد فرصة لكي نتخذ

قرارات بشأن الخدمات

التي نتلقاها."

مقاتلة سابقة،

زيارة الدراسة العالمية إلى نيبال

النزاع. في بعض البيئات، استمر إغفال بعض الأولويات والاحتياجات التي قدمتها المرأة، مثل توليد الدخل وفرص السبل المعيشية، في المشروعات والبرامج حتى حين عبّرت عنها النساء أنفسهن بقوة.

ومن ناحية القيود بشكل أعم، كانت العقبات الثلاث التي تحد من فعالية عمل المجتمع المدني والتي حددها المحييون على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني هي:

- قلة الموارد (والتي سيتم شرحها بمزيد من التفصيل في الفصل 13: تمويل المرأة والسلام والأمن)؛
- الفجوات بين السياسات الدولية وبين الحقائق المحلية؛
- انعدام الثقة بين الحكومات وبين المجتمع المدني.

التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في الأزمات والبيئات المتضررة من النزاع

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً دائماً للنمو، ويشمل ذلك تقديم الخدمات بصورة مباشرة، على الجبهات الأمامية للنزاع والكوارث - وعادة من خلال مخاطر وتضحيات كبيرة. فقد أصبحت المدافعات عن حقوق الإنسان

المدني وجدوا أنفسهم خارج المفاوضات الرئيسية، ولم يتم أخذ تحليلاتهم ولا بياناتهم في الاعتبار بنفس الجدية التي تؤخذ بها المدخلات من المصادر 'الرسمية'.

وارتباطاً بذلك، عبر المشاركون في مؤتمر 'قدرة النساء على وقف الحرب' الذي نظّمته الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، أيضاً عن الإحباط من طبيعة مشاركتهم مع النظام متعدد الأطراف، حيث شعروا بأنهم يعاملون بتعالٍ أو بطريقة رمزية.²⁰ ولكن على الرغم من انعدام الثقة، فإن هذه الجماعات استمرت باتساق في التعبير عن رغبتها في التعاون مع الحكومات ومع المجتمع الدولي - أجابت 69 في المائة من الجماعات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني بأنها عملت في السابق مع حكوماتها ووزاراتها الوطنية بطريقة ما²¹ - على الرغم من تأكيدهم أنهم في حاجة أيضاً إلى الحفاظ على صوتٍ مستقل أثناء قيامهم بذلك.

المدني تمرير قوانين مقيدة واستهداف منظمات بعينها من منظمات المجتمع المدني من خلال مراهمة مقارها وتجميد أرصدها البنكية أو شطب تسجيلها. يمكن استغلال الاستخدام الاستراتيجي لآليات مثل الاستعراض الدوري الشامل والإسهامات المقدمة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وبخاصة السيداو، لإلقاء الضوء على الإجراءات القمعية من قبل الحكومات لإسكات المجتمع المدني، مما يتيح قدرًا أكبر من التمحيص والاستجابة السياسية (يصف الفصل رقم 12 بمزيد من التفصيل دور مثل هذه الآليات الخاصة بحقوق الإنسان).

يمثل انعدام الثقة بين الحكومات وبين المجتمع المدني تحديًا آخر أثر بالسلب على تحليل الاحتياجات والأولويات؛ وتشكيل السياسات والاستراتيجيات؛ ودعم تنفيذها. على الرغم من الإقرار بان عمليات السلام الأكثر شمولاً تؤدي إلى دعم أقوى لنتائج بناء السلام وإلى استدامتها، إلا أن نشطاء المجتمع

التركيز على

المجتمع المدني ليس صوتًا واحدًا

أبدأ صوتًا واحدًا. إن تباين وجهات النظر أمرٌ حاسم في تمثيل الأشخاص المختلفين، والمصالح والخبرات المختلفة، ولكنه قد يمثل تحديًا أيضًا. في بيئات النزاع وما بعد النزاع، على وجه الخصوص، قد يكون المجتمع المدني منقسمًا، أو هشًا أو في بعض الأحيان واقعًا تحت سيطرة النخبة أو الشنتات²² في الواقع، في السنوات الأخيرة، أثبتت بعض الجماعات التي تعارض حقوقًا ممنوحة بالفعل في الأطر القانونية الدولية فعاليتها في الحشد هي الأخرى، وزادت من مخاطر انحسار هذه الحقوق الراسخة.

"داخل منظمات المجتمع المدني، علينا توخي الحذر من وضع جميع النساء في فئة واحدة. فكثير من النساء منقسمات عبر الأيديولوجيات السياسية. ولكن، عند انقسام النساء، يُفقد في بعض الأحيان الكفاح الأسمى من أجل الحقوق."

مشاركة في مشاورات المجتمع المدني الإقليمية في نيبال لصالح الدراسة العالمية

رغم أن التحالفات أو الحركات الاجتماعية قد تتحدث بصوت واحد بشأن قضايا محددة، إلا أن المجتمع المدني في حد ذاته وفي داخله، يكاد لا يكون

وأولوياتهن. ولكن، هذا التفاعل الذي يحدث مرة واحدة سنويًا، رغم فائدته، غير كافٍ على الإطلاق. وبدلاً من ذلك، ينبغي البدء في منتديات منتظمة للتفاعل على نحو أفضل، واستقاء التعليقات والمشاورات بين القيادة العليا في بعثات عمليات السلام وبين الزعيمات النسائيات وجماعات المجتمع المدني.

القضايا الناشئة النظامية

ألفت الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني ومناقشات جماعات التركيز، الضوء على كل من القضايا الناشئة النظامية التي تؤثر على عمل المنظمات النسائية والنشطاء في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك العسكرة وانعدام المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. أقرت غالبية المجيبات بالتهديدات والتحديات التي تواجه عملهم والتي تسببها زيادة التطرف العنيف، والذي عادة ما يوصف متصلاً بقضايا الإرهاب ومكافحة الإرهاب.²⁵ كما جاءت تقنيات الحرب الجديدة وأثرها على المرأة في ترتيب مرتفع كقضية ناشئة.

يبين الرسمان البيانيان أدناه نطاق الإجابات على أسئلة الدراسة الاستقصائية: 'ما هي القضايا العالمية الناشئة التي أثرت على عملك في مجال المرأة والسلام والأمن؟'²⁶

من الجدير بالذكر أن العديد من نفس الاحتياجات المتعلقة بتنظيم النساء من أجل السلام والتي حددها تقييم الخبراء المستقلين الذي قاده إليزابيث ريهن وإيلين جونسون سيرليف في 2002 لا تزال صحيحة حتى يومنا هذا، وهي الأمان والموارد والمجال السياسي وإتاحة الوصول إلى صنّاع القرار.²⁷ ويشير هذا إلى عقبات وفجوات ذات طابع نظمي- مثل الأمور الراسخة والسائدة المتمثلة في الإقصاء الاجتماعي وانعدام المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة - بالإضافة إلى عدم التناظر بين خطاب الالتزام السياسي وبين تخصيص الموارد اللازمة والأثر الفعلي على الأرض.

لكي تتحقق الإمكانية التحويلية للقرار 1325، أكدت أغلبية جماعات المجتمع المدني على الحاجة الملحة لإعادة ترتيب أولويات عناصر منع النزاع في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ودعت مرارًا وتكرارًا إلى استراتيجيات متكاملة طويلة الأمد تتناول الأسباب الجذرية للنزاع المسلح بدلاً من مجرد الأعراض.

+ "تلعب منظمات المجتمع

المدني دور الرقيب

و[تظل] صوت من لا

صوت له. من خلال هذه

الجهود، يمكن تناول

مشكلات المهمشين من

خلال الخدمة المسؤولة،

والأمم المتحدة والخدمات

المتعلقة بها."

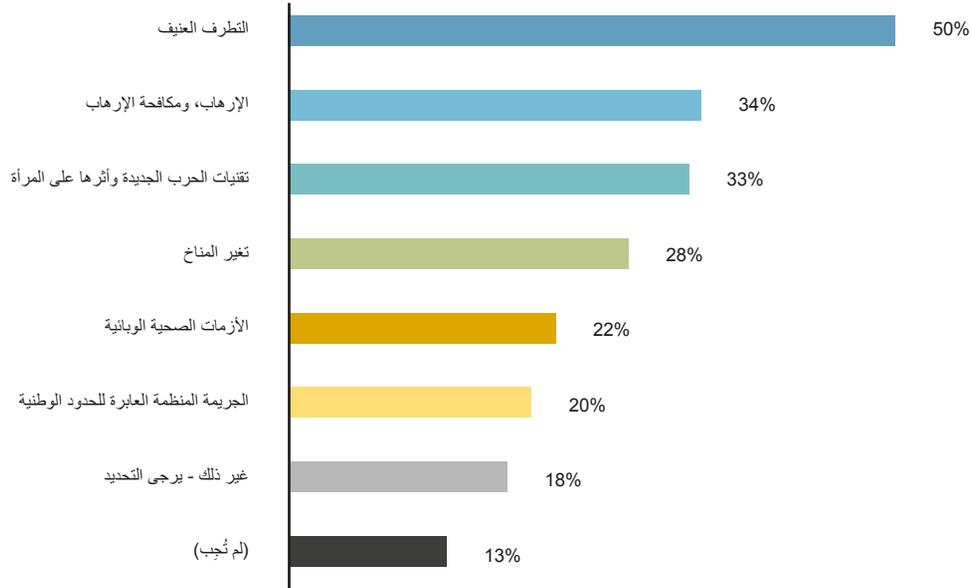
مجيبية على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني لأغراض الدراسة العالمية، تعمل في الكاميرون

الحاجة إلى مجالات أكثر شمولاً

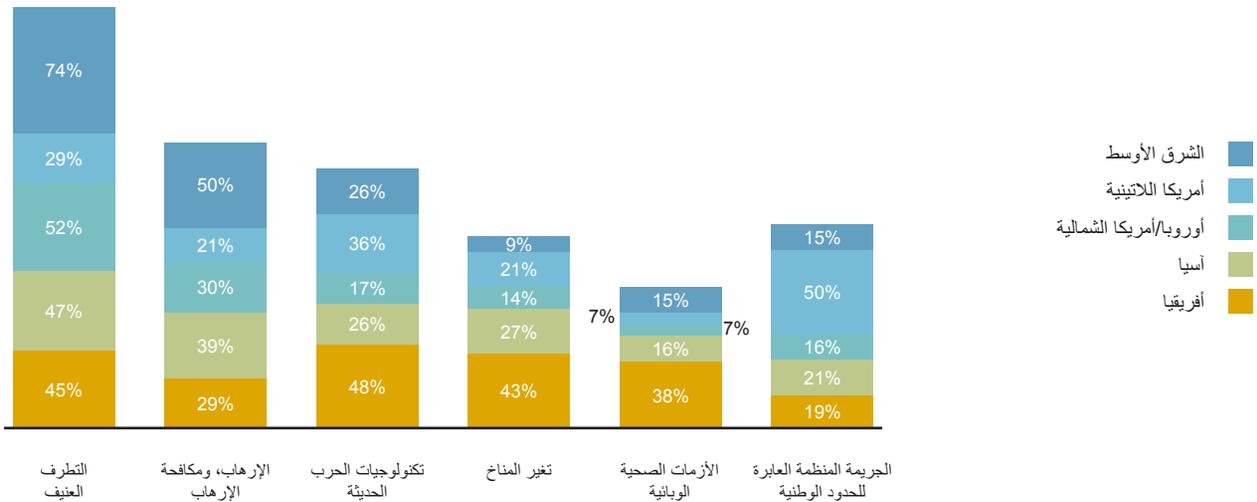
باعتبار أن المجتمع المدني عادة ما يكون في أفضل موقع يتيح له التواصل ومشاركة القضايا المحلية مع الزعماء الوطنيين، مما يوصل وجهات نظر النساء والفتيات على المستوى الشعبي إلى المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية،²³ هناك الكثير مما ينبغي إنجازه لإنشاء مجالات أكثر شمولاً لصنع القرار والتشاور والتفاعل والنقاش بين المجتمع المدني والحكومات الوطنية والمجتمع الدولي.

نظمت عمليات السلام في الأمم المتحدة، سنويًا منذ عام 2010،²⁴ الأيام المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن،²⁴ والتي توفر فرصة للنساء في البلدان التي تجري فيها هذه العمليات لكي يتحدثن مباشرة مع مسؤولي الأمم المتحدة رفيعي المستوى، للتعبير عن مخاوفهن وتعريف صانعي القرار باحتياجاتهن

نسبة المجيبات اللاتي اخترن كل من الفئات التالية للإجابات على سؤال الدراسة الاستقصائية: 'ما هي القضايا العالمية الناشئة الأكثر تأثيرًا على عملك في مجال المرأة والسلام والأمن (يمكن اختيار إجابات متعددة)؟²⁸'



نسبة المجيبات، مصنفة طبقًا للمنطقة، اللاتي اخترن كل من الفئات التالية للإجابات على سؤال الدراسة الاستقصائية: 'ما هي القضايا العالمية الناشئة الأكثر تأثيرًا على عملك في مجال المرأة والسلام والأمن، (يمكن اختيار إجابات متعددة)؟²⁹'



الأعداد، بل أن تُقاس المشاركة من خلال الأثر ووجود المجالات المتاحة للنساء لكي ينظمن أنفسهن. ويكمن هذا في ألب القرار 1325، إلا أنه ظل أحد المجالات التي حظيت بأقل قدر من الزخم.

الأولوية الأولى التي تم تحديدها لما بعد عام 2015 عبر المناطق المختلفة هي المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع عمليات منع النزاعات وبناء السلام وإعادة البناء بعد النزاع. ومن المهم أن يمتد هذا لأبعد من مجرد

+ "فيما نتعلم من دروس الخمسة
عشر عامًا الماضية ونستعد
لجدول أعمال ما بعد عام 2015،
فإن منظمات المجتمع المدني
على أهبة الاستعداد للعمل مع
جميع الجهات الفاعلة لتحقيق
الإمكانية التحويلية لهذا القرار
التاريخي."

تقرير نتائج الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني لأغراض
الدراسة العالمية³⁰

التوصيات

نقل التقدم إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

ينبغي على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء:

للمرأة، حتى يتمكن من العمل دون الخوف من العوائق وانعدام الأمن، وممارسة حقوقهن في حرية الرأي والتعبير، وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، بصورة كاملة .

✓ إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة والتشاور مع المجتمع المدني ومع النساء المتضررات من النزاع، بما في ذلك المستوى الشعبي، في عمليات صنع القرار المحلية والوطنية والعالمية، والتي تشمل تنمية وتنفيذ خطط العمل الوطنية ورصدها.

ينبغي على منظمات المجتمع المدني النسائية والحركات النسائية:

✓ بناء تحالفات استراتيجية عبر شبكات المجتمع المدني لتقوية قاعدة الأنصار والأثر على القضايا الناشئة العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن.

✓ ضمان إجراء المشاورات المجدية مع المرأة ومشاركتها المباشرة في عمليات السلام، وضمن التمويل والأمن لحضورهن المفاوضات.

✓ تطوير استراتيجيات مشتركة للدعوة.

✓ إنشاء وتمويل ودعم آليات لتبادل المعرفة لضمان تبادل المعلومات بشفافية وفي الوقت المناسب بين المجتمع المدني والحكومة، مع بذل جهود خاصة للوصول إلى المجتمعات المحلية وإشراكها.

✓ توسيع المشاركة من خلال نظام متعدد الأطراف، وبالأخص من خلال الاستعراض الدولي الشامل وآليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، لجذب الاهتمام إلى تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وعناصر حقوق الإنسان التي يستند إليها.

✓ إنشاء بيئة آمنة وتمكينية، من الناحية القانونية والعملية، تضمن إتاحة العدالة والمساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان ضد مناصري المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان

المراجع

13. تم تنظيم مناقشات جماعات التركيز من قِبل الشبكة العالمية لصانعات السلام، وشبكة العمل الدولي في مجال المجتمع المدني (ICAN) وكورددايد، بالتعاون مع الشركاء المحليين في أفغانستان وبوروندي وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وغواتيمالا، وإسرائيل ونيبال وهولندا والنرويج والفلبين ورواندا وصربيا وجنوب السودان والسويد وأوغندا والمملكة المتحدة، انظر، "Focus Group Discussion Report for the Civil Society" Organization (CSO) Survey: Civil Society Input to the Global Study on Women, Peace and Security" (Global Network of Women Peacebuilders, ICAN, NGO Working Group on Women, Peace and Security, Cordaid, May 2015). يتضمن التقرير أيضًا النتائج ذات الصلة مدخلات المجتمع المدني في هولندا التي تم إعدادها من قِبل منظمة WO=MEN والتي صيغت على أساس مدخلات المجتمع المدني أثناء مؤتمر الخبراء الدولي بشأن القرار 1325 الذي عقد يومي 16 و17 فبراير/شباط 2015 في أمستردام وتقرير رصد المجتمع المدني الهولندي والشبكة العالمية لصانعات السلام 2014.
14. "Global Report: Civil Society Organization (CSO) Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption" (Global Network of Women Peacebuilders, Cordaid, NGO Working Group on Women, Peace and Security, July 2015), (International Civil Society Action Network, July 2015).
15. المرجع السابق.
16. "International Campaign to Ban Landmines - ICBL"، تم الدخول إلى الموقع في 16 سبتمبر/أيلول، 2015، <http://www.icbl.org/en-gb/about-us.aspx>.
17. Sarah Marland, "Women Human Rights Defenders: Protecting Each Other," openDemocracy, April 23, 2015, <https://www.opendemocracy.net/5050/sarah-marland/women-human-rights-defenders-protecting-each-other>.
18. "Opening Statement by Zeid Ra'ad Al Hussein United Nations High Commissioner for Human Rights at the Human Rights Council 27th Session," United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), September 8, 2014, <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14998>.
19. "(Civil Society Watch Report" (CIVICUS, June 2015).
20. Conference Summary: Women's Power to Stop War," "27-29 April 2015
21. "Global Report: Civil Society Organization (CSO) Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption" الشكّل رقم 14.
22. "تحدي الحفاظ على السلام،" UN Doc. A/69/968-S/2015/490 (فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015، 29 يونيو/حزيران، 2015)، الفقرة 46.
23. يتضح هذا من خلال حلقة النقاش التي عقدت في مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 11 مارس/أذار 2014، حول أهمية تعزيز وحماية مجال المجتمع المدني، والتي قدمت تجارب ودروس مستفادة وممارسات جيدة بالنسبة لمجال المجتمع المدني، وألقت الضوء على استراتيجيات وخطوات لتعزيز بيئة آمنة وتمكينية لهذه الجماعات. "ملخص وقائع حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن أهمية تعزيز الحيز المتاح للمجتمع المدني وحمانيته: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،" UN Doc. A/HRC/27/33 (الجمعية العامة)، 2012.
1. "WILPF 2015 Manifesto" (Women's International League for Peace and Freedom, March 2015).
2. Conference Summary: Women's Power to Stop War," 27-29 April 2015" (The Hague, Netherlands: Women's International League for Peace and Freedom, 2015).
3. Ivan Cardona et al., "From the Ground Up: Women's Roles in Local Peacebuilding in Afghanistan, Liberia, Nepal, Pakistan and Sierra Leone" (Action Aid International, September 2012), 15.
4. Sanam Naraghi Anderlini, Women Building Peace : What They Do, Why It Matter (Lynne Rienner Publishers, 2007).
5. "Global Report: Civil Society Organization (CSO) Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption" (Global Network of Women Peacebuilders, Cordaid, NGO Working Group on Women, Peace and Security, July 2015), (International Civil Society Action Network, July 2015).
6. أقر مجلس حقوق الإنسان بالأهمية الحاسمة لمشاركة المجتمع المدني الفعالة، على جميع المستويات. انظر "الحيز المتاح للمجتمع المدني،" UN Doc. A/HRC/27/L.24 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 23 سبتمبر/أيلول، 2014).
7. "Turning Promises into Progress: Gender Equality and Rights for Women and Girls - Lessons Learnt and Actions Needed" (Gender and Development Network, Gender Action for Peace and Security, UK SRHR Network, March 2015), 25.
8. Global Network of Women Peacebuilders, "Women Count: Security Council Resolution 1325: Civil Society Monitoring Report 2012," 2012, http://www.gnwp.org/sites/default/files/resource-field_media/Nepal_1.pdf.
9. NGO Working Group on Women, Peace and Security, "Mapping Women, Peace and Security in the UN Security Council," http://womenpeacesecurity.org/media/pdf-NGOWGMAPReport_Full2011-12.pdf.
10. "Women's Peace and Security Barometer: Measuring Daily Security for Effective Peace Building" (Cordaid, March 2014).
11. Donjeta Murati et al., "1325 Facts & Fables: A Collection of Stories about the Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325 on Women, Peace, and Security in Kosovo" (Prishtina, Kosovo: Kosova Women's Network, 2011); Irvine, "Leveraging Change: Women's Organizations and the Implementation of UNSCR 1325 in the Balkans," 30.
12. Mala Htun and S. Laurel Weldon, "The Civic Origins of Progressive Policy Change: Combating Violence against Women in Global Perspective, 1975-2005," The American Political Science Review 106, no. 3 (August 2012): 548-69.

- the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-Building," Progress of the World's Women (New York, NY: United Nations Development Fund for Women, 2002), 86-87
- Global Report: Civil Society Organization (CSO)" .28
Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption
اختيار خيارات متعددة.
المرجع السابق. يمكن للمشارك اختيار خيارات متعددة.
- Global Report: Civil Society Organization (CSO)" .30
Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption," 9
- العامة للأمم المتحدة، 16 يونيو/حزيران، 2014).
Women Count for Peace: The 2010 Open Days" .24
on Women, Peace and Security" (United Nations Department of Peacekeeping Operations (DPKO), United Nations Department of Political Affairs (DPA), UNIFEM (now UN Women), United Nations Development Programme (UNDP), September 2010
- Global Report: Civil Society Organization (CSO)" .25
Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption
- بالنظر إلى اختلافات السياق، كان هناك بعض التفاوت في الأوزان المعطاة .26
للقضايا. كان يمكن للمشارك اختيار خيارات متعددة.
- Elisabeth Rehn and Ellen Johnson Sirleaf, "Women, .27
War, Peace: The Independent Experts' Assessment on

إتاحة البيانات والإحصائيات الوطنية

نقاط بارزة من قرارات مجلس الأمن

+ القرار 1889

يطلب إلى الأمين العام كفالة قيام هيئات الأمم المتحدة المختصة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بجمع البيانات عن الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء النزاع وتحليلها وتقييمها بصورة منتظمة

+ القرار 1325

إذ يلاحظ الحاجة إلى جمع البيانات بشأن تأثير النزاع المسلح على النساء والفتيات

2009

2000

+ القرار 1888

يطلب إلى الأمين العام أن يكفل الإبلاغ بشكل أكثر منهجية عن الحوادث التي تفرز اتجاهات معينة، وأنماط الاعتداء الناشئة، ومؤشرات الإنذار المبكر باللجوء إلى العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وذلك في جميع التقارير ذات الصلة المقدمة إلى المجلس

القرار 1960 +

يطلب من الأمين العام أن ينشئ ترتيبات للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الاغتصاب في النزاعات المسلحة وما بعد النزاعات وغير ذلك من الحالات [و] العمل مع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، ومع المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي خدمات الرعاية الصحية والجماعات النسائية، على تحسين جمع البيانات وتحليلها فيما يتصل بحالات واتجاهات وأنماط الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

2010

وفاة أكثر من 3,000 طفل يوميًا من أمراض الإسهال.⁴

كما توجد أمثلة توضيحية في المجالات المتعلقة بالأمن والسلام. على سبيل المثال، في أوائل الألفينيات، بذلت محاولات قليلة على المستوى العالمي لقياس مشاركة المرأة في عمليات السلام. لفتت الدراسات البحثية التي أجريت بعد الذكرى العاشرة للقرار 1325 الانتباه إلى كل من المستويات الصادمة المتعدنية لمشاركة النساء على طولات السلام وضعف تضمين اللغة المستجيبة للاعتبارات الجنسانية في اتفاقات السلام.⁵ وكشفت الجهود الرامية إلى تتبع مساهمات النساء في عمليات السلام عن ندرة أصوات النساء ومهدت الطريق للرصد على نحو أكثر انتظامًا، مما أسهم في زيادة المبادرات الهادفة إلى زيادة مشاركة النساء. كما أدت الأدلة أيضًا إلى نطاق من الدراسات النوعية بشأن إسهامات المرأة في عمليات السلام، ملقية الضوء على العقبات الهيكلية والعقبات الأخرى التي تحول دون المشاركة وداعمةً للأدلة على دمج المرأة (انظر الفصل رقم 3: مشاركة المرأة).

إن الحاجة إلى إحصائيات أكثر صلة وموثوق بها فيما يختص بالقضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أمر مفهوم على نطاق واسع وتمت إثارته من قبل المشاركين في المشاورات التي أجريت لأغراض هذه الدراسة. على سبيل المثال، دعت المشاركات إلى المزيد من الأبحاث عن الترابط بين المجتمعات المتحولة للعسكرة وبين العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وألقي الضوء على فجوات البيانات في هذا المجال، وأكد على الحاجة لتقوية جمع المعلومات وتحليلها لرصد آثار تغير المناخ على النساء والمجتمعات المحلية في البيئات المتضررة من النزاع والهشة.⁶ كما طالبين بدمج البيانات المصنفة طبقًا للجنس في جميع نواحي التخطيط الوطني، بما في ذلك برامج الحد من أخطار الكوارث ومواجهة حالات الطوارئ.

منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325، حدثت تطورات ملحوظة في إتاحة الإحصائيات الجنسانية والقدرة على رصد بيانات المرأة والسلام والأمن. إلا أن الإحصائيات التي تقيس الاحتياجات والفجوات والتقدم المتحقق على الأرض في بيئات النزاع وما بعد النزاع لا تزال شحيحة. ويحد هذا من القدرة على معرفة الاحتياجات والتحديات التي تواجهها النساء والفتيات بدقة في مواقف النزاع، ونتيجة لذلك، فإنه يحد من قدرة الجهات الفاعلة على توجيه البرامج وفهم الاحتياجات ورصد أثر التدخلات.

+"...يجب أن نتوخى الحرص بشأن الطريقة التي نقيس بها تقدمنا. إذا استخدمنا المقاييس غير الصحيحة، فإننا سوف نسعى لتحقيق الأشياء غير الصحيحة."

جوزيف إي. ستيفليتز، حائز على جائزة نوبل¹

تعد البيانات من بين أعلى السلع قيمة لإحداث التغيير الاجتماعي. إذ يمكنها، حين تكون متاحة، وبسهل الوصول إليها، وموثوقة، أن تحسن المساءلة وأن تحدث على اتخاذ إجراءات عامة وأن تزود صنع القرار القائم على الأدلة بالمعلومات وتمكّن السياسات العامة التي تتناول بحق احتياجات السكان. وإذا تم تصنيفها بصورة مناسبة، فإنها تعتبر أداة أساسية لاستهداف التدخلات التي تتناول أوجه انعدام المساواة وتعزز إحراز التقدم بين المتخلفين عن الركب.

وقد تجسد إسهام تحليل البيانات الفعال في التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من المجالات. على سبيل المثال، نتيجة لجهود الرصد لصالح الهدف الإنمائي للألفية رقم 7، ساعدت زيادة إتاحة البيانات المصنفة جغرافيًا بشأن مصادر المياه المحسنة على تحديد المناطق الحضرية والريفية الأكثر احتياجًا للبيئة التحتية المناسبة. ونتيجة لذلك، تمكنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، بالتنسيق مع الحكومات الوطنية، من تحسين استهداف بناء مرافق المياه وإعادة تأهيل آبار المجتمع المحلي. وأسهمت هذه الجهود ومثيلاتها في زيادة نسبة السكان في المناطق النامية الذين يستطيعون الحصول على مصادر المياه المحسنة من 76 في المائة عام 1990 إلى 89 في المائة عام 2010، حين أعلن عن تحقيق الهدف الإنمائي للألفية². وبالتالي، أسهم هذا في انخفاض كبير في معدلات وفيات الأطفال العالمية (من 99 لكل 1000 ولادة حية في المناطق النامية عام 1990 إلى 53 عام 2012)،³ نظرًا لأن التقديرات تشير إلى

المعيشية بالمخاوف الأمنية وحتى حفظ السجلات الإدارية قد يتوقف. في بعض البيئات، حتى حين يتم حساب الإحصاءات، فإن المخاوف المتعلقة بالسرية والقوانين الإحصائية تحول دون نشر البيانات المتعلقة بالأمن. إلا أن هناك جهود تبذل للتغلب على بعض هذه التحديات وتُظهر أن إجراء الإحصاءات ونشرها في البيئات الهشة ليس ضروريًا فحسب بل ممكن أيضًا.

هناك مبادرات دولية وإقليمية عديدة تحرك المنهجية المنسقة وإنتاج البيانات في بيئات النزاع. على سبيل المثال، وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة مؤخرًا على استخدام معيار دولي لجميع البيانات وتحليلها بشأن دوافع الجرائم وعواملها.⁸ وتتاح إحصاءات الجرائم بصورة متزايدة بطريقة مصنفة من حيث نوع الجنس، وهي شديدة الأهمية في البيئات الهشة - حيث تستمر النساء في التعرض لمستويات مرتفعة من العنف وانعدام الأمن بعد النزاع، كما سبق الذكر في فصول أخرى. ولكن، الجرائم المسجلة لدى الشرطة وغيرها من السجلات الإدارية لا تحدد بعد جنس الضحايا ومرتكبي الجرائم بصورة متسقة. ويمكن لتقوية السجلات الوطنية وغيرها من مصادر البيانات الإدارية لضمان تسجيل البيانات المصنفة طبقًا للجنس بصورة متسقة على المدى الطويل أن تلعب دورًا تحويليًا بحق في حياة النساء في بيئات النزاع وما بعد النزاع، حيث لا يكون جمع البيانات عن طريق الدراسات الاستقصائية ممكنًا دائمًا.

عادة ما يمكن التعرف على معدل حدوث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والذي يقل الإبلاغ عنه بشدة في السجلات، بصورة أفضل من خلال الدراسات الاستقصائية. ولكن، إجراء الدراسات الاستقصائية التخصصية يمكن أن يكون مُكلفًا. نظرًا للقيود المالية، فإن وحدات العنف الخاصة عادة ما ترتبط بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تُجرى على نطاق واسع بدلاً من ذلك، والتي قد تكون غير كافية في بعض الحالات لمعرفة معدل الحدوث الفعلي نظرًا للقضايا المتعلقة بأخذ العينات أو نتيجة محدودية المهارات بين القائمين بالتعداد. في البلدان التي تعاني من نزاعات، حيث قد يستخدم الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب وكثيرًا ما يمتد العنف الجنسي لأبعد بكثير من العلاقة مع الشريك الحميم، فإن الإلمام بهذه الظاهرة يكون أكثر صعوبة وتقل الثقة في بيانات السجلات.

كشفت الجهود الرامية إلى تتبع مساهمات النساء في عمليات السلام عن ندرة أصوات النساء ومهدت الطريق للرصد على نحو أكثر انتظامًا، مما أسهم في زيادة المبادرات الهادفة إلى زيادة مشاركة النساء.

توجد مقاييس كثيرة لتقييم التقدم في مجال المرأة والسلام والأمن. من بين هذه المقاييس المؤشرات المرتبطة بالقرار 1325، التي يتم تنسيق جمع البيانات بشأنها سنويًا من خلال لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن. تُقدّم هذه المعلومات إلى مجلس الأمن في تقرير الأمين العام السنوي بشأن المرأة والسلام والأمن. وهنا، كما هو الحال بالنسبة للعديد من جهود الرصد، تؤثر ندرة البيانات المتاحة على النتائج.⁷ حتى الآن، معظم المؤشرات التي لها بيانات متاحة تتعلق بالجهود المبذولة من قبل الكيانات الدولية لتنفيذ القرار 1325، في حين لا تزال البيانات الخاصة بالعديد من المؤشرات المعنية بقياس النتائج الفعلية على المستوى القطري غير متاحة إلى حد كبير.

سد فجوات البيانات للحصول على الصورة الكاملة على الأرض

أحد الأسباب الرئيسية لقلة عدد البلدان التي تُنتج وتُبلغ عن بيانات عالية الجودة في مجال المرأة والسلام والأمن هو غياب التنسيق الكافي بين مؤسسات السلام والأمن وبين الأنظمة الإحصائية إما نتيجة لنقص الإرادة السياسية أو لعدم فهم الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الإحصاءات عالية الجودة في تعزيز السلام من خلال التدخلات الموجهة. وتتضمن التحديات الإضافية أن القدرات الإحصائية في السياقات المتضررة من النزاعات عادة ما تكون محدودة، ويتم تحويل الموارد في الغالب بعيدًا عن الإحصاءات إلى الاحتياجات الطارئة، وتتأثر إمكانية إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر

من المتوقع أن تُمثّل الإحصاءات الوطنية مدخلاً هاماً لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015 وينبغي أن تُوجّه التدخلات لتعزيز التنمية المستدامة في السنوات القادمة. سوف تكون الإحصاءات المصنفة طبقاً للجنس عن الحكم والسلام والأمن لازمة لرصد التقدم المحرز تجاه تحقيق عدد من غايات أهداف التنمية المستدامة، ولذلك يجب أن ضمان التمويل والدعم الفني المناسبين لمكاتب الإحصاءات الوطنية لكي تُصدر هذه الأرقام.¹⁰

في غياب الأرقام الموثوقة لمعدل حدوث العنف، فإن الدراسات الاستقصائية للتصورات تعدّ أدوات مفيدة لتقييم مشاعر الأمان بين مختلف فئات السكان. كما أنها توفر رؤى متعمقة قيمة بشأن قضايا الحكم والقيادة والشمول، والتي قد يصعب التعرف عليها باستخدام الأدوات الإحصائية الأخرى.⁹ الدراسات الاستقصائية للتصورات والملاحظات التي تُجرى داخل إطار استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا تعتبر مثلاً رئيسياً على مبادرة من القاع إلى القمة والتي تصنع فرقاً في القياس الرسمي لقضايا الحكم والسلام والأمن عبر القارة.

التركيز على

الإحصاءات من أجل صنع القرار: استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا

التهديدات بالعنف الجسدي ضد النساء من قبل أطراف ثالثة. وبالمثل، فإن 69 في المائة من الأشخاص كانوا قلقين من أن يصبحوا ضحايا للاتجار في البشر. أفلقت المخاطر الجسدية المرتبطة بالنزاع المسلح 40 في المائة من النساء و38 في المائة من الرجال. إلا أن أكثر الأسباب التي تدعو للقلق والتي دُكرت من كلا الجنسين كانت الجوع والإجلاء، والتي أفلقت أكثر من 80 في المائة من النساء و70 في المائة من الرجال. اختلف منظور النساء والرجال لوجود التوتر أو النزاع أو العنف بين الجماعات في مناطقهم. ورغم أن عدداً أكبر من الرجال حددوا التوترات المتعلقة بالموارد الطبيعية¹⁴ والخلافات العرقية،¹⁵ إلا أن احتمال ذكر النساء للتوترات المتعلقة بالمنافسة الاقتصادية بين الجماعات كان أكثر بكثير.¹⁶

يعد التحليل الجنساني لإحصاءات الحكم والسلام والأمن على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك البيانات الجزئية من هذا النوع، أمراً أساسياً للفهم الشامل لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية في البيانات الهشة. لذا فإن الدعم المالي والفني الدولي لجمع البيانات الوطنية يعد أمراً حاسماً للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

تمثّل استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا (SHaSa)¹¹ جهداً على مستوى القارة يُبذل لتوليد إحصاءات قابلة للمقارنة من أجل صنع القرار. تتطوي استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا على اعتماد المعايير والأساليب الدولية المعدلة لتناسب الواقع الإفريقي، بالإضافة إلى جهود تحسين التنسيق والإنتاج المستدام للإحصاءات المواءمة. وفي هذا السياق، أنشئ فريق فني متخصص في إحصاءات الحكم والسلام والأمن عام 2012 وقام بوضع مجموعة متوائمة من أدوات جمع البيانات للرصد الدوري، بما في ذلك وضع وحدتين إضافيتين للدراسات الاستقصائية، أحدهما خاصة بالحكم والأخرى تختص بالسلام والأمن.¹² وقد تم بالفعل، أو يجري حالياً، تنفيذ عمليات جمع البيانات باستخدام هاتين الوحدتين في 13 مكتب إحصائي إفريقي وطني على الأقل.¹³

يوفر تحليل البيانات الجزئية التي تم جمعها من خلال هذه المبادرة في أوغندا عام 2014 رؤى ذات صلة بتصورات السكان وتجاربهم في المسائل المرتبطة بنوع الجنس والمتعلقة بالحكم والسلام والأمن. على سبيل المثال، عند سؤالهم عن مخاوفهم الرئيسية، أجاب 51 في المائة من السكان، من الرجال والنساء على حدٍ سواء، أنهم قلقون للغاية أو إلى حد كبير بشأن

+ "تعد الإحصاءات أداة حاسمة حين يتعلق الأمر ببناء السياسات، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات فعالة."

مارسيلا إيتيرنود آرامبورو
الأمينة التنفيذية للمعهد الوطني
للمرأة في المكسيك

لا بد أن تعطي الحكومات الوطنية الأولويات لإنتاج إحصاءات جنسانية ذات صلة في البيانات الهشة، بالإضافة إلى إحصاءات محددة في مجالات المرأة والسلام والأمن. كما يعتبر إشراك النساء في عمليات إنتاج البيانات ووضع استراتيجيات واضحة لنشر واستخدام هذه الإحصاءات في صنع السياسات من الأمور الأساسية. في العديد من بلدان النزاع وما بعد النزاع، لا يمكن أن يتحول إنتاج بيانات عالية الجودة على مستوى النتائج إلى حقيقة ملموسة إلا بمزيد من الدعم المالي والفني من الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف. وتحتاج شراكة من الحكومات الوطنية من غير الدولة الهشة، بدعم من الكيانات الدولية، إلى تناول إنتاج البيانات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل كلي: بدءًا من تقييم أهمية المؤشرات، ووضع تعريفات متفق عليها دوليًا وتنسيق الجهود مع الآليات الإحصائية الدولية القائمة إلى مراجعة وتقوية آليات إنتاج البيانات والتنسيق والإبلاغ.

على المستوى الدولي، يجب أن تحوّل الجهات الفاعلة في السلام والأمن تركيزها في مجال الرصد تجاه تدابير أكثر تركيزًا على النتائج، وأن تقيم أثر التدخلات وتولي المزيد من الاهتمام للجودة. وهناك حاجة إلى الدعم الإداري، والخبرات الإحصائية والموارد المخصصة للإحصاءات في الكيانات الدولية.

يمكن أن تلعب مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية التي اعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في 2013، دورًا رئيسيًا في تحسين إتاحة الإحصاءات الجنسانية لتقييم تقدم قضايا المرأة والسلام والأمن على الأرض. تمثل مجموعة الحد الأدنى تقدمًا معياريًا كبيرًا في مجال الإحصاءات الجنسانية، وقد وافقت الدول الأعضاء على استخدام هذه المؤشرات لتوجيه الإصدار الوطني للإحصاءات الجنسانية.¹⁷ ورغم أنها لا تركز بالضرورة على الإلمام بالقضايا الجنسانية في بيئات النزاع وما بعد النزاع، إلا أن مجموعة الحد الأدنى تضم مؤشرات عن قضايا مثل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وحقوق الإنسان للمرأة وتوظيف المرأة والتمثيل السياسي وإتاحة الموارد والخدمات العامة، والتي يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة في البيانات الهشة. تقوم المنظمات الإقليمية بإعداد مبادرات مصممة لدعم الإنتاج الوطني للإحصاءات الجنسانية التي تستخدم مجموعة الحد الأدنى.¹⁸

العمل معًا لقياس ما نُقَدِر: جدول للأعمال

على الرغم من المبادرات الواعدة التي تجري لوضع مؤشرات ولتتبع التقدم المحرز على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، إلا أنه من الواضح أن أحد التحديات الكبرى التي تواجه الرصد الفعال للتقدم المحرز تجاه تحقيق التزامات المرأة والسلام والأمن يكمن في عدم وجود البيانات القابلة للمقارنة والموقوتة والموثوقة. وما زالت الإحصاءات بالنسبة للعديد من المؤشرات ذات الصلة لا تُصدّر بصورة منتظمة في بيئات النزاع وما بعد النزاع. حتى حين توجد بيانات 'لحظية' فلا توجد عادة بيانات عن الاتجاهات لتتبع رصد التغيرات عبر الزمن. في السنوات القادمة، سوف تكون مطالب البيانات اللازمة لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة كبيرة، وبخاصة بالنسبة لمتابعة المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وحقوق الإنسان للنساء والفتيات بالإضافة إلى قياس المجتمعات المسالمة والشاملة. ولتوجيه التدخلات وضمان تحقيق النساء والفتيات في بيئات النزاع وما بعد النزاع للتنمية المستدامة، سوف تكون هناك حاجة أيضًا إلى إحصاءات محددة بشأن المرأة والسلام والأمن.

التوصيات

قياس التقدم المحرز فيما بعد 2015: مقترحات عمل

- تحسين التعاون مع آليات التنسيق الإحصائي القائمة على المستوى الدولي، بما فيها تلك التي تعمل تحت رعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، والتي تستعد لرصد أهداف التنمية المستدامة؛
- إشراك الخبراء الإحصائيين مع المنظمات ذات الصلة.
- **ينبغي على الحكومات الوطنية:**
 - ✓ إعطاء الأولوية لإنتاج إحصاءات وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تخصيص الموارد المالية والفنية والبشرية الكافية، ودمجها في جهود الإحصاء القائمة وضمان استخدامها لصياغة السياسات.
 - ✓ ضمان تصنيف الإحصاءات الوطنية ذات الصلة بطريقة منهجية طبقاً للجنس وغيره من المتغيرات والإبلاغ الموقوت إلى نظام الإحصاءات الدولي.
 - ✓ تضمين الإحصاءات الجنسانية في برامج عمل آليات التنسيق الإحصائية القائمة التي تعمل في القضايا المتعلقة بالحكم والسلام والأمن.
- **ينبغي على الكيانات الدولية التي تعمل في مجال المرأة والسلام والأمن:**
 - ✓ استعراض ومراجعة الأطر القائمة لرصد المرأة والسلام والأمن للقضاء على التداخل بينها وتحسين قابلية المؤشرات للقياس وأهميتها.
 - ✓ إنشاء شراكة، تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، تضم منتجي البيانات الدوليين والإقليميين والوطنيين لإنشاء قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت تتعلق بالأمور الجنسانية والصراعات والأزمات لتجميع البيانات المتاحة ونشرها.
 - ✓ استخدام قاعدة البيانات المتعلقة بالأمور الجنسانية والنزاعات والأزمات لتزويد عملية إعداد البرامج بالمعلومات وتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة.
 - ✓ نشر البيانات على نطاق أوسع عن طريق استخدام مستودع للبيانات على شبكة الإنترنت.
 - ✓ تركيز جهود رصد المرأة والسلام والأمن على قياس النتائج والأثر على الأرض من خلال:
 - توفير الدعم الفني والمالي لتنظيم الإحصائيات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في التنسيق بين هذه النظم لإنتاج الإحصائيات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن.

المراجع

11. "Strategy for the Harmonization of Statistics in Africa" African Union Commission, African Development Bank, (United Nations Economic Commission for Africa, 2013).
12. مع وجود خطة عمل وموازنة لإصدار الأدوات تدريجيًا على مستوى القارات، تم تطوير وحدتين 'إضافيتين' للدراسات الإحصائية للأسر المعيشية وجدولين من البنود الإدارية، إحداهما معنية بإحصاءات الحكم والأخرى بإحصاءات السلام والأمن.
13. بنين والكاميرون والرأس الأخضر والكونغو برازافيل واليابون وغانا وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر ومالي والسنغال وسيشيل وأوغندا.
14. 53 في المائة من الرجال في مقابل 36 في المائة من النساء
15. 16 في المائة من الرجال في مقابل 8 في المائة من النساء
16. 56 في المائة من النساء في مقابل 31 في المائة من الرجال
17. "اللجنة الإحصائية: تقرير عن أعمال الدورة الرابعة والأربعين (26 فبراير/شباط - 1 مارس/آذار 2013)", UN Doc. E/2013/24-E/ CN.3/2013/33 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 1 مارس/آذار، 2013). كما ستكون هناك جهود أخرى، مثل المبادرات المختلفة المحددة للقطاعات التي أطلقتها هيئات الأمم المتحدة، مثل مؤشرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن البيانات الإنسانية العالمية وإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المشردين داخليًا وغيرها من الفئات السكانية موضع الاهتمام، وقاعدة بيانات نوع الجنس وحقوق الأراضي الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومؤشرات حقوق الإنسان الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ذات صلة بإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتزويد عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة بالمعلومات وتحسين التحليل الإجمالي للأبعاد الجنسانية في بيانات النزاع والأزمات وما بعد النزاع. كما يظهر المجتمع المدني مؤخرًا كجهة فاعلة هامة لإنتاج البيانات في سياق رصد أهداف التنمية المستدامة.
18. على سبيل المثال، في آسيا والمحيط الهادئ، تدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بناء القدرات الوطنية للاستجابة لاحتياجات البيانات باستخدام المجموعة لكي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. "Regional Consultative Workshop to Develop a Framework and Core Set of Gender Statistics and Indicators in Asia and the Pacific, United Nations Conference Centre, Bangkok, 46 November 2013" (UNESCAP, 2013), <http://www.unescap.org/sites/default/files/Report-workshop-on-gender-statistics.pdf>
1. Joseph Stiglitz, "Why Inequality Matters and What Can Be Done About It," Next New Deal: The Blog of the Roosevelt Institute, April 1, 2014, <http://www.nextnewdeal.net/stiglitz-why-inequality-matters-and-what-can-be-done-about-it>
2. "Progress on Drinking Water and Sanitation 2012" Update" (UNICEF, World Health Organization, 2012), 4
3. "World Development Indicators 2014" (The World Bank, 2014), 5.
4. "Millennium Development Goal Drinking Water Target Met," UNICEF East Asia and Pacific, March 6, 2012, http://www.unicef.org/eapro/media_18369.html
5. Pablo Castillo Diaz and Simon Tordjman, "Women's Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence," in UN Women Sourcebook on Women, Peace and Security (UN Women, 2012).
6. "Consultation on the Women, Peace and Security 2015 High-Level Review" (The Hague, Netherlands: PeaceWomen, April 28, 2015), 6, 9
7. للحصول على قائمة كاملة بالمؤشرات، انظر "تقرير الأمين العام بشأن: المرأة والسلام والأمن"، UN Doc. S/2010/498 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 28 سبتمبر/أيلول 2010). هناك 26 مؤشر (و36 سلسلة بيانات).
8. "International Classification of Crime for Statistical Purposes (ICCS)" (United Nations Office on Drugs and Crime, 2015).
9. تعتبر المسوحات العالمية للقيم واستطلاعات الرأي العالمية لغالب من أمثلة الدراسات الإحصائية للتصورات التي توفر هذه الأنواع من المدخلات بصورة دورية وتُجرى على نحو متزايد في البلدان الهشة. ولكن هذه الدراسات، التي تُجريها أطراف ثالثة، عادة ما تظل خارج مجال الإحصاءات الرسمية ونادرًا ما تستخدم في تشكيل السياسات العامة في البلدان.
10. يوجد حاليًا العديد من المبادرات لتحسين إنتاج هذه الإحصاءات، بما في ذلك فريق برايا المعنى بإحصاءات الحكم وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنى بالإحصاءات الجنسانية. أنشئ فريق برايا المعنى بإحصاءات الحكم رسميًا في الجلسة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ومن المتوقع أن يلعب دورًا هامًا في بدء إنتاج إحصاءات الحكم والسلام والأمن الوطنية ودمج الإحصاءات الجنسانية وإحصاءات حقوق الإنسان كأحد مجالاته المواضيعية الرئيسية.